الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

مـــــيدان العلوم السياسية
تخصص:إدارة محلية

آليات التنسيق بين الولاية و البلدية في مجال تحسين التنمية المحلية في الجزائر2022-2026

-دراسة ميدانية لبلدية برج بوعريريج ولاية برج بوعريريج-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماسترأكاديمي

إعداد الطالبة:
✓ صيفي آسيا

إشراف الأستاذة:
د/بونوة نادية

لجنة المناقشة:

اللقب و الإسم	الرتبة	الصفة
عبد الله زوبيري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بونوة نادية	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
زريق نفيسة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

الموسم الدراسي:2025-2026

ملحق بالقرار رقم ....1022.. المؤرخ في ..... 11 ماي 2026 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): حسين أسيا الصفة: طالب. أستاذ باحث
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 103855232 والصادرة بتاريخ 2019/12/05
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (شهادة الليسانس، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: آليات التنسيق بين الولاية والبلدية في مجال تحسين النظافة العمومية دراسة حالة بلدية برج بوعريريج 2022-2026
أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 26 ماي 2026

توقيع المعني (ة)

توقيع السيد(ة) حسين أسيا
بطاقة التعريف رقم 103855232
بتاريخ: 2019/12/05
مصادقة عليه
برج بوعريريج في 26 ماي 2026
رئيس المجلس الشعبي البلدي
ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
مدير التنظيم والشؤون القانونية
ياسين بوشلوخ

ولاية برج بوعريريج - بلدية برج بوعريريج
مديرية التنظيم والشؤون القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

"هود:88"

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله الحي القيوم أولا و أخيرا و إمتثالا لقوله صلى الله عليه و سلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتوجه بجزيل الشكر و جميل العرفان للأستاذة **"يونوة نادية"** التي تكرمت بقبول الإشراف

على هذه المذكرة و على جميع التوجيهات و الملاحظات و النصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير و الإحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة

المذكرة و قبولها و تصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية الحقوق و العلوم

السياسية بجامعة المسيلة و إلى كل موظفي المكتبة و جزاهم الله كل خير.

و في الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون و المساعدة

من قريب من بعيد و نسأل الله عز و جل أن يجعل

ذلك في ميزان حسناتهم إنه قريب مجيب.

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و إمتنانا على البدء و الختام

(و آخر دعواكم أن الحمد لله رب العالمين)

من قال أنا لها نالها و إن أتت رغما عنها آتينا بها لم تكن الرحلة قصيرة و لا الطريق محفوف بالتسهيلات لكنني فعلتها.

إلى زوجي العزيز ، شريك حياتي و رفيق دربي، الذي كان دعمي الأول، ووقفه إلى جانبي بكل حب و صبر،فكان لي العون و السند في كل المراحل، فبفضله بعد الله وصلت إلى ما أنا عليه اليوم .

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي و سندي و قوتي ملاذي بعد الله حفظه الله ورعاه (أبي الغالي)

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و إحتضنني قلبها قبل يدها و سهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون و مصباح البيت سر قوتي و نجاحي و إلى وهج حياتي حفظها الله و رعاها (أمي غاليتي)

إلى بناتي الحبيبات، فلذات كبدي و نور عيوني، الذي كانوا دافعي للإستمرار رغم كل الصعوبات،ومن أجلهم أسعى دوما للأفضل.

إلى أخواتي و أبناء خالتي الذي كانو سندي في لحظات التحدي، معكما صار الطريق أقل وعرة و أكثر

إلى من وقفو معي زملاء العمل خالص الحب و التقدير (مصلحة الثقافة و الرياضة)

وصديقتي"مروة" رفيقة دربي

أهديكم هذا الإنجاز، عرفانا لما قدمتموه لي ودعما لمسيرتي

و أخيرا الشكر الموصول لنفسي التي صبرت على المصاعب و التحديات،

راجية من الله تعالى إلى أن ينفعني بما علمني ما أجهل و يجعلهم حجة لي لا علي.....

تعد التنمية المحلية من أهم الرهانات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها في إطار تعزيز التنمية الشاملة ، وذلك من خلال تمكن الجماعات المحلية من أداء أدوارها التنموية بكفاءة و فعالية، وتعتبر البلدية و الولاية من أبرز الفاعلين المحليين المسؤولين عن التخطيط و التنفيذ و المتابعة لمختلف البرامج و المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين التنمية الشاملة.

ونظرا لتداخل الإختصاصات و تعدد المهام الموكلة لكل من الولاية و البلدية، أصبح التنسيق بينهما ضرورة ملحة لضمان إنسجام الجهود و تكاملها، فالتنسيق الإداري لا يقتصر على تبادل المعلومات بين الهيئات المحلية فحسب، بل يشمل توحيد الرؤى و الأهداف و تعبئة الموارد المتاحة بما يخدم متطلبات التنمية المحلية و يحقق الإستغلال الأمثل للإمكانيات المادية و البشرية.

و في ظل التحولات التي عرفتها الإدارة المحلية في الجزائر ، خاصة مع تبني توجهات اللامركزية و تعزيز الحكامة المحلية،برزت الحاجة إلى تطوير آليات التنسيق بين البلدية و الولاية باعتبارها أداة فعالة لتحسين الأداء الإداري و ترشيد الموارد و ضمان تنفيذ السياسات العامة المحلية،كما أن نجاح البرامج التنموية أصبح مرتبطا بمدى فعالية هذه الآليات و قدرتها على تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين المحليين.

1-أهمية الدراسة:

تعد مسألة التنسيق بين مستويات الحكم المحلي من القضايا الجوهرية في حقل الإدارة العامة.و في هذا السياق تمثل العلاقة بين البلدية و الولاية في الجزائر إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تفعيل السياسات العامة على المستوى المحلي،حيث تتاخل الإختصاصات و تتقاطع المسؤوليات بما يفرض ضرورة وجود آليات تنسيقية فعالة تضمن الإنسجام و التكامل في الآداء.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى قدرة هذه الآليات على دعم مسار التنمية المحلية، و تحقيق الإنسجام بين مختلف الفاعلين بما ينعكس على الآداء التنموي و تعزيز فعالية العمل الإداري على المستوى المحلي.

و من هذا المنطلق،يكتسي موضوع آليات التنسيق بين الولاية و البلدية و دوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائرأهمية علمية و عملية، بالنظر إلى ما يتيحه من فهم لطبيعة العلاقات التنظيمية و الإدارية بين هتين الجماعتين المحليتين، و مدى مساهمة التنسيق بينهما في تعزيز التنمية المحلية و تحقيق الإستجابة الفعالة لإحتياجات المواطنين و متطلبات التنمية المستدامة.

2-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة آليات التنسيق بين الولاية و البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، و ذلك من خلال تسليط الضوء على:

-توضيح الإطار المفاهيمي لكل من التنسيق الإداري و التنمية المحلية و الجماعات المحلية.

-إبراز أهم آليات التنسيق بين الولاية و البلدية وكيفية تجسيدها على أرض الواقع.

-تحليل واقع التنسيق بين الولاية و البلدية من خلال الدراسة الميدانية، و مدى فعاليته في تنفيذ البرامج التنموية المحلية.

-تحديد أبرز المعوقات الإدارية و المالية و التقنية التي تحد من فعالية التنسيق بين الولاية و البلدية.

-تقديم جملة من التوصيات و المقترحات المستوحاة من أرض الواقع و التي من شأنها تعزيز آليات التنسيق و تحسين مردودها التنموي.

3-أسباب إختيار الموضوع:

جاء إجتيار موضوع " آليات التنسيق بين الولاية و البلدية و دوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"إنطلاقا من جملة من الإعتبارات الذاتية و الموضوعية،ضمن الناحية الموضوعية فتكمن في الأهمية البالغة التي يكتسبها لتنسيق بين الولاية و البلدية في ضمان فعالية العمل الإداري و تحقيق التنمية المحلية، إضافة إلى تشخيص الواقع الفعلي لهذه الآليات و كيفية تجسيدها، أما من الناحية الذاتية فالموضوع يندرج ضمن إهتمامات الباحث العلمية المرتبطة بالإجدارة المحلية و التنمية، و كون الباحث

عضو ضمن الجماعات المحلية لبلدية برج بوعريريج و رغبته في الإسهام العلمي في دراسة إحدى القضايا المرتبطة بتطوير مجال عمله.

4-حدود الدراسة(حدود مكانية، حدود زمانية):

تم تحديد الفترة الزمانية لموضوع الدراسة خلال الفترة 2022 إلى 2026 ،كما تم إجراء مقابلات خلال شهر ماي 2026 ، ومن بين أبرز الأسباب التي أدت إلى إختيار هذه الفترة يالذات نذكر:

-إرتباط هذه الفترة بتنفيد العديد من البرامج و المشاريع التنموية المحلية التي إعتمدتها السلطات العمومية بهدف تحسين التنمية المحلية.

-تزامن الفترة مع جهود تحديث الإدارة المحلية و تعزيز الرقمنة، الأمر الذي إنعكس على أساليب التنسيق و التواصل بين الولاية و البلدية.

-إمتداد الفترة على عدة سنوات يسمح بملاحظة التطورات و التغيرات التي طرأت على العلاقة التنسيقية بين البلدية و الولاية.

أما الإطار المكاني فقد تم تحديده على مستوى بلدية برج بوعريريج.

5-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع آليات التنسيق بين الولاية و البلدية و من جوانب متعددة، و لكنها لم تتطرق إلى موضوع آليات التنسيق و دورها في تحسين التنمية المحلية في الجزائر إلا أنه توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت أهم مكونات هذا الموضوع أو إحدى جوانبه و فيمايلي عرض لأبرز الدراسات و الكتب المتعلقة بالموضوع:

-كتاب الدكتور جمال زيدان تطرق إلى آليات التمويل المحلي و دور صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، فقد ركز على دور البلدية في مجال تحسين التنمية المحلية ولم يرى إهتماما بكيفية و طلرق ربط و إحداث تجانس بين مختلف الفواعب المحلية مثل الولاية، لكن من خلال دراستنا تطرقنا لآليات الربط الإدارية و القانونية و المالية التي يتم من خلالها توحيد الجهود و إحداث تجانس و تحقيق رؤية مشتركة لتحقيق التنمية المحلية[1].

-دراسة نورالدين بلقليل بعنوان "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"(دراسة ميدانية على مجالس بلديات بولايتي مسيلة وباتنة في الجزائر) ، حيث طرح الباحث إشكاليته حول آليات تدخل الماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في ولايتي المسيلة و باتنة مركزا في إجابته على هذه الإشكالية على إستعراض المخططات التنموية المختلفة و المتمثلة في التمويل الذاتي و المخطط البلدي و المخطط القطاعي للتنمية،إضافة إلى صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في كل من الولايتين المذكورتين سابقا .

[1] د جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،ط1(برج الكيفان-الجزائر:دار الأمة، 2014).

إلا أنه لم يبين من خلال دراسته الدور الحقيقي الذي تلعبه البلدية قبل تسجيل هذه البرامج و المخططات و التي تتم في البداية من الإقتراح عن طريق مشاركة العوامل المحلية و التشاور وتحديد الأولويات إرلى غاية تسجيل العمليات و المشاريع، في حين أن دراستنا سلطت الضوء على دور البلدية إلى جانب الولاية و الأطراف الفاعلة و طرق الإتصال و التنسيق بينها لتفعيل مسار التنمية المحلية ، كما تطرقنا إلى الدور الرقابي الذي يلعب دورا مهما في متابعة يد و وتيرة تنفيذ المخططات و عمل الصندوق في تحقيق التنمية المحلية و تقييم الأثر التنموي لها[2].

-دراسة نادية درياس بعنوان "التنسيق في الإدارة المحلية و أثره على التنمية "، دراسة لنيل درجة دكتوراه- تخصص علوم و تسيير-جامعة باتنة 2021/2020 و التي إنطلقت من خلال إشكالية هل يؤثر التنسيق على التنمية المحلية؟ .

حيث إستقرت هذه الدراسة على أن التنمية المحلية تعاون تأثيرمتبادل بين مختلف الفواعل و الأجهزة الحكومية فهذا التعاون ليس بالصدفة أو العشوائية بل يخضع لمجريات التنسيق الفعال لتحقيق الأهداف المشتركة و كذلك أن الإدارة المحلية هي المسؤولة عن ترجمة و تنفيذ سياسات الدولة و أن كبر حجم جهازها و تعقيده و تداخل أدواره بخلق صعوبة التنسيق بين الوحدات المختلفة على المستوى المحلي و مع الجهات المركزية ،فقد تم التطرق إلى مبدأ التنسيق من الناحية القانونية و الإدارية و بصفة عامة بين الإدارة المحلية و مختلف الفواعل ، غير أن دراستنا تناولت الآليات التي يمكن من خلا إحداث تنسيق بين هيئات الجماعات المحلية التي هي المحرك الأساسي لعملية التنمية و مدى تجسيد هذه الآليات على أرض الواقع على مستوى الجماعات المحلية[3].

-دراسة الزوهير رجراج تحت عنوان التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية 2013/2012 ، و الذي بنى إشكاليته من الوضعية التنموية المحلية في الجزائر و كيف يمكنها إيجاد حل للمشاكل المعيشية للمواطنين و ربط الباحث تحقيق التنمية المحلية بالهيئات الإقليمية و خاصة بواسطة كفاءة العنصر البشري المسير للهيئة المحلية كفاعل محوري في تحقيق التنمية المحلية بالإضافة إلى نقص الموارد المالية للجماعات المحلية يعيق من آداء الجماعات المحلية ، كما يدعو إلى تفعيل آلية الجباية المحلية و تحصيل مختلف المداخيل لتجسيد مشاريعها و تلبية المطالب العامة.

---

[2] نورالدين بلقليل ،**"أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"**(دراسة ميدانية على مجالس بلديات بولايتي مسيلة وباتنة في الجزائر).

[3] نادية درياس ،**"التنسيق في الادارة المحلية وأثره على التنمية"**،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،2021/2020) .

ركز الباحث في دراسته على الجانب المالي كدخل لتحقيق التنمية المحلية و جانب البشرية كونها من يسير عملية التنمية لكن من خلال دراستنا عرجنا إلى الإهتمام و لو بقليل إلى مختلف الآليات القانونية و الإدارية مع الآليات المالية لتحقيق تكامل من أجل الوصول للتنمية شاملة و مستدامة.

6-إشكالية الدراسة:

تعد التنمية المحلية من أبرز الأهداف التي تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيقها من خلال تضافرجهود مختلف الفاعلين المحليين، و نظرا لتداخل الإختصاصات و تعدد مجالات التدخل بين الولاية و البلدية،أصبح التنسيق بينهما ضرورة أساسية لضمان تحقيق التنمية المحلية، غير أن الواقع العملي قد يشهد تفاوتا في مستوى التنسيق و فعاليته،الأمر الذي ينعكس على أداء الجماعات المحلية و كفاءتها.

و إنطلاقا من ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

-كيف تساهم آليات التنسيق بين الولاية و البلدية في تحسين التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2022 إلى غاية 2026، و بالتحديد في ولاية برج بوعريريج؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بآليات التنسيق بين البلدية و الولاية؟

-ماهي أبرز هذه الآليات؟

-ما واقع تطبيق هذه الآليات في الجزائر؟

- كيف يمكن تطوير آليات التنسيق لتعزيز فعالية الحوكمة المحلية و تحقيق التنمية المحلية؟

-كيف تساهم آليات التنسيق بين البلدية في تحسين التنمية المحلية؟

7-الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية ننطلق من الفرضيات التالية:

1- كلما إرتفع مستوى التنسيق بين البلدية و الولاية تحسنت فعالية برامج التنمية المحلية في الجزائر.
2- إذا توافرت آليات فعالة للتنسيقبين الولاية والبلدية فإن ذلك يسهم في تحقيق التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج.
3- إذا تم إعتماد أساليب حديثة للتنسيق و المتابعة بين الولاية و البلدية ، فإن ذلك يساهم في رفع جودة الخدمات العمومية و تحقيق التنمية المحلية في ولاية برج بوعريريج.
4- كلما إرتفعت درجة فعالية هذه الآليات تحسنت نتائج التنمية المحلية على مستوى بلدية برج بوعريريج.

8-الإطار المنهجي و النظري للدراسة:

من أبرز المناهج والإقترابات العلمية التي تم الإستعانة بها في دراسة هذا الموضوع مايلي:

1-المناهج:

- ✓ المنهج الوصفي:حيث يعد من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة موضوع التنسيق بين الولاية والبلدية، لأنه يسمح بوصف واقع آليات التنسيق المعتمدة بين الهيئتين، و الكشف عن خصائصهما و مستويات تطبيقهما.
- ✓ منهج دراسة الحالة: حيث تم الإستعانة به من أجل التركيز على بلدية معينة باعتبارها حالة للدراسة الميدانية،و ذلك بغرض الوقوف على واقع التنسيق الفعلي بين مختلف المصالح المحلية.
- ✓ المنهج الإحصائي: و قد تم الإستعانة به لتنظيم البيانات و تصنيفها و تحليلها،وإستخلاص النتائج منها بصورة دقيقة ، من خلال إستخدام التكرارات و النسب المئوية.

2- الإقترابات النظرية:

- ✓ الإقتراب النسقي: حيث ينظر إلى الجماعات المحلية باعتبارها نظاما يتككون من وحدات مترابطة و متفاعلة، و أنن نجاح النظام يتوقف على درجة التنسيق بين مكوناته.
- ✓ الإقتراب المؤسسي: و الذي يركز على المؤسسات و القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم العلاقة بينهما.
- ✓ الإقتراب الوظيفي: ينظر إلى كل مؤسسة من خلال الوظائف التي تؤديها داخل المجتمع، وقد تم تطبيقه لدراسة وظائف كل منهما في تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ إقتراب الحوكمة المحلية:الذي يركز على التعاون و الشراكة بين مختلف الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية، و قد تم توظيفه بغرض تحليل مشاركة الفاعلين في صنع القرار المحلي.

3- أدوات جمع البيانات :

-الملاحظة: وذلك لرصد مختلف الممارسات و الإجراءات المرتبطة بعملية التنسيق داخل البلدية، مما يساهم في تدعيم البيانات المتحصل عليها من المقابلات و التحقق من مدى إنسجامها مع الواقع العملي.

المقابلة: باعتبارها أداة رئيسية للحصول على المعلومات و البيانات من المسؤولين و الإطار الإدارية المعنية بعملية التنسيق بين الولاية و البلدية، بما يسمح بفهم واقع هذه الآليات و الوقوف على أهم المعيقات و الصعوبات التي تواجهها.

9-خطة البحث:

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول:مفهوم الجماعات المحلية

المطلب الأول:تعريف الجماعات المحلية و خصائصها.

المطلب الثاني:أهداف الجماعات المحلية.

المطلب الثالث:هيئة الجماعات المحلية.

المبحث الثاني:مفهوم التنمية.

المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثاني:مقومات التنمية المحلية.

المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية.

المطلب الرابع:فواعل التنمية المحلية.

المبحث الثالث: مفهوم التنسيق الإداري.

المطلب الأول:تعريف التنسيق الإداري و أهم خصائصه.

المطلب الثاني:أنواع التنسيق الإداري.

المطلب الثالث:أهمية التنسيق الإداري.

المبحث الرابع:العلاقة بين التنسيق الإداري و التنمية المحلية.

المطلب الأول:النماذج النظرية المفسرة لعلاقة التنسيق في التنمية المحلية.

المطلب الثاني:دور التنسيق في لباتنمية المحلية.

المطلب الثالث:أهداف التنسيق في التنمية المحلية.

الفصل الثاني:واقع التنسيق و دوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول:الإطار القانوني و التشريعي بين البلدية و الولاية في الجزائر.

المطلب الأول:صلاحيات البلدية.

المطلب الثاني: صلاحيات الولاية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين البلدية و الولاية في الجزائر.

المبحث الثاني:آليات التنسيق بين البلدية و الولاية.

المطلب الأول: الآليات الإدارية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية.

المطلب الثالث: الآليات المالية.

المبحث الثالث: دور التنسيق في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول:مظاهر التنسيق القائمة بين البلدية و الولاية.

المطلب الثاني: أثر التنسيق على المشاريع التنموية.

المطلب الثالث: إنعكاس التنسيق على فعالية التنمية المحلية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المطلب الأول:نشأة بلدية برج بوعريريج.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: أدوات جمع المعلومات.

المطلب الثاني: آليات التنسيق بين البلدية و الولاية.

المطلب الثالث: دور التنسيق في تنفيذ المشاريع التنموية في الولاية.

المبحث الثالث: معوقات التنسيق و آفاقه المستقبلية.

المطلب الأول:معوقات التنسيق.

المطلب الثاني:آفاق التنسيق.

10-هيكلة الدراسة:

تمت معالجة مختلف جوانب الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول: تناول "الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية " وتضمن أربعة مباحث: المبحث الأول بعنوان "مفهوم الجماعات المحلية"، المبحث الثاني بعنوان "مفهوم التنمية"، المبحث الثالث بعنوان "مفهوم التنسيق الإداري" والمبحث الرابع بعنوان " العلاقة بين التنسيق الإداري والتنمية المحلية".

الفصل الثاني: تناول "واقع التنسيق ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر" وتضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان "الإطار القانوني والتشريعي بين البلدية والولاية في الجزائر"، المبحث الثاني بعنوان "آليات التنسيق بين البلدية والولاية" والمبحث الثالث بعنوان "دور التنسيق في تحقيق التنمية المحلية".

الجانب التطبيقي في الجزائر(2022، 2026)، لقد حاولنا من خلاله عكس الجانب النظري لموضوع البحث حيث تناولنا فيه، التعريف بميدان الدراسة، تحليل أسئلة المقابلة ومعوقات التنسيق ، وآفاقه المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

إن المكانة البارزة للتنظيم الإداري في قيام السلطة الإدارية بوظائفها المختلفة السياسية أو الإجتماعية الرامي إلى تحقيق أفضل السبل لتلبية الحاجات العامة للمجتمع فكل دولة تعتمد في تنظيم أجهزتها الإدارية على الأساليب التي تتماشى ونظامها السياسي السائد فنظام المركزية واللا مركزية الإدارية يلعب دورا هاما في توزيع السلطة وتخفيف الأعباء الإدارية وقد تجسد هذا من خلال الجماعات المحلية التي تعتبر إحدى الركائز التي يقوم عليها الحكم نظرا لدورها الفعال في تقريب الإدارة من المواطن وكذا تنمية المجتمعات المحلية و تلبية الحاجات العامة هذه المجهودات تتحقق بإتحاد مجموعة من الآليات لتوحيد العمل والتعاون من أجل الوصول إلى الأهداف التنموية المنوط بها.

المبحث الأول:مفهوم الجماعات المحلية

يعتبر تنظيم الجماعات المحلية من أهم التنظيمات التي تعتمد عليها الدولة في مجال تحسين التنمية المحلية لما تتوفر عليه من إمكانيات هيكلية وبشرية ومادية وطابعها اللامركزي الذي يسمح بتوزيع السلطات وكونها الهيئة الأقرب للمواطن.

المطلب الأول:تعريف الجماعات المحلية وخصائصه

لقد تعددت تعاريف الجماعات المحلية بين باحثي وعلماء الإدارة نظرا لتعدد مهامها ووظائفها ومنها نذكر:

*الجماعات المحلية هي وحدات ذات طابع محلي تتمتع بالشخصية الإعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أفراد المجتمع المحلي تخضع لرقابة السلطة المركزية[1].

*الجماعات المحلية هي أسلوب إداري يقسم إقليم الدولة إلى وحدات محلية تكون تحت إشراف هيئة تمثل الإدارة العامةهذه الهيئات تتمتع بالإستقلالية المالية وترتبط بالحكومة المركزية حسب القانون المحدد لذلك[2].

يركز التعريفين السابقين على اللامركزية وتقسيم السلطة عبروحدات إقليمية لتسهيل عملية الإتصال والتنسيق.

*تعريف الفقيه الفرنسي أندرية دولر بادير :"هي إصطلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وتتصرف في شؤونها الخاصة"[3].

*تعريف ليون ديغي الجماعات المحلية على أنها "هيئات إدارية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس أختصاصاتها تحت رقابة الدولة من أجل إدارة المصالح المحلية للسكان"

كما يعرفها موريس هوريو بأنها "تنظيمات إقليمية تمنحها الدولة قدرا من الإستقلال لتسيير شؤونها المحلية بواسطة هيئات منتخبة .

وكذلك يعرفهاعمار بوضياف أن الجماعات المحلية تمثل الإطار المؤسساتي الذي يضمن مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي وتحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن الجماعات المحلية عبارة عن وحدات إدارية وإقليمية تتمتع بالشخصية والإستقلال المالي والإداري النسبي بهدف تسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المحلية ومن أبرز مرتكزاتها :

---

[1]صالح عبد الرزاق وآخرون،**الإدارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية**،ط1(الأردن:دار الراية للنشر و التوزيع،2020)،ص 38.

[2]حسن مصطفى البحري وآخرون،**الإدارة المحلية**،ط1(لبنان:منشورات الحلبي)،ص 15.

[3]محمد الصغير بعلي،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ،ط1(دار العلوم للنشر والتوزيع) ،ص7.

-الوجود الإقليمي ضمن نطاق جغرافي معين.

-التمتع باشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري.

-وجود هيئات منتخبة.

-خضوعها لرقابة الدولة في إطار اللامركزية الإدارية.

كما تتجلى أبرز الخصائص التي تميز الجماعات المحلية عن باقي التنظيمات فيمايلي:

-اللامركزية:وهي من أهم الخصائص التي تميز الجماعات المحلية وتعني توزيع المسؤوليات والمهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية بما يعزز مرونة الإدارة وفاعليتها بحيث تنقل المسؤوليات من المستويات العليا إلى الدنيا أوالجهات المحلية وهي تهدف إلى تعزيز فاعلية الإجراءات ومنح صلاحيات أكثر لتخطيط وتنفيذ الخدمات بكل مرونة وتحقيق كفاءة الأجهزة الإدارية كما تحقق الإستجابة السريعة للمتغيرات المحلية دون الرجوع إلى المركزوتعزيز الديمقراطية والمشاركة المحلية[1].

-الإستقلال الإداري:ويعني وجود لامركزية إدارية تسمح للجماعات المحلية بإدارة وتسيير شؤونها المحلية بنفسها على أن تبقى خاضعة للرقابة القانونية من طرف الدولة وأهم مايميز الإستقلال الإداري:

- تخفيف الأعباء عن السلطة المركزية وتقريب الإدارة من المواطن .

- السرعة في إصدار القرارات وإتخاذ الإجراءات المتعلقة بالشأن المحلي.

- التوسع في مجال الخدمات الإجتماعية بكل فعالية وجدارة.

- تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص.

-تعزيز الشفافية في التسييروالمساءلة مثل المراجعة المالية.

-الإستقلال المالي:وقصد به تمتع البلديات والولايات بذمة مالية مستقلة عن الدولة مما يخول لها بالتصرف الحر في مواردها المالية لتنفيذ مهامها وتحقيق التنمية المحلية دون تدخل مسبق من السلطة المركزية.

-الشخصة المعنوية:وهي القدرة على إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات والتمتع بالامتيازات وممارسة السلطة العامة،الشخصية المعنوية تمنحها الإستقلالية المالية وكيفية تسيير مواردها.

-وجود هيئات منتخبة هذه الهيئات تتمثل في المجالس المنتخبة التي تجسد إدارة سكان الإقليم الذين قاموا باختيارهم ويسهرون على تلبية إحتياجاتهم المحلية وتنفيذ السياسات العامة للدولة على المستوى المحلي وهو النواة الأساسية التي يقوم عليها التنظيم المحلي .

[1]محمد الصغير بعلي ،مرجع سابق ،ص14.

المطلب الثاني:أهداف الجماعات المحلية

لقد تعددت أهداف الجماعات المحلية نظرا لتعدد المهام الموكلة إليها والنشاطات التي تقوم بها والأدوار التي تأديها في سبيل تفعيل الخدمات وتحقيق أحسن النتائج فقد توسعت بين ماهو سياسي وإقتصادي وإداري وإجتماعي تسهر على تحقيقها أجهزة إدارية وهيئات مختلفة كل حسب إختصاصاته المخولة لها قانونا نذكر أهمها من خلال مايلي:

-الأهداف السياسية:تسعى الجماعات المحلية إلى ترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية وتعزيز دور المواطن في إختيار ممثليه وإدارة شؤونهم العامة ،إضافة دور الرقابة الذي يلعبه المواطن على السلطة وهذا مايزيد من الوعي السياسي والتشجيع على ممارسة الحقوق السياسية والدستورية ،والدور الرئيسي المتمثل في تجسيد السياسات العامة للدولة وعمليات التنمية والتطوير التي تعمل جاهدة على تحقيقها[1] .

- الأهـداف الاقتصادية:تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية وهي:

-تعتبر جسرا واصلا أوهمزة وصل بين الإدارة كمنتج للخدمات والمواطن كمستهلك مما يضمن الإتصال المباشر وتحقيق الرقابة الشعبية .

-تحقيق الموازنة بين الأقاليم وترشيد النفقات وحسن إستغلال الموارد المتاحة .

-تخفيف تكلفة الجهاز الإداري بتخفيف العبئ والمسؤوليات .

-تحقيق التنمية المحلية في شتى مجالاتها وهي أسمى هدف تسعى إليه الجماعات المحلية[2].

- التوصل إلى أفضل النتائج من خلال خلق روح المنافسة بين الأقاليم المحلية.

-الأهداف الإدارية:والتي تشمل الإطار التنظيمي العام للأجهزة الإدارية وهي:

-إتاحة الفرص أمام أبناء الوحدة المحلية بتسييرشؤونهم مما يمنح إستقلالية أكبر للإدارة.

-تكوين جهاز حكومي غير متضخم مما يسهل التحكم أكثرفي تقديم الخدمات .

- التقليل من الروتين الإداري بسرعة الإنجاز وحسن الآداء.

- تنسيق الجهود من خلال تحقيق الصلة بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية لرفع كفاءة العمل الإداري.

- تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة الخدمات والوظائف التي تباشرها[3] .

-الأهداف الإجتماعية:تتمثل الأهداف الإجتماعية التي تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيقها في:

---

[1] حسن مصطفى البحري وآخرون،**الإدارة المحلية**،ط1،(لبنان:منشورات الحلبي)، ص 47 .

[2] نادية درياس ،**التنسيق في الادارة المحلية وأثره على التنمية** ،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة 2021/2020،)، ص74 .

[3] المرجع نفسه، ص73.

-تأكيد حرية الأفراد وإحترام كرامتهم من خلال تأييد الآراء و إتاحة الفرص بطرح الإنشغالات بأساليب لاتمس بالشخصية الإجتماعية للأفراد.

-تعتبر الجماعات المحلية وسيلة لحصول الأفراد على إحتياجاتهم وإشباع رغباتهم.

-تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية من خلال إحترام الآراء والأخذ بمبدأ التشاركية.

-تحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

كل هذه الاهداف تجتمع لتحقق القدر الأكبر من التطور والتنمية الشاملة عبر هيئات مختلفة[1].

المطلب الثالث:هيئات الجماعات المحلية

تمثل هيئات الجماعات المحلية تجسيدا للامركزية الإدارية للدولة وهي أجهزة أساسية تعنى بتنظيم وتسيير الشأن المحلي وتقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية في مختلف المجالات على المستوى المحلي وهي تتمثل هيئتين رئيسيتين هما:

البلدية:هي وحدة إدارية محلية تتمتع بالإستقلالية المالية تتولى تسيير شؤونها وفق مجلس منتخب[2]

-البلدية هي وحدة أساسية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية كونها مرفق عام يتمتع بالحقوق ويتحمل الإلتزامات ولها ذمة مالية مستقلة[3].

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون[4].

-هيئات البلدية:تتوفر البلدية على مجموعة من الهيئات التي تقوم بمباشرالمهام والأعمال حسب الإختصاصات والمسؤوليات الموكلة إليها و هي كالاتي :

-هيئة المداولة:والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي والتي تعالج الشؤون التي تدخل في إختصاصاته القانونية في مجالات مختلفة عن طريق المداولات.

-الهيئة التنفيذية :والتي تتمثل في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يمارس سلطة الضبط الاداري على مستوى البلدية والمنتخب من طرف الشعب وينصب من طرف الوالي كما يحق له التوقيف الحلول وله صلاحيات واسعة بموجب القانون سواءا على المستوى الداخلي شؤون البلدية أوالخارجي المشاريع التنموية والتهيئة العمرانية[5].

---

[1]حسن مصطفى البحري و آخرون ،مرجع سابق ،ص 65 .

[2] الأمر رقم(24/67) مؤرخ في (7شوال 1386 ه الموافق ل:18يناير)المتضمن (القانون البلدي)،الجريدة الرسمية، العدد06،سنة1967.

[3] قانون رقم (08/90) المؤرخ في(07أفريل) المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية ،العدد (15)،السنة 1990 .

[4]كمال محمد أمين ،**الوجيز في الجماعات المحلية والإقليمية** ،ط1 (الدار البيضاء الجزائر:دار الراية للنشر و التوزيع)،ص 12 .

[5]المرجع نفسه،ص ص11-13 .

-الأمين العام: الإدارة البلدية ينشطها أمين عام الذي يعمل تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ويلتزم بأداء مهامه بكل أمانة وحيادية وإحترام القوانين ويعين حسب التعداد السكاني للبلدية فهناك من يعين من وزارة الداخلية في البلديات الكبرى أما البلديات الصغرى فيتولى الوالي تعيينهويتولى عدة مهام نذكر منها:

-متابعة وتنسيق سيرالمصالح الإدارية والتقنية للبلدية والمحافظة على النظام الداخلي؛

- التحضير لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي والتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية؛

-متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.

-متابعة البرامج التنموية للبلدية والمشاريع المختلفة التي تصدر عن المجلس الشعبي البلدي؛

-السهر على المحافظة على ممتلكات البلدية وحمايتها.

- له الحق في سلطة التعيين مستخدمي البلدية.

- توفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة لضمان السير الحسن لخدمات البلدية[1].

الولاية:هي جماعة عمومية إقليميةتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ،تتولى إدارة الشأن المحلي وتمارس دورها الرقابي بموجب القوانين والإختصاصات المنوط بها بهدف تفعيل التنمية المحلية.

-الولاية هي وحدة إدارية من وحدات الدولة وتعتبر شخص من أشخاص القانون وهي دائرة إدارية غير ممركزة تعمل على تنفيذ السياسات العامة وتمثل تعزيزا لمبدأ الديمقراطية المحلية

وتتكون من عدة هيئات.

-هيئاتها: يتواجدعلى مستوى الولاية هيئات تتولى إدارة شؤونها تقوم بالمهام المختلفة حسب الإختصاصات المخولة لها قانونا وهي:

-المجلس الشعبي الولائي:ويمثل هيئة المداولة في الولاية وهو يعبر عن اللامركزية كما أنه الصورة التي يمارس بها سكان الإقليم حقهم في تسيير شؤونهم، يتشكل المجلس من مجموعة منتخبين لمدة 05 سنوات ويشكل منهم لجان في مجالات مختفلة الإقتصاد والمالية ،التعمير والتهيئة العمرانية وغيرها ،والتي تساهم في تحسين وتفعيل التنمية المحلية على المستوى المحلي، يتداول المجلس في القضايا التي تهم الولاية كما يعمل كهيئة رقابية إستشارية للسلطة التنفيذية في الولاية ،تربطه علاقة تكاملية مع الوالي كما يعتبر أداة للديمقراطية تضمن مشاركة المنتخبين في إتخاذ القرارات التي تخص إقليم الولاية مع الحفاظ على التوازن بين صلاحياته وصلاحيات الوالي.

-الوالي:هو الجهاز التنفيذي للولاية وهو ممثل للسلطة المركزية من جهة ومن جهة أخرى ممثلا للجماعة الاقليمية وكذلك ممثل الدولة ومندوب الحكومة على المستوى الولاية،وهو موظف سام في

[1] كمال محمد أمين ،مرجع سابق ،ص ص18-19.

الدولة يتم تعيينه بمرسوم رئاسي ،يمثل صورة لعدم التركيز الإداري نظرا لصلاحياته الواسعة التي تمكنه من إدارة الشؤون المحلية ،يتولى تحضير ميزانية الولاية وتنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي،يمثل الولاية في الحياة المدنية والإدارية والقضائية كما يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات للمحافظة على النظام العام تندرج تحته مصالح إدارية موضوعة تحت سلطته وهي:

الأمانة العامة:تعتبر هيكل إداري أساسي في تنظيم الولاية تشرف على التنسيق ومتابعة أعمال المديريات كما تشرف على برامج الإستثمار والتنمية المحلية يترأسها أمين عام فهو يحتل المرتبة الثانية بعد الوالي وكذا مساعدة الوالي في تنفيذ قرارات الحكومة إضافة إلى وجود مصالح اخرى كالديوان والمفتشية العامة للولاية .

المبحث الثاني:مفهوم التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية يحظى بإهتمام كبير على مستوى السياسات الإقتصادية للعديد من الدول وحتى من جانب البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية التي أعطته الحظ الوافر في مجالاتها نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التنمية في تطور الشعوب وتقدمها حيث أصبحت الهدف المنشود في جميع السياسات الإقتصادية خاصة في الدول النامية ولهذا نجد أن التنظيمات جندت له مجموعة من الآليات والمساعي لتحقيقه وتفعيل سياساته بإشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية والاعتماد على الخصوصية الاقليمية بإعتبار هذه العوامل بنية وفضاءا مناسبين في هذا المجال .

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

بتعدد مجالات التنمية وأهدافها تعددت مفاهيمها وتعاريفها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم أبرزالتعاريف والمقومات التي تقوم عليها أهم الفواعل المؤثرة فيها وقبل أن نتطرق إلى تعريف التنمية المحلية سنعرج إلى تعريف التنمية بصفة عامة.

تعريف التنمية:

تعريف جوزيف سبانجلر:عرف التنمية على أنها مجموعة الأشياءالمرغوب تحقيقها وهي مستمرة ومتجددة على حسب رغبات الأفراد[1].

هنا التنمية مقترنة برغبات الأفراد وتفضيلاتهم وليست عملية مخططة وغير شاملة.

-تعريف الأستاذ علي غربي:يرى أن التنمية هي :"عملية تشمل جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وحتى الثقافية دون الإخلال بالجانب النفسي ودراسة السلوك البشري بالدرجة الأولى فهي عملية شاملة لجميع الجوانب وكذا علاقات الأفراد فيمابينهم ومدى تأثيراتها على المجتمع"[1].

[1]رشاد أحمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية** ،ط1(الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2011)،ص 10 .

-هنا نرى التنمية ذات بعدين هما التكامل والشمول.

4-تعريف آخر:التنمية هي عبارة عن الإستثمار الإقتصادي الأمثل للدخل القومي تتجسد في برامج ومشاريع بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع باستخدام الموارد الإقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها مع الحفاظ قيم المجتمع التاريخية والأخلاقية والسياسية.

عملية التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة بل تشمل حتى دراسة السلوك الاجتماعي والأوضاع السائدة[2]

وعليه التنمية هي: إتحاد جهود شاملة ومتكاملة تمس جوانب الحياة المختلفة للأفراد وهي تختلف من مجتمع لآخر حسب البنية الإجتماعية والثقافية لكل مجتمع .

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها عملية توسيع خيارات الأفرادوقدراتهم بما يضمن حياة طويلة وصحية ومستوى معيشي لائق.

أما البنك الدولي فينظر إلى التنمية بإعتبارها "تحسينا مستداما في نوعية الحياة من خلال رفع الدخل وتقليص الفقر وتحسين الخدمات الأساسية"

من خلال التعاريف يتضح أن التنمية عملية شاملة تتضمن :

-تحسين الوضع الإقتصادي

-توسيع الحريات والقدرات الإنسانية

-تطوير الأوضاع الإجتماعية والثقافية

-تحقيق العدالة الإجتماعية والمشاركة السياسية

-الإرتقاء بنوعية الحياة بصورة مستدامة.

أما في ما يخص تعريف التنمية المحلية :وهي الإستخدام العام للوسائل وإتباع الطرق وتعبئة المجهودات العامة والخاصة قصد التوصل إلى رفع المستويات المادية والمعنوية للمجتمعات المحلية والوطنية.

وهي مجموعة من النشاطات الوظيفية والعمليات التنسيقية تهدف إلى النهوض بكافة المجالات التي تخص المجتمع المحلي مما يؤدي إلى نمو العديد من القطاعات المحلية [3].

ويعرف الدكتور فاروق زكي:التنمية المحلية على أنها" مجموعة العمليات التي توحد جهود الأفراد والسلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتقوم على

---

[1] دجمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،ط1(برج الكيفان-الجزائر:دار الأمة، 2014)،ص ص 14-15 .

[2] آرثرلويس،**نظرية التنمية الاقتصادية** ،تقديم ومراجعة سعاد درويش ،(مصر:وكالة الصحافة العربية ،2021)،ص09 .

[3] يونسعفان،**"محاضرات مقياس المالية المحلية "**،(جامعة :سطيف ،2023/2022)،ص20 .

أساسين هما:مشاركة أفراد المجتمع في الجهود المبذولة لتحقيق أهدافهم ،وتوفير القدر الكافي من الخدمات اللازمة بطريقة أكثر فعالية"[1].

من خلال هذا التعريف نرى بأن التنمية المحلية إنحصرت في أفراد المجتمع المحلي فقط أي لايمكن لأي تنمية أن تقوم على يد أشخاص غرباء عن الإقليم، وهذا مايقتل روح الطاقات البشرية المحركة للنشاط التنموي أينما وجدت وحيثما كانت.

-كما يعرفها ارثر دانهام:"التنمية المحلية هي نشاط منظم يفرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الإجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل على تعبئة تنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والاقليميةّ"[2].

-ويتضح من خلال هذا أن التنمية تتحكم فيها أربعة عناصر وهي:وجود برامج تتصمن إحتياجات الأفراد و الإلتزام بتحقيق التكامل بين القطاعات نظرا للتداخل الحاصل فيما بينها :إعطاء فرصة للمشاركة الجماهيرية في إنجاز المشاريع التنموية وضرورة وجود مساعدات مقدمة من طرف الدولة .

-كما عرفتها الأمم المتحدة على أنها:" العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ..."[3]

- يتفق تعريف الأمم المتحدة مع تعريف الدكتور فاروق زكي على أن التنمية المحلية هي توحيد الجهود المبذولة من المجتمع والوحدات الإقليمية مع الدولة.

وعليه فإن التنمية المحلية هي العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود أفراد المجتمع وجهود الدولة والحكومة للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وحضاريا لتحسين ظروف الحياة وتكون بصفة شاملة ومتكاملة.

ومن خلال هذه التعاريف نخلص إلى أن التنمية المحلية تتميز بمايلي:

-شمولية أهداف التنمية:أي لاتنحصر في مدى رقع مستوى الدخل القومي بل تشمل التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وغيرها والحفاظ على التوازن البيئي.

-التنمية عملية مستمرة:إن عمليات التطور هي عمليات متسلسلة و دائمة لأنها مرتبطة بالتغيرات المطلوب مسايرتها في المجتمع فصفة الإستمرارية للتنمية كونها معقدة وتحتاج من الوقت الكثير لتحقيقها وتجسيدها خاصة في حالات إتساع نطاقها وشموليتها.

---

[1] د جمال زيدان ،مرجع سابق ،ص17.
[2] د جمال زيدان ،مرجع سابق،ص 17.
[3] مصطفى الجندي ،**الإدارة المحلية وإستراتجيتها** ،ط 1(مصر:دار منشأة المعارف ،1987)،ص 132.

-التنمية عملية مخططة:إن الهدف السامي للتنمية هو تحقيق ما هو أفضل لأفراد المجتمع وهذا لايأتي بشكل عشوائي فلابد من تخطيط ورسم ما يمكن السعي لتحقيقه بشكل منظم .

-التنمية مسؤولية إدارية:فعملية التنمية تعتمد على أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية فمدى تحقيقها ونجاحها يتوقف على مدى فاعلية الأجهزة الإدارية[1].

- المشاركة الشعبية :تكون من خلال إشراك المواطنين بشكل فعال في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع التي تخص إقليمهم.

-الإعتماد على الموارد المحلية:أي استغلال واستثمار الإمكانيات والقدراتالمتاحة داخل المجتمع المحلي سواءا كانت بشرية ،مالية،طبيعية،أو ثقافية لتحقيق التقدمفي شتى المجالات.

-المرونة :وهي القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع المحلي.

-التركيز على تحسين نوعية الحياة :وهو الإنتقال بأهداف التنمية من مجرد نمو اقتصادي وأرقام إلى تحسين الحياة اليومية للمواطن وجعلها أكثر راحة وأمانا .

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

التنمية المحلية هي مجموعة من البرامج والأهداف والسياسات تسعى من خلالها الدولة إلى تطوير مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع فمدى نجاحها وتفعيلها راجع لمجموعة من المقومات التي تبنى عليها والمبادئ التي ترتكز عليها

المقومات المالية:إن نجاح البرامج التنموية يتوقف على توفر الموارد المالية وحجمها فكلما كان حجم الموارد المالية كبيرا كلما مكن من تحقيق الأهداف وهدا كله راجع الى مدى جدية التسييرالكفؤو الرشيد لحركة تخطيط الأموال وممارسة الرقابة المالية الدائمة.

المقومات البشرية :يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الفاعلة والدائمة في نجاح التنمية المحلية فهو العامل الذي يخطط ويرشد ويفكر في كيفية استغلال وإستخدام الموارد المتاحة وتصريفها بطريقة قانونية[2].

فالتنمية تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية المورد البشري لذلك يجب توفير شروط الرعاية الإجتماعية والحياة الكريمة إضافة إلى التكوين والتأهيل المستمر والمشاركة الاجتماعية.

---

[1] حسن علي معتوق ،**برامج التنمية المحلية وأثرها على إتخاذ القرارت**،ط1(الأردن:مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2016) ص 38 .

[2] سعيد بوعامر،**"آليات تمويل التنمية المحلية في قانوني البلدية والولاية"** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري،جامعةغرداية ،2023/2022)،ص ص 34-35.

المقومات التنظيمية:والتي تتمثل في نظام الإدارة المحلية إلى جانب إدارة المركزية تقوم بإدارة وتنظيم الشؤون المحلية فنظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأ الديمقراطية يعني المشاركة الجماعية في تحديد متطلبات التنمية وكذلك مبدأ اللامركزية أي توزيع السلطة والمهام لتخفيف الأعباء والتنسيق المحكم بينها وتحقيق سرعة الإنتاج بأقل وقت وكفاءة عالية[1].

الموارد الطبيعية:استغلال الموارد المحلية المتاحة من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

التخطيط التنموي:هي عملية التنظيم والتوجيه بأفضل طريقة تضمن استغلال الموارد المتاحة لتحسين مستوى المعيشة؛

البنية التحتية:وهي اللبنات الأساسية المادية والهيكلية التي يحتاجها المواطن في حياته

المشاركة الشعبية:دور المواطن ومختلف الفاعلين في صنع القرارات .

التكنولوجيا والمعلومات:وهي الاستخدام الامثل لأحدث الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية التي تمكن من تحقيق نتائج أفضل .

التنسق بين الفاعلين:هو تعاون جميع الأجهزة القائمة على إدارة المرافق وإحداث تجانس فيما بينها .

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

تهدف عملية التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بين ماهو سياسي وإقتصادي وإجتماعي حسب متطلبات المجتمع المحلي وهي كالاتي:

-الهدف السياسي: تحقيق الهدف السياسي من خلال التنمية المحلية يكون من خلال تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم وتحديد إحتياجاتهم والتحديات التي تواجههم وتوير وإتاحة الإمكانيات لمواجهة هذه المشاكل حسب الواقع المعيش.

-الهدف الإقتصادي:يعتبر الهدف الإقتصادي :أهم الأهداف المرجوة من خلال التنمية المحلية فهي تراعي جميع جوانبه من أجل تنمية المجتمع المحلي إقتصاديا بتحديد القطاعات الإقتصادية المميزة لكل منطقة فالميزانيات تحدد مسبقا من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس ويتم ذلك ب:توفير القدر الكافي من الخدمات والمنتوجات الإقتصادية لأفراد المجتمع وتوزيعها على الأقاليم.

-تطوير الهياكل الاقتصادية القاعدية على المستوى المحلي مثل :المدارس ،المستشفيات الطرقات .....وغيرها.

- توفير مناصب العمل لإمتصاص شبح البطالة الذي تعاني منه المجتمعات.

-مساهمة الوحدات المحلية وضع خطط التنمية والتوجه نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية.

[1]محمد الصغير بعلي ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**،ط1(دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004)، ص09.

- جلب مختلف الصناعات والنشاطات الإقتصادية الى الوسط المحلي بتوفير التسهيلات الممكنة ممايساهم في تطويرها .

- إنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية مختلف الصناعات هذا يسهم في تطوير التنمية الإقتصادية.

- إستصلاح الأراضي والتشجيع على مختلف الزراعات بغرض تحقيق الكفاية .

-الهدف الاجتماعي:إن مساعي التنمية المحلية في تحقيق الهدف الإجتماعي يكون من خلال:

-تحقيق العدالة الإجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص سوء ا بين الأفراد أوبين الأقاليم.

-مكافحة الفقر وأشكال الحرمان بتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية لتحسين المستوى المعيشي.

-إشراك مختلف الفئات المجتمعية في تحديد متطلبات التنمية المحلية الشيء الذي يزيد من دمج وإستغلال طاقات المجتمع مما يزيد في حب الوطن والتفاني في خدمته

-تقوية الروابط الإجتماعية وتحويل الولاءات التقليدية نحو المجتمع والدولة.

- تطوير الخدمات والمشروعات الإجتماعية وتحويلها من التقليد إلى العصرنة.

- تكوين وتطوير الفرد المحلي بإعتباره العنصر الاول في التركيبة الاجتماعية.

-الحد من النزوح الريفي إلى المدن بتشجيع التنمية الريفية.

-الهدف البيئي:لقد أصبح الهدف البيئي من أولويات التنمية المحلية وهذا راجع للتغيرات والتدهورات الطبيعية في الآونة الأخيرة مثل:الإحتباس الحراري ،الحرائق ،تآكل طبقة الأوزون ،الجفاف ،نقص المساحات الخضراء وغيرها من التغيرات السلبية التي جعلت من الهدف

البيئي يدخل حيز التنمية المحلية من أجل وضع المخططات الإحتياطية للتصدي للكوارث الطبيعية أو الانسانية ،تقليل التلوث،الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية وتعزيز الإستخدام الرشيد للطاقة والمياه،تعزيز الطاقة المتجددة في المشاريع المحلية وتقليل الإنبعاثات الكربونية.

لذا فالجماعات المحلية تلعب دورا مهما من خلال عمليات التوعية والتحسيس حول المخارج البيئية[1].

المطلب الرابع:فواعل التنمية المحلية

لتفعيل مشروع التنمية المحلية يجب القيام بعدة خطوات عملية عن طريق تجنيد الأطراف التي لها مصلحة مشتركة كل حسب صلاحيته وخاصيته والقوانين المخولة له ،حيث أفل الزمن الذي كانت فيه التنمية تستند في كل أحوالها ونتائجها على مساهمة وتوجيه القادة والمسؤولين من حكومات سياسية بل تعدى ذلك إلى وجود أطراف مشاركة تؤثر في عملية التنمية هذا مايعرف الفواعل المؤثرة في التنمية المحلية التي يمكن حصرها في:

[1] نادية درياس ،**"التنسيق في الادارة المحلية وأثره على التنمية"**،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،2021/2020) ،ص ص ص 117-118-119 .

– الدولة والسلطات المركزية:تعتبر الدولة المسؤول الأول عن وضع الأطر السياسية والقانونية والإدارية الخاصة بالتنمية وأنها القائمة على إعداد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية عبر تحديد ورسم الخطوط العريضة التي هي محاور ونقاط مرجعية للوحدات المحلية والإقليمية عند إعدادها لخططها وبرامجها التنموية .

فالدولة هي المسؤولة عن السياسات المالية والنقدية ونظم الحوافزوالإعانات الممنوحة فهي تمارس دورها بطرق آليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور في المجتمع ككل.

– الجماعات المحلية:والتي هي مجموعة من الاجهزة الفنية والتنفيذية التي تتولى إدارة شؤون الخدمات العامة المحلية وهي تتمثل في البلدية كقطب قاعدي رئيسي للتنمية المحلية يتولى إحتواء وتنسيق وتفعيل المبادرات الشعبية وتبني البرامج التنموية .ففعالية الجماعات المحلية تكمن في وضع رؤى لتحقيق أهدافها في إطار مخططات إستراتيجية توظفها مع مجموع الوسائل والآليات الحديثة التي تكفل النجاح سواء من حيث نظامها القانوني والتنظيمي أومن حيث مواردها المالية إضافة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية بإشرام المواطن ومختلف الفاعلين في عملية التنمية.

– القطاع الخاص:يشكل القطاع الخاص أحد الأعمدة الأساسية في عملية التنمية المحلية وعاملا رئيسيا في بلوغ أهدافها ،فهو يتميز بقدرة الإبداع والإبتكار والتجديد المستمروجودة الخدمات نظرا للمنافسة الشديدة بين الشركات الإستثمارية المحلية خاصة فيما تعلق بمشاريع البنى التحتية .كما له الدور الكبير في توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشة .ففي إطار خلق عمل تكاملي مع المستثمرين والخواص تم وضع تفويض التدبير لبعض المرافق الصناعية والتجارية مايسمى بتفويض المرفق العمومي بحثا عن الجودة بمعايير عالية للخدمات العمومية المحلية.

– المجتمع المدني:لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني على اختلافها(الجمعيات /النقابات المنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية...) شريكا إقتصاديا وإجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها ،فقد أدرجت الامم المتحدة مؤشرات عن دور منظمات المجتمع المدني كأحد العوامل المهمة لقياس التنمية .فهذه التنظيمات تعمل على إيصال إحتياجات ومتطلبات مختلف فئات المجتمع وإسماع صوتها وتوجيه مشاركة المواطنين في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية من خلال تشكيل قوة تأثير على السياسات العامة من خلال رفع مستوى الوعي والتنشئة السياسية بأهمية المشاركة في أنشطة الدولة ،تعزيز مبدأ الشفافية والحكومة الرشيدة يطلب المعلومة ورصد إستخدام الموارد والمشاركة في لجان التسيير في بعض المشاريع التنموية.

–المواطن:يعد المواطن الغاية والوسيلة في عملية التنمية فهو ليس مجرد مستفيد بل هوشريك وفاعل في صنع القرار عن طريق الحوار والتشاورمع السلطات المعنية تعزيزا لمبدأ الديمقراطية التشاركية

وتحسين الخدمات المحلية وتلبية الإحتياجات الفعلية للمجتمع ،تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي بكسب رضا المواطن ،تعزيز الشراكات بين المواطن والقطاع الخاص والمجتمع المدني[1].

وسائل الإعلام: تعتبر شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية فهي أداة لتوجيه التغيير الإجتماعي والإقتصادي والعمل على زيادة الوعي التنموي في أوساط المجتمع المحلي.

المؤسسات المالية:تلعب الدورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهي تضمن تدفق الاموال إلى المؤسسات الإنتاجية المختلفة.

المراكز البحثية :وهي تعتبر الجسر الرابط بين الأبحاث والأكاديمية والنظرية وبين التطبيق العملي على أرض الواقع.

الإدارة المحلية:تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية فهي الأقرب للمواطن والأكثر دراية بإحتياجاته اليومية بدلا من تسيير الأمور الإدارية البحتة.

المبحث الثالث:مفهوم التنسيق الإداري

تعتبر دراسة التنسيق الاداري ضرورية لفهم كيفية وضع الروابط بين الأقسام والهياكل المختلفة في ظل التعقيدات ادارية وإتساع المهام فلم يعد يمارس التنسيق عند الحاجة فقط بل أصبح وظيفة مستمرة ومتخصصة تعالج الفتور الإداري وتساهم في بناء منظومات إدارية متكاملة تقوم على التواصل والتعاون وتحقيق الانسجام مما يسهل تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية للمنظماتوتحسين الآداء الوظيفي و تجنب التكرار والإزدواجية في المهام .

المطلب الأول:تعريف التنسيق الإداري وأهم خصائصه

تعددت تعاريف التنسيق الإداري بين باحثي وعلماء الإدارة نظرا للدورالذي تصدره التنسيق في الإدارة الحديثة ومن خلال هذا المبحث سنعرض التعاريف من خلال القرآن والسنة ثم تعاريف إصطلاحية مختلفة.

تعريف التنسيق لغة:كلمة "التنسيق "في اللغة العربية هي مصدر للفعل الرباعي نسّق بمعنى نظّم

التعريف الاصطلاحي للتنسيق الإداري:

-تعريف فريد النجار:التنسيق هوترتيب وإعادة ترتيب الأمور لتحقيق هدف موحد مشترك"[2].

-التنسيق هو عملية تنظيم أفراد المنظمة بطريقة تحقق الآداء المطلوب[3].

- التنسيق الإداري هنا هو تكامل بين المسؤوليات والأنشطة والأوامر والرقابة .

---

[1]رشاد أحمد عبد اللطيف،**التنمية المحلية** ،ط1 (الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2011)،ص 234.

[2]د فريد النجار ،**التنسيق الإداري في الحكومات والقطاع الخاص**،ط1(الإسكندرية:منشأة دار المعارف ،عام 2014) ،ص21.

[3]المرجع نفسه،ص 21 .

- تعريف ابراهيم درويش:على أن التنسيق هو تجسيد الإرتباط والإنسجام وتحقيقه بين الأنشطة الإدارية لتحقيق الأهداف وتلبية الحاجات التي تعهد بتحقيقها ومواجهة المشاكل والتحديات التي تعترضه[1]

كما يعرفه هنري فايول:على أنه تحقيق الإنسجام بين مختلف الأعمال والأنشطة داخل المؤسسة بما يضمن حسن سيرها وبلوغ أهدافها.

- من خلال التعاريف السابقة نرى أن نجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها يتوفق على مدى نجاح أداء التنسيق داخل المنظمات أو فيما بينها

كما تتجلى أبرز الخصائص التي يتميز بها التنسيق الإداري فيمايلي:

-التنسيق عملية مستمرة: فهو غير مقترن بزمن معين أوظروف معينة فهو يرافق العمل أو النشاط من بدايته إلى نهايته.

-التنسيق عمل توحيد الجهود والإتجاهات وتحقيق الأهداف المشتركة وتفادي الإزدواجية في المهام,

-التنسيق لايختص بمستوى إداري معين فهو عملية شاملة تمس التخطيط والتوجيه والتظيم وأخيرا الرقابة.

- التنسيق وسيلة المنظمات لتحقيق التجانس والتكامل بين الأعمال والأنشطة كما أنه هدف المنظمات في زيادة الفعالية والكفاءة.

*التنسيق يستند إلى سلطة إدارية شرعية وأفراد ذو كفاءة عالية بمعنى توفير بيئة عمل تتسم بالتواصل والتفاهم.

المطلب الثاني:أنواع التنسيق الإداري

بتعدد تعاريف التنسيق تعددت أنواعه حسب نشاط وطبيعة كل منظمة فهوينقسم إلى عدة أنواع:

-التنسيق الداخلي:هذا النوع من التنسيق يكون بين الموظفين داخل المنظمة الواحدة أو إدارات مختلفة في الجهة الواحدة يهدف هذا النوع ألى تحقيق نوع من التوافق والانسجام عمل ونشاطات الموظفين في مختلف الفروع داخل الجهة أو الادارة نفسها[2].

- التنسيق الخارجي:ويقصد به التنسيق الذي يهدف إلى إيجاد نوع من التوافق والتكامل بين المنظمات الادارية وغيرها من المنظمات الأخرى التي لها صلة بها أو تشترك في هدف واحد أولها نفس النشاط سواءا كانت نفس مستواها الإداري أوأقل أو أكثر.

فالتنسيق الخارجي يحقق مضامينه على مستوى العديد من المنظمات المترابطة والمتعاونة لتحقيق الأهداف المشتركة[3].

---

[1]محمد الصغير بعلي،**القانون الإداري**،ط1(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)،ص164 .

[2]عصمت النشاشيبي ،**"التنسيق الإداري مفتاح نجاح فرق العمل"**،(المجلة القانونية والإدارية،العدد:582)،ص 120.

[3]المرجع نفسه، ص 135.

-التنسيق الرأسي(العمودي):يحدث التنسيق الرأسي من أعلى إلى أسفل أومن أسفل إلى أعلى داخل المنظمة مهما كان حجمها كبيرا أو صغيراأي يكون حسب البناء الهرمي للتنظيم بحيث يقوم الرئيس الإداري بتوزيع المهام والمسؤوليات وتحديد حدود المركزية واللامركزية على جميع مستويات التنظيم والذي من شأنه أن يمنع الإزدواجية الإدارية وتحقيق وحدة القيادة والتوجيه

- التنسيق الأفقي(السطحي):هو ذلك التنسيق الذي يتم بين المستويات المتماثلة في المنظمة بحيث تؤدي عملية التنسيق الأفقي تعاون وتكامل الإدارات المختلفة وتظافر الجهود بين الأقسام لتحقيق الهدف المرسوم [1].

-التنسيق الرسمي:هو مجموعة القواعد والمعاييرالمعتمدة في كتابة وتنظيم الوثائق والمراسلات في بيئات العمل ،المؤسسات الحكومية .

-التنسيق غير الرسمي:هو التواصل والتعاون بين الأقسام والأفراد دون الإعتماد على القواعد الرسمية أو الهياكل التنظيمية المكتوبة.أي العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة لانجاز الأعمال بسرعة .

-التنسيق المركزي:هو توجيه الأنشطة من خلال سلطة واحدة بدلا من العمل بشكل مستقل للاقسام والفروع.

-التنسيق اللامركزي:هو توزيع المهام بين الأفراد والفرق دون الحاجة إلى وجود سلطة مركزية تتحكم في كل الامور.

كل هذه الأنواع السابقة للتنسيق هي المعمول بها داخل الإدارات الحديثة لأنها مستمرة ومتماشية مع نشاط الهياكل التنظيمية إضافة أن هناك أنواعا أخرى للتنسيق مثل: التنسيق الزمني،التنسيق المالي،التنسيق الفكري،التنسيق الفني والتنسيق العلاجي لأنها ترتبط بزمن معين أو ظروف معينة.

المطلب الثالث: أهمية التنسيق الإداري

إن من أهم المشاكل التي تواجه التنمية المحلية هي مشكلة التنسيق وهذا راجع لتقسيم المسؤوليات وزيادة دعم السلطات وهذا العمل يعتمد على تجميع وتوحيد الجهود عن طريق عملية التنسيق فهو يلعب دورا مهما في التنمية وتفعيل سياساتها تحقيق أهدافها ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أهمية التنسيق الإداريمن خلال النقاط التالية:

-يعتلي التنسيق دورا هاما في تحقيق الأهداف ويكون بدرجة عالية من الكفاءة وجودة أكبر وفعالية كبيرة وهدا من خلال تجسيد مبادئ التنسيق.

-يعمل التنسيق على التوفيق بين جهود الأفراد وإنسجامهم وبين مختلف الوحدات الإدارية .

[1]محمد الصيرفي،**التنسيق الإداري**،ط1(الإسكندرية:دار الوفاء ،عام 2006)،ص33.

- التنسيق من أهم الوظائف الإدارية التي تقع على عاتق الإداري إذ أن مهارة الرئيس الإدارِي في ممارسة دوره تتوقف على مدى قدرته على إحداث إنسجام وتنسيق تام بين الوحدات الإدارية أو المنظمة من خلال الوصول إلى الأهداف وتحقيقها.

-يساعد التنسيق بشكل كبير في تنمية مهارات الأفراد والمرؤوسين من خلال الإحترام المتبادل بين الإداري والرئيس مما يرفع من معنويات الأفراد داخل المنظمة ويزيد من قدراتهم وتفانيهم في العمل.

- يعمل التنسيق على زيادة كفاءة الأفراد وخبراتهم من خلال تبادل الآراء والأفكار من خلال الإجتماعات الدورية وعمليات التخيط المصاحبة له.

كمايرتكز الهدف العام للتنسيق على توحيد جهود الوحدات الإدارية المختلفة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة ووقت ممكن ،فضلا عن تحقيق أهداف أخرى وجد لأجلها نذكرمنها:

-منع التعارض في الاختصاصات :ويعني ذلك عند حدوث أي نزاع أو شقاق خلال آداء المهام الإدارية فالتنسيق يسعى لإزالة هذه الخلافات والتضاربات بتحديد المسؤوليات والأدوار.

- منع الإزدواجية الإدارية في الانشطة: من خلال تنظيم جهود المنظمات المتشابهة في الأهداف فالتنسيق توحد جهود هذه المنظمات مثلا وجود وحدات تجميع البيانات الإحصائية هنا يتم إنشاء جهاز إداري يعمل على تزويد المنظمات بالمعلومات تجنبا للوقوع في الإزدواجية.

-منع المنافسة :فالتنسيق في هذه الحالة يحدد الأولويات والإحتياجات الخاصة بكل منظمة فكثير من المنظمات تتنافس للحصول على الموارد المختلفة مالية بشرية أو مواد أولية فبالتنسيق يتم فض هذه المنافسة وتنظيم الأمور.

-إزالة التفاوت في المعاملة:يهدف التنسيق إلى إزالة التفاوت بين العمال الذين تتشابه ظروفهم ومراكزهم وحتى وحدات إنتمائهم [1].

-تخفيف الضغوطات والأعباء الوظيفية بتقسيم الأعمال وتحديد الأدوار.

-القضاء على مضيعات الوقت والسرعة في الآداء؛

- جدولة الأعمال وتجنب القرارات العشوائية؛

- تكريس مبدأاللامركزية بشدة والإستقلال في إتخاذ القرارات في المنظمات الصغيرة؛

- تفعيل الدورالرقابي من خلال المتابعة المستمرةوإحداث المرونة والتطوير التنظيمي.

[1]إبراهيم شيخا،**أصول الإدارة العامة** ،ط1(مصر:أبو العز للطباعة،2001)، ص ص370-371 .

المبحث الرابع: العلاقة بين التنسيق الإداري والتنمية المحلية

تتطلب التنمية تظافر الجهود بين كافة القطاعات لتحقيق أهداف شاملة وهذا كله يتطلب تنسيق محكم بما يضمن تحقيق نتائج أفضل لذلك تعتبر العلاقة بين التنسيق والتنمية ركيزة أساسية فالتنسيق عملية منهجية تضمن تكامل الجهود وتجنب هدر الموارد في مجالات التنمية ،ولهذا سنحاول في هذا المبحث أن نبين العلاقة بين التنسيق الإداري والتنمية المحلية .

المطلب الأول:النماذج النظرية المفسرة لعلاقة التنسيق بالتنمية

توجد عدة نظريات حاولت تفسير العلاقة بين التنسيق الإداري والتنمية المحلية خاصة في إطار عمل الجماعات المحلية والعلاقة بين الولاية والبلدية ويمكن عرض أهم هذه النظريات كمايلي:

*نظرية اللامركزية:هي نظام سياسي و إداري يقوم على مبدأ توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و بين هيئات محلية أو مؤسسات مستقلة ، وهيتفترض أن نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية (البلدية والولاية)يؤدي إلى تسريع إتخاذ القرار وتحسين الكفاءة الإدارية وتحقيق تنمية محلية ،فالبلدية تمثل المستوى القاعدي الأقرب للمواطن والولاية تمثل المستوى التنسيقي والإشرافي والتنسيق بينهما يحدد مدى نجاح اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية.

*نظرية الحوكمة المحلية:تقوم الحكومة المحلية على نمط تنظيم العلاقات بين المؤسسات و الهيئات المحلية و مختلف الفاعلين (قطاع خاص،مجمع مدني) من منطلق البحث عن الجودة في إدارة الحكم و تسيير شؤون الدول و من خلال التأسيس لحكم ديموقراطي يستند إلى الشفافية ،المشاركة، المحاسبة و المساءلة في مختلف المؤسسات السياسية و الإدارية، فإن تحقيق عملية التنمية المحلية يتطلب التنسيق بين عدة فاعلين (بلدية ، ولاية،مجتمع مدني،قطاع خاص) وإشراك المواطن والتنسيق بينهما يمثل أحد شروط الحكومة الجيدة، ففاعلية التنسيق بين الجماعات المحلية تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق مبادئ التنمية المحلية.

*نظرية النسق(system theory):يعرف النسق على أنه مجموعة عناصرأوالأجزاء المتفاعلة ديناميكيا لتحقيق هدف المؤسسات في المجتمع المحلي و أن أي تغيير في جزء واجد يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغييرفي النسق ككل، فهي تنظر إلى الإدارة المحلية على أنهانظام يتكون من عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها (البلدية والولاية، القطاع الخاص ،الدولة) أي تغيير في عنصر يؤثر في بقية العناصر،فالتنسيق بين وحدتي البلدية والولاية يمثل تفاعل داخل التنسق الإداري المحلي مما يساهم في عملية التنمية.

*نظرية الشبكات: ما تعرف ب (net work theory) وهي فرع من الرياضيات و الفيزياء و علوم الإجتماع تدرس كيفية ترابط العناصر داخل نظام معين ،وهي تستخدم لتمثيل البيانات و العلاقات و تدقق المعلومات و الموارد بين الكيانات المختلفة ،فهي تنظر إلى أن العلاقة بين البلدية والولاية ليست علاقة

إدارية وإنما شبكة تفاعلية من العلاقات والتعاون وتبادل الموارد والمعلومات والتنسيق هو شكل من أشكال الحوكمة الشبكية كلما زاد التنسيق والإتصال زادت فعالية التنمية المحلية.

*نظرية التنمية المحلية**:**هي منهج عمل يعتمد على توظيف الطاقات المحلية ، موارد بشرية أو طبيعية لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي مع التركيز على إحداث توازن بين مختلف الأبعاد إقتصدية، إجتماعية و بيئية فهي تعطي دورا هاما و أولوية كبيرة للفاعلين المحليين في وضع البرامج و تنفيذها فالبتالي فهي ترى أن التنمية المحلية تقوم على عدة مبادئ أبرزها إستغلال الموارد المحلية مشاركة الفاعلين المحليين ،وتعتبر البلدية أداة لتنفيذ المشاريع بينما الولاية تدعم وتنسق وتراقبالتنسيق بينهما يدعم ويعزز عملية نجاح التنمية المحلية[1].

*نظرية الفاعلين:ترى هذه النظرية أن أي سياسة عامة تقوم على نتيجة تفاعل بين عدة فاعلين (رسميين أو غير رسميين) ،باعتبار أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسة عامة تقوم على تفاعل بين البلدية والولاية والإدارة المركزية ،فالتنسيق يعد شكلا من أشكال التفاعل والتكامل بين الفاعلين وهي تتضمن نظرية التبادل الإجتماعي التي ترى أن الأخذ والعطاء بين المتفاعلين هو الذي يسبب ديمومة العلاقة التفاعلية.

المطلب الثاني:دور التنسيق في التنمية المحلية

يعد التنسيق عملية مستمرة ودائمة لتنظيم الأنشطة بين المصالح والهيئات الإدارية ومختلف الفاعلين فهو يتعدى روتين تبادل المعلومات إلى توحيد وبناء تفاهم مشترك حول الأهداف وآليات التنفيذ والرقابة ،من خلال هذا يبرز الدور الفعال للتنسيق في عملية التنمية المحلية بإحداث موازنة بين الموارد والحاجات الإجتماعية كون المواطن هو الغاية والوسيلة في عملية التنمية، والتعبير عن حاجات ومتطلبات المواطن وطرق إيصال الإنشغالات يكون من خلال إحدى تنظيمات المجتمع المدني (نقابة ،حزب سياسي،منظمة غير حكومية....) التي تلعب الدور الرابط بين المواطن والسلطة في تحديد الحاجات وبلورتها إلى مطالب ونقلها إلى الجهات الحكومية[2].

فالمجتمع المدني والقطاع الخاص مع المواطن يلعبان دورا مهما في المجهودات التنموية على المستوى المحلي فالادارة المحلية في حاجة ماسة للتنسيق بين شركائها التنمويين وكذا التنسيق العمودي مع الحكومة المركزية لضمان تكامل الجهود التنموية على المستويين المحلي والوطني من أجل تنمية متكاملة ومستدامة.

---

[1] أحمد محمد، **"التمكين الإجتماعي و دوره في التنمية"**،مجلة بحوث الخدمة الإجتماعية التنموية،جامعة بني سويف،العدد 9 سبتمبر 2023، ص ص 285-286.

[2] نادية درياس ،**"التنسيق في الادارة المحلية وأثره على التنمية"**،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،2021/2020)،ص ص577- 578 .

تعمل الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي وممثلي الإدارة المركزية على مستوى الإدارة المحلية على تسهيل عملية التنسيق بين الإدارة المحلية و الإدارة المركزية بهدف ضمان تكامل الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة .

إن تحقيق التنسيق الفعال في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية يهدف إلى معالجة المشكلات المعوقة خاصة منها تكرار الجهود وتداخلها الأمر الذي يحول دون الموازنة بين الموارد والحاجات أو تضاربها.

يعمل التنسيق على دفع عجلة التنمية نحو التقدم والتطور والمواكبة الحضارية بزيادة الكفاءة في العمل رفع مستوى الخدمات وتحقيق شمول وتكامل هذه الخدمات مع طبيعة التطورات الناشئة وتماشيا مع أهداف التنمية وبالتالي يمكن تلخيص دور التنسيق فيمايلي:

*إنجاز الاهداف بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية.

*توحيد الجهود التنموية بين الإدارة وشركاء التنمية (القطاع الخاص،المجتمع المدني....)

*إزالة التنازع والمعارضة خاصة بين شركاء التنمية بتحديد الأدوار والمسؤوليات.

*تحديد الأولويات وتنظيمها في الحصول على الموارد والحاجات .

*تعزيز فعالية التنمية عن طريق ربط الموارد بالإمكانيات وإستمرار التواصل.

*التنسيق عنصر أساسي للتنمية لانه يصاحب جميع مراحل التنفيذ.

*تعزيز لامركزية القرار الذي يشجع على الإنسجام والتكامل وتظافر الجهود لتسريع تلبية الحاجات.[1]

المطلب الثالث:أهداف التنسيق في التنمية المحلية

تعد عملية التنمية عملية مبرمجة وموجهة لتشييد بناء حضاري متكامل يظهر من خلال ذاتية المجتمع وتطلعاته وإبداعاته،فالتنمية بهذا المفهوم تقوم على أساس المشاركة الجماعية الفعالة والتنمية الإيجابية بدءا بالتخطيط واتخاذ القرارات وصولا إلى التنفيذ والنتائج المسفر عنها لتنتهي بتحمل المسؤوليات والإنتفاع بالمردودات وفوائد المشاريع التنموية .

فالتنمية هي تخطيط واسع وتوظيف أمثل لجهود الكل بغية الصالح العام مع التركيزعلى القطاعات التي تقدم أكبر قدر من الخدمات والرفاهية للمجتمعكما أنها وسيلة ومنهج في آن واحد تقوم على أساس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة الإجتماعية والإقتصادية ومختلف المجالات وأحداث تغيير في جوانب الحياة المختلفة وحتى كيفية التفكير وطرق المعيشة في المجتمعات المحلية[2].

ويعدالتنسيق عنصر أساسي في التنمية المحلية يهدف إلى توحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان نتائج أفضل فهو يساير عملية التنمية من أجل تفعيل سياساتها .فهو يأخذ مراحل لتحقيق الأهداف

[1] نادية درياس،مرجع سابق،ص 578.

[2] برزوق عبد الرحمان ،**"تحديات الجماعات المحلية في تفعيل السياسات التنموية في الجزائر"** ،مجلة الأبحاث القانونية والسياسية،العدد01 ،2021 ،جامعة البليدة ،ص 133.

*المتابعة والتي عملية ترافق تنفيذ الانشطة لضمان الأهداف بكفاءة وجودة عالية مثل :التنسيق مع الفرق المختصة لوضع خطة العمل ،تجهيز معايير الأنشطة وتوزيعها على الجهات المعنية ،عقد الإجتماعات الدورية لمراجعة التقدم وتحديث القرارت،جمع الإحصاءات والإطلاع على التفاصيل.

*التقييم:هو عملية دورية تركز على قياس الأثر والفعالية والإستدامة للعمل التنموي ويتم تنفيذ التقييم بواسطة جهات خارجية لضمان الموضوعية والحيادية في الميدان والتنسيق مع الإستشاريين لجمع البيانات .

*المساءلة:وتعني التحريات والإستفسارات القائمة حول سبب الإخفاقات والإخلالات وكذلك النقائص التي كانت قيد التنفيذ تنتهي بأنجاز التقارير التي ترفع إلى الجهات الوصية لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

*التعلم:يعني الإلمام بالمعلومات من الجهات المختصة بالتنمية التي تساعد على أخذ الخبرة وتفادي الإخفاقات السابقة وبالتالي يؤدي هذا إلى تغيير الآداء في المستقبل[1].

وبالتالي فالتنسيق :

-يعتبر التنسيق عنصر أساسي لأنه يصاحب جميع مراحل التنفيذ.

-تعزيز مركزية القرار لتفادي التصادم والتناقض في القرارات.

-تعزيز فعالية التنمية عن طريق ربط الإحتياجات بالموارد والإمكانيات المتاحة.

-إستمرار التواصل والعمل على تحقيق الإنسجام لتسريع وتيرة المشاريع وعدم التقاعس في تنفيذها.

-تحديد الأولويات في الحصول على الموارد والإحتياجات .

-يهدف التنسيق إلى توجيه النشاط التنموي على إختلاف صوره نحو تحقيق الأهداف المرسومة والقضاء على العوامل التي من شأنها الوقوف حجر عثرة أمام متخذ القرار.

وبالتالي فاتنسيق عملية ضرورية وفعالة في عملية التنمية فهو يحقق الأهداف وفق الحاجات

[1]منصة جزيل ،" **أهمية المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم في تحقيق التنمية المحلية"**،تاريخ الإطلاع:08 ماي 2026، **jazeel.net**.

المطلوبة وبدقة.[1]

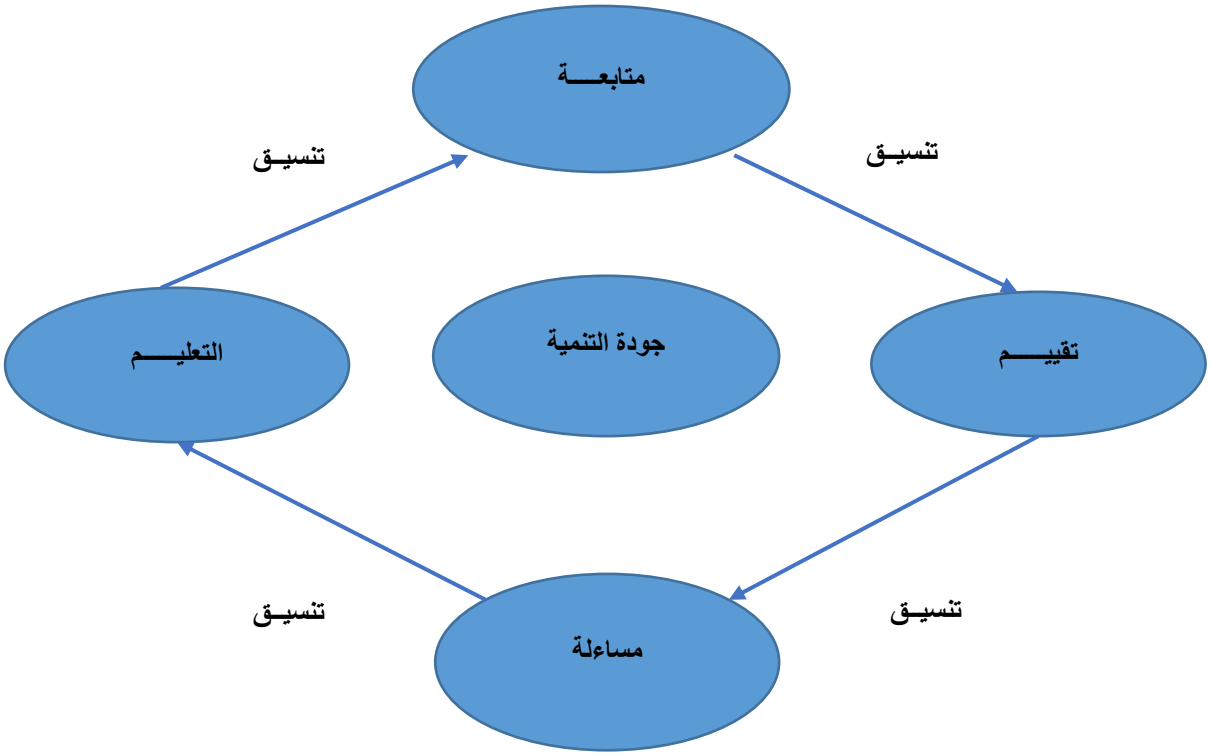

الشكل(1):أهمية المتابعة و التقييم والمساءلة و التعليم في تحقيق الأهداف التنموية[2].

إن تحقيق مبدأ التنمية المحلية من قبل الهيئات المعنية يتطلب تظافر الجهود المحلية والاقتصادية لتحسين نوعية الخدمات وتعتبر الجماعات المحلية الإطار المنظم لها على المستوى المحلي بالجزائر وهذا ماتجسده البلدية والولاية والفواعل الأساسية لتحقق التنمية عن طريق مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تضمن السير الحسن لهذه العملية من خلال التنفيذ الجيد لخطط التنمية ونسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة واقع التنسيق الإداري بين الولاية والبلدية في الجزائر وذلك من خلال تناول الإطار القانوني المنظم لكل من الولاية والبلدية ثم توضيح آليات التنسيق بينهما لنستنتج انعكاس التنسيق بين الولاية والبلدية في مجال التنمية المحلية.

[1] زينب العشابي وآخرون،**"التنسيق كآلية لتزيل البرامج التنموية"**،مجلة القانون والأعمال الدولية،الأردن:جامعة الأحسن الأول،ماي 2025 ، ص 145.

[2] منصة جزيل ،" **أهمية المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم في تحقيق التنمية المحلية"**،تاريخ الإطلاع:08 ماي 2026 ، **jazeel.net**.

خلاصة و إستنتاجات الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدراسة ،حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع والمتعلقة بكل من مفهوم الجماعات المحلية ومفهوم الاتنسيق الإداري وكذا مفهوم التنمية المحلية ،باعتبارها الركائز النظرية التي تقوم عليها الدراسة .

لتتضح في نهاية الفصل أن فعالية التنمية المحلية ترتبط بدرجة كبيرة بوجود تنسيق محكم ومستمر بين مختلف هيئات الحكم المحلي ،لاسيما الولاية والبلدية.

- ومن أبز الإستنتاجات التي تم التوصل إليها مايلي:

-تشكل الولاية والبلدية ركيزتين أساسيتين في تجسيد السياسة التنموية المحلية

-يعد التنسيق الإداري ضرورة حتمية لضمان تكامل الأدوار والإختصاصات بين مختلف الجماعات المحلية.

-ترتبط التنمية المحلية اتباطا وثيقا بمدى فعالية التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين

-تؤكد المقاربات الحديثة أن التنسيق يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد إبراز الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ،سيتم في الفصل الثني تناول أبرز الآليات التي تحكم عملية التنسيق بين الولاية والبلدية في الواقع العملي.

الفصل الثاني:

واقع التنسيق و دوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

إن تحقيق مبدأ التنمية المحلية من قبل الهيئات المعنية يتطلب تظافر الجهود المحلية والاقتصادية لتحسين نوعية الخدمات وتعتبر الجماعات المحلية الإطار المنظم لها على المستوى المحلي بالجزائر وهذا ماتجسده البلدية والولاية والفواعل الأساسية لتحقق التنمية عن طريق مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تضمن السير الحسن لهذه العملية من خلال التنفيذ الجيد لخطط التنمية ونسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة واقع التنسيق الإداري بين الولاية والبلدية في الجزائر وذلك من خلال تناول الإطار القانوني المنظم لكل من الولاية والبلدية ثم توضيح آليات التنسيق بينهما لنستنتج انعكاس التنسيق بين الولاية والبلدية في مجال التنمية المحلية.

المبحث الأول:الإطار القانوني و التشريعي بين البلدية و الولاية في الجزائر

تمارس كل من البلدية و الولاية نشاطهما في إطار نطاق إختصاصات كل منهما،المحددة بموجب القانون **11-10** بالنسبة للبلدية و القانون **12-07**بالنسبة للولاية و بالتالي فهما يلعبان الدور الرئيسي و الهام في تسيير الشؤون العمومية المحلية و كذا تلبية حاجات المواطن المحلي و عليه يمكن توضيح صلاحيات و إختصاصات كل منهما فيمايلي:

المطلب الأول :صلاحيات البلدية

لقد عرف المشرع الجزائري البلدية على أنها:"الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"

تتمثل الصلاحيات التي تمارسها البلدية في إطار إختصاصاتها في عدة ميادين و مجالات نذكر منها:

*صلاحيتها في تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة:

في هذا الصدد يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد البرامج السنوية و المصادقة عليها و يسهر على تنفيذها تماشيا مع صلاحيتة المخولة له قانون وهذا يكون في إطار المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم .

فهذه الأخيرة تقوم على أساس التنسيق بين الوحدات المحلية القائمة عليها و الأجهزة المنوطة بها[1].

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بالسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ، و الموارد المائية و كذا البيئة بغرض المحافظة على تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و هذا في حالة إقامته لأي مشروع على مستوى إقليم ولايته[2].

*صلاحيتها في مجال التعميروالتجهيز:

لقد أولت الدولة أهميته كبيرة للتعمير الذي يحدد بقواعد عامة تهدف إلى تنظيم الأراضي و المساحات القابلة للتعمير، مع السهرعلى وقاية، حماية المحيط ،الأوساط الطبيعة إضافة إلى التسيير الإقتصادي[3] للأراضي و إقامة الموازنات بين وظيفة السكن و الفلاحة و الصناعة.

فالبلدية يجب أن تزود بكل أدوات التعمير بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي و التي حددها القانون رقم **90-29** المتعلق بالتعمير على أن المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي، فالمشرع الجزائري ألزم موافقة المجلس الشعبي البلدي في حالة إنشاء مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة و الصحة العمومية على إقليم البلدية ما عدا المشاريع ذات المنفعة

---

[1] المادة 02 من القانون رقم(01-20)المؤرخ في(12 ديسمبر 2001)،**المتعلق (بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة)**،الجريدة الرسمية ، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ، ص 18.

[2] القانون رقم(11-10) المؤرخ في (22ماي 2011)**المتعلق (بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد 37 المؤرخة في 3 جوان 2011، ص4 .

[3] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)،**المتعلق (بالتهيئة و التعمير)** ،الجريدة الرسمية ،العدد(52)،المادة 01،ص 1652.

الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة[1] فالإختصاصات التي تتمتع بها في مجال التعمير حددت حسب القانون**11- 10**كمايلي:

- المتابعة و المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج السكن و التجهيزمع التأكد من إحترام تخصيصات الأراضي و قواعد إستعمالها.
- السهر على إحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- حماية التراث المعماري و المحافظة على التراث الثقافي و حمايته و حماية الأملاك العقارية والحفاظ على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية[2].
- السهرعلى الحفاظ على علة الوعاء العقاري للبلدية و منح الأولوية في تخصيص برامج البلدية المتعلقة بالتجهيزات العمومية و الإستثمار الإقتصادي.
- المبادرة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل و التجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لإختصاصاتها و العمليات المتعلقة بتسييرها و صيانتها و بترقية برامج السكن و توفير الشروط التحفيزية للترقية العقارية.

*في المجال المالي و الإقتصادي:

حيث أن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي تكون من خلال الموافقة على ميزانية البلدية و الحساب الإداري و تكون الموافقة على الميزانية الأولية قبل **31أكتوبر** من السنة السابقة[3] المعنية و على الميزانية الإضافية قبل**15جوان** من نفس السنة ،وهذه الميزانية البلدية تتضمن تقدير جميع الإيرادات و النفقات السنوية التي تضمن سير جميع المرافق و المصالح العمومية التابعة لها و تنفيذ جميع البرامج المسطرة.[4]

فصلاحيات البلدية في المجال الإقتصادي تتمثل في مبادرة المجلس بكل عملية أو باتخاذ أي إجراء من أجل تحفيز و بعث التنمية أو النشاطات الإقتصادية تتوافق مع قدرات البلدية و مخططاتها و برامجها التنموية لا سيما منها المخطط البلدي للتنمية[5]

PCDفالمجلس الشعبي مخول لإتخاذ جميع التدابير اللازمة ،و كذلك تسيير المصالح و المرافق العمومية للبلدية عن طريق إنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري[6].

---

[1] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)،مرجع سابق،المادة114 ،ص4.
[2] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، مرجع سابق،المادة 115-116 ، ص5.
[3] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، مرجع سابق،المادة 180 ،ص 50.
[4] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، مرجع سابق،المادة 176 ، ص46.
[5] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، مرجع سابق،المادة114، ص4.
[6] القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، مرجع سابق،المواد 153-154 .

إضافة إلى ما يسمى ' **بتفويض المرفق العمومي'** و هي إبرام عقود و إتفاقيات على أشخاص معنوية عامة أو خاصة لتسيير مرافقها العمومية،و تتخذ أشكال مختلفة كالإمتياز و الإيجار و التسيير و الوكالة.

*في المجال الإجتماعي:

تمارس البلدية نشاطاتها المختلفة في جميع الميادين خاصة الحياة الإجتماعية للمواطن المحلي مثل ميدان التربية،الحماية الإجتماعية ،الشباب و الرياضة،الثقافة و الترفيه و السياحة لتلبية حاجاته المختلفة والضرورية تطبيقا لما جاء في نص المادة**122** من القانون البلدي**11-10** و التي تتمثل في :

*إنجازمؤسسات التعليم الإبتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية و ضمان صيانتها، و إنجاز المطاعم المدرسية و ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.

*إتخاذ التدابير الموجهة للترفيه تفتح الطفولة الصغرى و الرياضة و حدائق لأطفال التعليم التحضيري.

*المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية الجوارية الخاصة بالنشاطات الرياضية و الشباب و الرياضة إضافة إلى السياحة و إتخاذ التدابير اللازمة بذلك.

*تشجيع التمهين و إستحداث المناصب الكل.

*إحصاء و حصر الفئات الإجتماعية المعوزة و التكفل بها وفق برامج التضامن و الحماية الإجتماعية.

*تهيئة المساحات الخضراء و وضع العتاد الحضري و صيانة فضاءات الترفيه.

*في مجال الضبط الإداري العام (الأمن، الصحة، البيئة):

في هذا الصدد تسهر البلدية وعن طريق مكتب حفظ الصحة البلدي[1] و بمساعدة المصالح التقنية للدولة على إحترام النصوص القانونية و التنظيمية لا سيما هياكل النظافة و حفظ الصحة و الطرقات و هذا يكون فيمايلي:

*توزيع المياه الصالحة للشرب

*صرف المياه المستعملة و معالجتها.

*جمع النفايات الصلبة وإعادة رسكلتها.

*الحفاظ على صحة الأغذية و الأماكن و المؤسسات التي تستقبل المواطنين.

*صيانة طرقات البلدية و الإنارة العمومية.

*حماية التراث المعماري و الأملاك العقارية وفق نصوص القانون المعمول بها.

المطلب الثاني:صلاحيات الولاية

لقد عرف المشرع الجزائري الولاية على أنها:"جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،تتولى إدارة الشأن المحلي وتمارس دوزرها الرقابي بموجب القانون والإختصاصات المنوط بها بهدف تفعيل التنمية المحلية".

[1]القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)، **المتعلق (بالتهيئة و التعمير)** ،الجريدة الرسمية ،العدد(52)،المادة 122.

تشمل إختصاصات و صلاحيات الولاية جميع أشكال التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و تهيئة الإقليم و حمايته و مجالات مختلفة.

في مجال التنمية الإقتصادية و الهياكل القاعدية:

تقوم الولاية بدراسة مخططا للتنمية والإطلاع على البرامج و الوسائل المسخرة في إطار مشاريع و برامج الدولة و برامج البلدية للتنمية و تعتبر هذه المخططات كإطار للترقية والتطوير و العمل من أجل السير في طور التنمية على مختلف مجالاتها فيما يلي:

- تحديد المناطق الصناعية حديثة النشأة.
- تسهيل و تشجيع تمويل الإستثمارات داخل الولاية.
- إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية.
- التعاون و التواصل بين المتعاملين الإقتصاديين و مؤسسات التكوين.

*في المجال الإجتماعي والثقافي والصحي:

- تشجيع برامج ترقية الشغل بالتشاور مع البلديات و المتعاملين الإقتصاديين.
- إنشاء الهياكل التي تتجاوز قدرات البلدية.
- التعاون و المساهمة مع البلدية في كل النشاطات التي تسعى إلى ساعة الطفولة (المعوقين، المسنين ، المعوزين).
- إنشاء المراكز الثقافية و الرياضية و مراكز الترفيه بالتعاون مع البلديات.
- المصادقة على مخطط الولاية الخاصة بالتنمية الإجتماعية و الثقافية.
- تطوير السياحة داخل الولاية.

*في مجال التجهيزات التربوية و التكوينية:

تطبيقا للخريطة المدرسية و التكوينية و المعايير الوطنية لها تتولى الولاية إنجاز و بناء مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني مع صيانتها، و المحافظة عليها و تجهيزها بمختلف الوسائل على حساب ميزاتها.

*في المجال المالي:

التصويت على الميزانية و ضبطها ، فالتصويت يكون على أساس التوازن بين الإيرادات و النفقات حجم الإرادات يخطي حجم النفقات و في حالة وجود عجز في التنفيذ يجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستدراك هذا العجز.

*في مجال السكن و الفلاحة والري:

في هذا السياق تعمل الولاية على تحديد و إعادة تأهيل العقارات المبنية و الحفاظ على الطابع المعماري كما تساهم في القضاء على السكن الهش و غير الصحي و محاربته و هذا بالتنسيق مع البلديات و المصالح التقنية.

- تساهم الولاية في ترقية و توسيع الفلاحة مثل : تطهير المياه ، حماية البيئة و الغابات و تشجيع الري.

- تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية مع مراقبة تنفيذه.

- تهيئة طرق الولاية وصيانتها و فك العزلة عن الأرياف و المناطق النائية[1].

*في مجال التنظيم و الضبط الإداري:

من خلال هذا المجال يتم تنفيذ القوانين و التنظيمات و اللوائح الصادرة عن الإدارة المركزية إضافة إلى الضبط القضائي و الضبط الإداري[2].

المطلب الثالث :طبيعة العلاقة بين البلدية و الولاية في الجزائر

إن ما يميز العلاقة بين البلدية و الولاية في الجزائرهو أنها ذات طابع وظيفي هرمي تجتمع فيه اللامركزية النسبية أوالإستقلالية النسبية للبلدية و سلطة الرقابة الإدارية و التنفيذية للولاية ممثلة في الوالي.

فرغم ما تتمتع به البلدية من إستقلالية عامة لا يعني عدم رجوع مسؤوليها أو إستنادهم لجهات أخرى،لذلك كان لزاما تقنين العلاقة بين رئيس المجلس الشعبي البلدي و مختلف الجهات و على رأسها والي الولاية ممثل الدولة وعليه نرى بأن العلاقة هي:

تبدأ العلاقة من أول و هي التنصيب: فتنصيب الرئيس الجديد للبلدية يكون بحضور الوالي و إشرافه على العملية و كذلك بالنسبة لإنهاء المهام.

- إستدعاء المجلس الشعبي البلدي للإنعقاد متى دعت الضرورة لذلك.

- الرقابة و التي تكون من خلال التصديق على المداولات التي يودعها رئيس المجلس الشعبي البلدي لدى الولاية في أجل **21يوم** تكون قابلة للتنفيذ إلا في حالات[3].

- الموافقة على النظام الداخلي للمجلس الشعبي البلدي أو بعد **21يوما** من تاريخ إيداعه لدى الولاية يدخل حيز التنفيذ.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي ب:

---

[1] القانون رقم (12-07)المؤرخ في(21 فيفري 2012)، **(المتعلق بالولاية)**،الجريدة الرسمية ،العدد (12)،الصادرة في 29 فيفري 2012 ص 114.

[2] سي ناصر إلياس ،**"محاضرات مقياس نظام الإدارة المحلية في الجزائر"** ، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-)، ص 12.

[3] القانون رقم(11-10) المؤرخ في(22 ماي 2011)،**المتعلق (بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد(37)،مؤرخة في 3 جوان 2011، المادة 57، ص4.

*تبليغ و تنفيذ القوانين و التنظيمات على إقليم البلدية.

*السهر على النظام و السكينة و النظافة العمومية.

*يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ تدابير الأمن في حالة الخطر الكبيرمع علم الوالي بها على الفور.

*سلطة الحلول:بحيث يحق للوالي إتخاذ قرارات تلقائية بدلا عن البلدية في حال إمتناعها عن ممارسة مهامها، خاصة الأمن ،النظافة و الطوارئ.

تشرف الولاية عبر مختلف مخططات التنمية على التنسيق بين البلديات و توزيع الموارد[1].

فرغم الدور الرقابي للولاية لكن تبقى علاقة تكامل بين البلدية و الولاية و هي علاقة وظيفية يتم من خلالها يتم تحقيق و إشباع الحاجات و المتطلبات المحلية للمواطنين فيبقى الهدف واحد تحت لواء الجماعات الإقليمية وحدة العمل و الإقليم[2].

المبحث الثاني:آليات التنسيق بين البلدية و الولاية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم آليات التنسيق بين الولاية والبلدية في مجال تحسين التنمية المحلية من خلال تعريفها وإطارها القانوني ومزاياها ودورها في تحسين التنمية المحلية

المطلب الأول:الآليات الإدارية

*المجلس التنفيذي للولاية :

هو جهاز إداري ولائي يجتمع تحت سلطة الوالي، بصفته ممثلا للدولة و مفوضا للحكومة و مسؤولي المصالح التنفيذية لمختلف القطاعات داخل الولاية و يكلف بضمان تنفيذ قرارات الحكومة و المجلس الشعبي الولائي و متابعتها فهو بذلك يشكل إطار التشاور و التنسيق بين مختلف مصالح الدولة و الهيئات العمومية على مستوى الولاية غير أنه لا يتمتع بالشخصية المعنوية و لا بالإستقلال المالي كما أنه آلية فعالة و مستمرة في تسيير الشأن المحلي و يضمن تنفيذ و متابعة مختلف البرامج القطاعية على المستوى المحلي[3].

وتتجلى اهمية المجلس التنفيذي للولاية فيمايلي:

_ يعتبر أداة تنسيق يجمع بين مختلف المديريات التنفيذية و الهيئات المحلية بهدف إنسجام العمل القطاعي الذي هو تحت إشراف الوالي.

---

[1]عمار بريق ، **"العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي في الجزائر"**(باحث في الدكتوراه، جامعة عنابة) ص ص ص 54-55-57 .

[2]المرجع نفسه، ص 61-62.

[3]المرسوم التنفيذي رقم (22-54) المؤرخ في (2022)، **المتضمن (تنظيم البلديات)**،الجريدة الرسمية،العدد 15، 2022.

_إستمرارية الإدارة فهو بمثابة حلقة وصل إدارية أساسية لضمان إستمرارية تسيير الشؤوون المحلية[1].

_ كونه إطار تشاوري يضم أعضاء أساسيين أو دائمين و آخرين يتم إستدعاؤهم حسب جدول الأعمال المبرمج و هذا يخفي عليه صفة المرونة و الفعالية في إستدراك و معالجة القضايا و المشكلات المحلية.

_ يعمل على تنفيذ السياسات العامة و السهر على تطبيق قرارات الحكومة و البرامج التنموية المحلية بكل مسؤولية.

_ السهرعلى فعالية سير الخدمات العمومية و تأمينها مثل متابعة مدى تقدم المشاريع التنموية و توفير المواد الحيوية كالمياه و الطاقة.

_ تقديم الإقتراحات و النظر في الإستراتيجيات و الدراسات العملية التي تخص الولاية في مختلف المجالات و الميادين حسب متطلبات الشأن المحلي[2].

*الوسائل التقنية (دور الإدارة الإلكترونية):

لتحقيق التنمية المحلية و المجسدة من خلال الشباك الموحد بين البلدية و الولاية:

تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهمافي تعزيز التنمية المحلية من خلال تحسين جودة الخدمات و زيادة الكفاءة و الفعالية و السرعة في إنجاز الأعمال و القضاء على الممارسات السلبية للبيروقراطية.

فالإدارة الإلكترونية :هي إستخدام التكنولوجيا الرقمية و الشبكات الإلكترونية لتنفيذ المهام الإدارية و تقديم الخدمات وفق نظم معلومات و تحويل العمليات الإدارية التقليدية إلى إجراءات رقمية سريعة و فعالة فقد تجسدت كآلية من آليات التنسيق في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية من خلال الشباك الموجد أو الوحيد بين البلدية و الولاية على مستوى المصالح التقنية في مجال التعمير و البناء.

الشباك الوحيد **:**هي لجنة تشاورية خولها القانون أو هو تجمع عدد من المصالح و الإدارات في مكان واحد و هذا بغرض تفعيل إجراءات تحضير مختلف الرخص و الشهادات الخاصة بالعمران و الإقرار فيها بإمكانية قبول أو رفض منحها .

تنشأ هذه اللجنة على مستوى البلدية أو الولاية أو الوزارة المكلفة بالعمران.

دور الشباك الموحد في تحقيق التنمية المحلية:

من خلال الشباك الموحد تسعى الجهود إلى تحقيق أكبر نسبة من الخدمات السريعة و المنظمة والفعالة و التي تساهم بالدرجة الأولى في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

_تنظيم الوسط الحضري

_الحد من البناءات العشوائية ودعم التوسع السكني المنظم.

---

[1] دراجي إبراهيم،**"المحلية الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية "**،مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 10،العدد 2، 2025.

[2] ديليس كمال ،**" أهمية المتابعة و التقييم في تحقيق التنمية المحلية"**،مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإستثنائية ،المجلد7، العدد07 ،22 نوفمبر 2022،ص128-129.

_تقديم التراخيص الضرورية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة بتسريع إتخاذ القرارات دون اللجوء إلى جهات متعددة.

_ضمان الرقابة الصارمة للجان و ضمان تطبيق المخططات العمرانية و يعزز المظهر الجمالي للعمران.

_تسريع المشاريع التنموية بالقضاء على البيروقراطية و الإعتماد على الإجراءات الورقية[1].

المطلب الثاني:الآليات القانونية

*الرقابة على الجماعات المحلية:

تعتبر الرقابة الدائمة و المستمرة على الجماعات المحلية و بالخصوص رقابة الوالي على المجلس الشعبي البلدي عاملا مهما و آلية فعالة لحماية المصالح و تجسيد التنسيق و العمل الجيد و النزيه و إجراء الأعمال و إنهائها في آجالها المحددة . فالرقابة الإدارية هي آلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية و هذا بالمتابعة الجيدة للمشاريع و الأعمال بصفة دائمة على مدى تقدمها و نتائجها المتوصل إليها.

الرقابة الإدارية هي:وسيلة إدارية تنظيمية تنظم العلاقات بين الجهات الوصية و الهيئات الإدارية التابعة لها ، فهي علاقة قانونية تنظيمية [2]فالرقابة على أعمال المجالس الشعبية البلدية أو الرقابة على البلدية تكون من طرف الوالي و هذا من خلال عدة عناصر:

-التصديق:يشترط تصديق على بعض القرارات حتى تصبح نافذة "لا تنفذ [3]إلا بعد المصادقة عليها من الوالي "المداولات المتضمنة فيمايأتي:

_الميزانيات و الحسابات ، قبول الهبات و الوصايا الأجنبية.

_إتفاقيات التوأمة ، التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.

-الإلغاء:و يشمل الإلغاء المطلق بحكم القانون و البطلان النسبي.

-الحلول:حلول الوالي محل رئيس المجلس الشعبي البلدي تقاعس هذا الأخير عن آداء مهامه شرط أن يسبق ذلك الحلول إنذار لم يلقى الإستجابة و إنتهاء الآجال المحددة فيه[4].

وتظهر أهمية الرقابة فيمايلي:

- التأكد من أن قرارات السلطة التشريعية و القضائية محترمة و العمل التنفيذي يسير في إطار القانون و بالتالي توحيد السياسات على كامل التراب الإقليمي[5].

---

[1]لعويجي عبد الله ،**"دور الشباك الوحيد في تحسين الوسط الحضري"**،مجلة الحقوق و العلوم السياسية،جامعة خنشلة،العدد 10،جوان 2018،ص13

[2] عبد اللطيف شهرة، (مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017-2018).

[3]القانون رقم(11-10)المؤرخ في (22 ماي 2011)**المتعلق (بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد (37) مؤرخة في 3 جوان 2011 ،المادة 57.

[4]مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ،(جامعة زيان عاشور الجلفة ،01 -03-2023).

[5]جمال شوقي،**"آليات الرقابة الإدارية على المجلس الشعبي البلدي في التشريع "**، مجلة القانون و المجتمع ،العدد2،سنة 2021 ،ص371.

- الرقابة الإدارية لا تقتصر على إكتشاف الأخطاء بل تعمل على إستكمال عملية البناء و التقويم الذي من شأنه تجاوز السلبيات.
- التأكد من أن السياسات المالية يتم التصرف فيها وفقا لما تم الإتفاق عليه و ملائمة الإعتمادات المالية للمشاريع المخصصة لها.
- تنفيذ المشاريع على أكمل وجه و بالطرق القانونية مما يحفظ المال العام و تحقيق نتائج تنموية هائلة.

*المخططات التنموية(مخططات التنمية):

تلعب السلطات المركزية دورا هاما في التمويل المحلي و ذلك عن طريق تحديد آليات الرقابة و الشروط القانونية و بما أن الإيرادات الذاتية لا تغطي حجم النفقات فإن السلطات المحلية تلجأ للإعانات و المساعدات الحكومية عن طريق مخططين رئسين و يعتبران آلية فعالة و الأولى في تحقيق التنمية المحلية.فهذه المخططات هي مجموعة الوسائل القانونية و المالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير و تجسيد سياستها التنموية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و هو عامل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين إضافة إلى دمج الإقتصاد المحلي مع الإقتصاد الوطني وهذه المخططات نوعان[1]:

-المخطط البلدي للتنميةPCD**:** الذي هو عبارة عن مخطط شامل و هو يجسد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية فهو برنامج الدولة بتسيير لا مركزي ظهر سنة 1974 يحتوي على برامج مختلفة للتنمية الصناعية المحلية و ذذا التنمية الريفية و برامج تنمية التجهيز الجماعي.

يحول التسير لرئيس المجلس الشعبي البلدي كأمر بالصرف و تسجل هذه العمليات بإسم الوالي[2].

-المخطط القطاعي للتنمية PSD: مخطط ذو طابع وطني تدخل في ضمنه جل إستثمارات الولايات و المؤسسات العمومية و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه و متابعته و هو يحتوي على مخططين[3]:

- المخطط القطاعي الممركز: يكون تابع للإدارة المركزية وهي نفقات خاصة بالتجهيزات العمومية تمنحها الوزارة للمديريات التابعة لها وتتابع العملية الوزارة حتى تتم عملية الإنجاز.
- المخطط القطاعي غير الممركز: يهدف إلى تحقيق التوازنات الجهوية، يعتبر هذا المخطط أهم مصدر للتكفل بإحتياجات المواطنين على مستوى الولاية.

وتتجلى أهم الأهداف فيمايلي:

إن الهدف من وضع مخططات التنمية هو تلبية حاجات المواطنين و تطوير مختلف القطاعات وطنيا و محليا نذكر من بينها:

---

[1]بن ناصر وهيبة ،**"آلية الحقوق و العلوم السياسية "** (محاضرة في كلية الحقوق السياسية،جامعة البليدة)،ص 100.

[2]بن ناصر وهيبة ،**"تحقيق التنمية المستدامة "**،(محاضرات في آليات تدخل الجماعات المحلية) ،ص97.

[3]المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم(248-227)المؤرخ في(13 جوان 1998)، **المتعلق (بنفقات التجهيز العمومي).**

_فك العزلة عن الأرياف و المناطق النائية.

_تنمية الإستثمار في شتى المجالات و القطاع الإنتاجي لتحقيق متطلبات المجتمع.

_البحث عن التوازن بين الموارد المحلية و الموارد الوطنية.

_تحسين مستوى تحقيق للحاجات العامة خاصة في مجال التعليم ،السكن، الصحة.

_تجسيد مبدأ التنسيق بين البرامج على المستويين المحلي و المركزي.

_خلق مناصب شغل جديدة و القضاء على شبح البطالة الذي يهدد المجتمع[1].

المطلب الثالث:الآليات المالية

تعتبر آليات التنسيق المالية من أهم الآليات التي يتم من خلالها خلق همزة وصلبين الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية فهذه الآليات تكون وفقا لقوانين محددة من خلال القانون الولائي 12-07 و قانون البلدية11-10 و التي تتمثل في:

*صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية:

نظرا لعدم وجود سياسة مفعلة و حقيقية للتضامن المالي بين الجماعات المحلية سابقا فقد برز في الوجود هيئة عمومية من شأنها وضع سياسةحقيقية للتضامن المالي بين البلديات و الولايات على المستوى الوطني فهذه تعتبر مرحلة جديدة عرفت تجسيدا فعليا .حيث كانت بدايتها بإنشاء مصلحة الأموال المشتركة و بعدها الصندوق المشترك للجماعات المحلية وصولا إلى صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية الذي جاء نتيجة لعدم تحقيق الأهداف و تغطية العجز المالي الذي كان يمس هيئات الجماعات المحلية[2].

صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحليةCSGCLالتسمية القديمة (fccl)هو مؤسسة أو هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي يكون تحت وصاية وزير الداخلية تأسس في 24 مارس 2014 بموجب الرسوم التنفيذي 116/14و هويسير صندوقين هما:صندوق التضامن للجماعات المحلية و صندوق الضمان للجماعات المحلية كذلك و هي صناديق تساهم في تمويل و دعم التنمية المحلية وهذا يكون بتجسيد التضامن المالي بين البلديات و الولايات و تقليص الفوارق التنموية[3].

وتتجلى أهمية صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في:

1) إشتراك المنتخبين المحليين في تكوينه و تسييره و إدارته، و هذا ما يعبر عن مبدأ الشفافية في التسيير.
2) إشتراك إطارات متخصصة في برامج و عمليات التتنمية و هذا بغرض تحقيق مبدأ الفعالية التنموية.

[1]،للدكتورة بن ناصر وهيبة ،التمويل المحلي و دوره في تحقيق التنمية المحلية (محاضرات في مقياس آلية الحقوق و العلوم السياسية)،ص102.

[2]مجلة الدراسات القانونية ،مجلة علمية محكمة،المجلد 7،العدد 1، 2021 ،ص2362.

[3] المرجع نفسه،ص2363.

3) التنسيق بين إعانات الدولة المقدمة عبر المخططات القطاعة غير الممركزة **psd** و المخططات المحلية للتنمية **pcd** محليا.

4) إعانة البلديات و الولايات الأكثر فقرا تحقيقا للتوازن الجهوي في التمثيل على مستوى الصندوق.

وتظهر تدخلات صندوق الضمان والتضامن للجماعت المحلية على مستوى عدة مجالات نذكر منها:

في مجال التسيير:

تقديم إعانات سنوية لقسم التسيير الخاص بميزانيات البلديات و الولايات المعنية و هو التخصيص الإجمالي للتسيير و المتمثلة في إعانة التوزيع بالتساوي، تخصيص الخدمة العمومية، الإعانات، التكفل بزيادات الأجور، إعانات الدراسات و التكوين و البحوث.

في مجال التجهيزوالإستثمار:

نظرا لما تلعبه برامج التجهيزالإستثمار من دور هام و وثيق في التنمية المحلية التي تكون بتوفير الإحتياجات و المتطلبات المجتمعية المحلية و هي بذلك تخصص لها إعانات مالية من طرف الصندوق و هي الهياكل القاعدية التي لها صلة بالإحتياجات الضرورية للمواطن و تمنح الإعانة كذلك للمؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرافق العامة.

تمنح الإعانات بالدرجة الأولى للبلديات و الولايات المحرومة و الفقيرة و الواقعة في المناطق الواجب ترقيتها و تنميتها، و نظرا للظروف الصعبة التي يعيشها مواطنيها.

فقبل أن توزيع هذه الإعانات بأخذ الصندوق عدة إعتبارات الموارد الإجمالية ،التعداد السكاني،المساحة، عدد البلديات في كل ولاية و المنظمة الجغرافية فيما تشمل الإعانات في مجال التجهيزات كذلك إعادة هيكلة أو بناء تجهيزات إدارية أي المعدات الإدارية و المباني الخاصة بالجماعات المحلية (إقامات الضيوف للولاية,مقررات البلدية، الملحقات الإدارية للبلدية...).

إضافة إلى الشبكات المختلفة مثل.شبكات التطهير و الصرف الصحي و شبكات المياه الصالحة للشرب ، شبكات الكهرباء و الإتصال و التكنولوجيا، الطرق و المسالك المختلفة و فك العزلة عن المناطق النائية و تشمل كذلك التجهيزات الجهوية مثل الإنارة العمومية ، إشارات الطرق، المساحات الخضراء ، رفع النفايات و غيرها و المنشآت الإقتصادية المحلية مثل:الأسواق البلدية ،مذابح البلدية،المواقف و أماكن التوقف ، المحاشر البلدية، فضاءات الإشهار، محطات المسافرين.....

المنشآت ذات الطابع الجواري: ملاعب البلدية،مسابح جوارية.

المساحات الترفيهية: مساحات اللعب ، فضاءات الأطفال و دور الحضانة.

*التعاون ما بين البلديات :

يعد التعاون ما بين البلديات من دعائم التنمية المحلية على عدة مستويات سواء إقتصادية، إجتماعية أو سياسية يهدف هذا التعاون إلى توثيق و تعزيز آفاق الشراكة و التعاون بين الجماعات الإقليمية سواء داخل الدولة أو خارجها ، ويمكن تعريفه بأنه:

مجموع أنواع الشراكة و التبادل و التعاون فيما بين الجماعات المحلية أو مع نظيرتها الأجنبية و يأخذ هذا التعاون شكلين داخلي أي بين الجماعات المحلية الوطنية أي تضامن بلديات مع بلديات أخرى في حالة إحتياج و إعوزاز أو عجز لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي و كذلك يأخذ هذا التعاون شكل إتفاقيات بين مجموعتين أو أكثر أما الشكل الثاني فهو التعاون الخارجي أي هو مجموعة من العلاقات بين جماعات محلية أو أخرى أجنبية و تسمى بإتفاقية التوأمة.

و يكون التعاون بين البلديات قصد إستثمار و إستغلال الموارد بشكل مشترك لتنفيذ المهام، فيمكن لبلديتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة[1].

يقوم التعاون المشترك بين البلديات بترقية فضاء للشراكة و التضامن بين بلديتين متجاورتين أو أكثر تابعة لنفس الولاية أو لعدة ولايات[2].

مزايا نجاح التعاون بين البلديات حسب الشكل الآتي[3]:

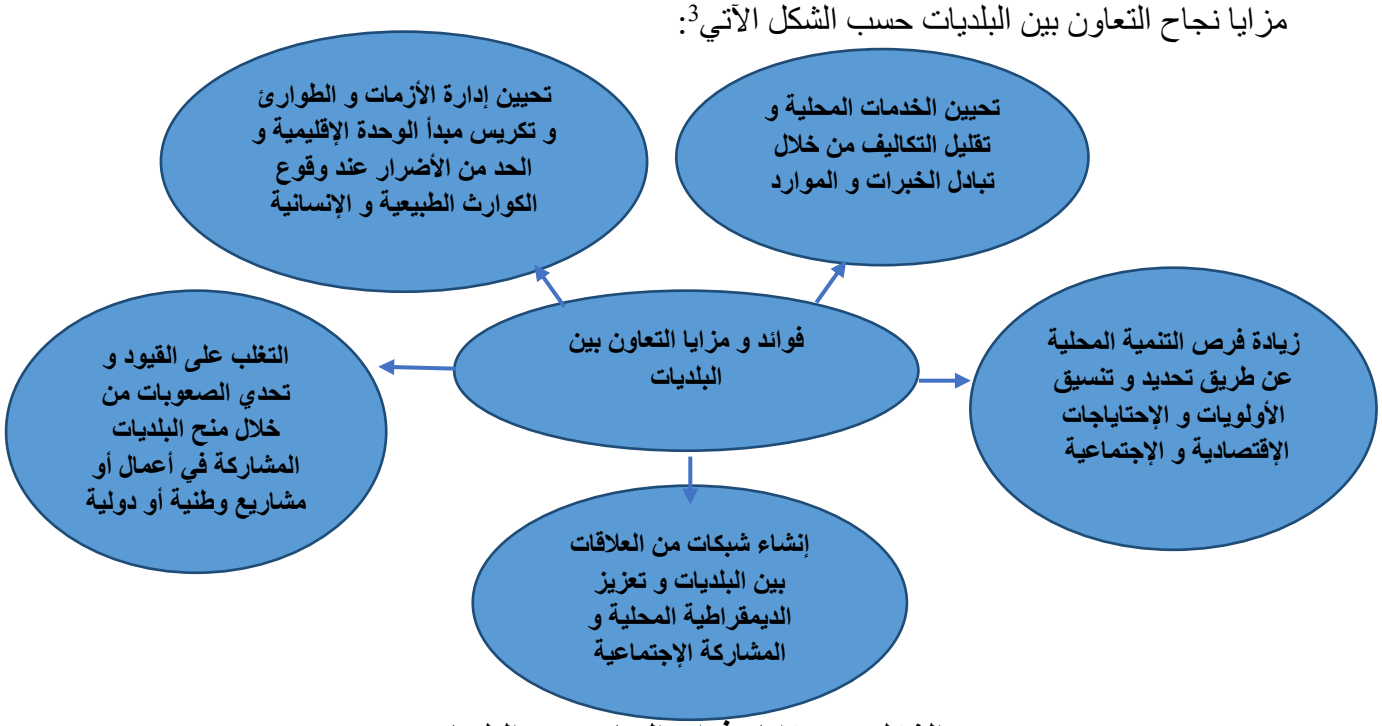

الشكل(2):مزايا وفوائد التعاون بين البلديات

[1]القانون رقم(11-10) المؤرخ في(22 ماي 2011) **المتعلق(بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد(37)،سنة 2011،المادة 215.

[2]المرجع نفسه،المادة 217.

[3]بن صولة صراح و آخرون،**"إشكالية التعاون ما بين البلديات و دوره في تحقيق التنمية الملية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،المجلد 13، العدد1، السنة 2023،ص 120.

إن التعاون بين البلديات قد يساهم في حل العديد من المسائل الإدارية و المالية هذا ما يؤدي إلى إحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية محليا.

وكذلك يمكن الإستفادة من تجارب دول أخرى و تكييفها مع الظروف و واقع كل إقليم أو دولة . فالبلدية هي من تعمل على إنجاح عملية التنمية المحلية كونها على دراية بالمشاكل التي يعاني منها المواطنون فالتنمية المحلية هي الهدف الأساسي و الأول للبلديات فتحقيقها على المستوى المحلي حتما تسهمعلى المستوى الوطني. فجلالبلديات تعاني من العجز المالي بسبب ضعف موارد التمويل و هذا ما يزيد من ضرورة و أهميته التعاون فيما بينها و ذلك بهدف ضمان التمويل الكافي لتنفيذ البرامج و المشاريع المقررة[1].

[1]بن صولة صراح و آخرون،مرجع سابق ،ص 125.

المبحث الثالث:دورالتنسيق في تحقيق التنمية المحلية

يتضح جليا من خلال علاقات العمل القائمة بين البلدية والولاية أن هناك مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية والمؤسسية التي تربط بين السلطة المحلية المنتخبة وسلطة الوالي من أجل تفعيل العمل الإداري وتحقيق التنسيق فمن خلال هذا المبحث سنعرض أهم هذه المظاهر لتفعيل عملية التنسيق المحلي:

المطلب الأول: مظاهر التنسيق القائمة بين البلدية و الولاية

*الإجتماعات الدورية والمنظمة: تعد الإجتماعات من الأساليب التي يعتمد عليها في التواصل وتبادل المعلومات ،فهي تساهم في ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الإدارات لتحقيق الاهداف ،فمن خلالها تتاح الفرص لمراجعة الخطط وتحديد الأولويات في العمل هذا مايزيد من تعزيزالشفافية .فالإجتماعات أداة فعالة لدراسة المشاريع ومناقشة التحديات وتحديد الأولويات ووضع الحلول بهدف تسهيل عملية التواصل بين الأطراف المشاركة ويتحقق كل هذا من خلال الإعدادات المسبقة لجداول أعمال الإجتماعات التي تحدد فيها الأدواروالمسؤوليات لكل عضو في الإجتماع مع إختيار المكان المناسب والظروف المناسبة فالتنظيم الجيد لهذه الإجتماعات يعد عاملا أساسيا في نجاحها فالهدف منها توفير الوقت والموارد تقليل الفوضى وتحديد المسؤوليات إضافة إلى تحسين الآداء العام.[1]

*التخطيط لإعداد البرامج التنموية:يعتبر التخطيط هو العملية التي يتم من خلالها تحديد الإحتياجات والتوقعات مع تحديد الأهداف التي تسعى الهيئات إلى تحقيقها فهو عملية مستمرة تسبق إتخاذ القرار وتتماشى بالتوازي مع عملية التنفيذ وقد إرتبط مفهوم التخطيط بمفهوم المخططات التنموية والتي تشترك فيها جهات معينة كل حسب إختصاصه أي أن هذه المخططات تنجز وفقا لمتطلبات المجتمعات المحلية باشراك جميع الفاعلين في عملية التنمية فعملية التخطيط تحدث خلال الإجتماعات الدورية للهيئات المعنية وهي تهدف إلى:

- تحديد الأهداف التنموية بدقة مما يسهل الوصول إلى نتائج أفضل.
- التخطيط المحكم يضمن التنفيذ الفعال للبرامج التنموية .
- التقليل من القرارات العشوائية والشخصية من خلال تحديد زمن التنفيذ.
- الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواءا بشرية أو مادية.
- يعتبر التخطيط أساس لقياس مدى نجاح البرامج التنموية.

[1] رجاء محمد سلامة محاسيس،**"تحليل أهمية تنظيم الاجتماعات في تحقيق أهداف التنمية المحلية في البلديات"**،مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية،العدد83 ،2024،ص ص 378 -379 .

- يساعد على عملية الرقابة على مدى تنفيذ البرامج والمشاريع.[1]

*المصادقة على الميزانيات والرقابة المالية:تتم عملية التصويت على الميزانيات بعدعملية الإعداد والتخطيط والتي تأخذ بعين الإعتبار التوازن بين الإيرادات والتفقات بهدف تغطية النفقات دون حدوث عجز مالي ويكون هذا التصويت من طرف الجهات المعنية عن طريق إجتماعات رسمية (مداولات المجالس)فالميزانية الأولية تكون قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها أما الميزانية الإضافية فتكون قبل 15 جوان من نفس السنة التي تطبق فيها بعدها تأتي عملية المصادقة من طرف السلطة الوصية وهذا هو الدور الرقابي[2] غلى الأموال الذي يلعب دورا مهما في حوكمة الميزانيات ويظهر ذلك جليا من خلال:

-تحقيق الإنضباط بوجود تقدير سليم للممتلكات العامة .

-تحقيق مبدأ الشفافية من خلال التصريح عن الأهداف المالية.

-تقديم الحسابات طبقا للمعايير المحاسبية .

-القيام بالإجتماعات الدورية المنظمة كل شهرين أو ثلاثة.[3]

-تحقيق مبدأ العدالة بالحق في الدعوة إلى الإجتماعات وسهولة التصويت .

المصادقة على الميزانيات والرقابة المالية كانت نتيجة التخطيط والإعداد المسبق من خلال إجتماعات دورية فمن هنا نرى أن مظاهر التنسيق مترابطة ومتتابعة في شكل مراحل متسلسلة لايمكن الإخلال بأي منها.

المطلب الثاني :أثر التنسيق على المشاريع التنموية

تلعب المشاريع التنموية دورا كبيرا ومهما في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطويرها فهي تعالج المشكلات الإجتماعية وتحولها إلى واقع ملموس من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وإنشاء البنية التحتية من مستشفيات ومدارس فنجاح هذه المشاريع لايعتمد فقط على توفر الموارد المالية بل يرتبط بجودة التنسيق بين مختلف الفاعلين ولهدا فإن:

_ يعد التنسيق عاملا محوريا في تحقيق الإلتزام حيث أن المشاريع عادة ما تضم أطرافا متعددة مثل : المخططين و المنفذين والعملاء والجهات الرقابية ، وبالتالي فإن قنوات الإتصال بينهم تعد أبرز عوامل نجاح المشاريع التنموية.

---

[1]ليلى صوالحي ،"**التخطيط الإستراتيجي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية**"(دراسة حالة الجزائر، جامعة باتنة ،2018/2017)،ص ص 19- 51.

[2]فهيم نعيجة و آخرون،"**النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر**"،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،العدد 02 ،ص211.

[3]د.فاطمة محبوب و آخرون ،"**الرقابة المالية كالية لحوكمة الميزانية العامة للدولة**"،(المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة،2018)، ص 199.

_ يعد التنسيق من الركائز الجوهرية لنجاح البنى التحتية الكبرى حيث تتعدد الجهات المشاركة وتتشابك أدوارها ومسؤولياتها فالتنسيق يعرف على أنه العملية التي تهدف إلى توحيد الجهود بين مختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال تبادل المعلومات وتوضيح الأدوار وتجنب التعارض والتكرار في المهام بما يضمن تحقيق أهداف المشاريع التنموية بدقة.

_ التنسيق يمثل جميع المراحل يبـــدأ من مرحلة التخطيـــط وصولا إلى تشغيل المشروع فهو يضمن وضوح الرؤية لجميع الفاعلين (الجهات الحكومية ،المقاولين ، الاستشاريين ،الموردين ،المجتمع المحلي ،فمن دون تنسيق قد تتعرض المشاريع لمخاطر التأخير وإرتفاع التكاليفو ضعف جودة المخرجات ويظهر التنسيق هنا في عدة صور عملية مثل أنظمة إدارة المشاريع **proget management** **information** التي تضمن الشفافية وتسهيل وصول المعلومات.

والتقارير والإجتماعات كوسائل دورية تبقي جميع الأطراف إطلاع بتقدم المشاريع

إستطلاعات الرأي وذلك بجمع تغذية راجعة مستمرة من المجتمع والشركاء وتطويرالآداء وفقا لها[1].

_يلعب التنسيق دورا فعالا في فهم العلاقات بين الأطراف المختلفة وتحليل مصالحهم وتطبيق منهجيات واضحة لإدارتهم كلها عامل يمكن فرق المشروع من تجاوز التعقيدات وتحقيق أهداف المشروع بفعالية وإستدامة.

_يضمن التنسيق التنفيذ السلس للمشاريع بخلق تكامل يشكل إطار قويا يوازن بين الكفاءة التشغيلية والإشراف الإستراتيجي مما يلبي الأهداف الفورية وطويلة المدى .

_يعمل التنسيقعلى تسريع وتيرة الإنجاز بتعزيز الرقمنة لتسهيل الإجراءات الميدانية وذلك بتحقيق نمط تسيير عصري.

_ يعمل التنسيق على تحليـل التكاليف بشكل صحيح ومن ثمة تشغيـل المشاريع بالطريقـة الأكثر فعالية من حيث التكلفة ويوفر الوقت والمال المعتبرين.

_ التنسيق عامل حاسمفي الإلتزام الدقيق بمعايير ومواصفات محددة مسبقا لضمان مخرجات المشاريع وضمان الجودة التي تؤدي إلى إكتساب رضا العميل أو المواطن .

_التنسيق الجيد يؤدي إلى نتائج جيدة قي الممارسة مما يحسن الإطار المعيشي للسكان المحليين

مثل :توفير سكنات لائقة ،البنية التحتية،التهيئة الحضرية اللازمة،فك العزلة عن المناطق الريفية والنائية.

_ تشجيع إقامة البنى التحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الإبتكارالذي يمنح الإستقلالية أكثر في الإعتماد على العناصر داخل المنظمة دون اللجوء إلى طلب الخبرات من جهات أخرى.

[1] " **أثر التنسيق بين أصحاب المصلحة على الإلتزام بالجدول الزمني لمشاريعالطرق** "مجلة تكنولوجيا العلوم الإنسانية و الإدارية في مدينة الرياض،ص ص 362- 360.

_ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة التنموية من أجل تحقيق التنمية الشاملة بمعنى توفير الموارد والآليات اللازمة بطريقة أفضل وأكثر استدامة لتنفيذ برامج التنمية أما الشراكة فهي التعاون والإنسجام والعمل على تحيين الشراكات الضعيفة وتحسين عملها[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الفعلية مرهونة بتبني مبدأ تشاركي ومنسق يتجاوز البيروقراطية ويعمل على المتابعة الميدانية الصارمة و الجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج	ملاحظـــة
2022	49	541.394.076.43 دج	جميع العمليات منتهية بنسبة 100%
2023	83	956.599.039.45 دج	- 55 عمليـــة منتهيـــة - 28 عملية في طور الانجاز
2024	15	216.129.000.00 دج	في طور الإجراءات الإدارية
المجموع	147	1.714.122.115.88 دج	

الجدول رقم (01):حوصلة عامة حول وضعية المشاريع التنموية خلال السنوات الثلاث 2022 -2023-2024

[1] ياسين سعيدي ،**" الديموقراطية من المشاركية السياسية إلى الشراكة التنموية"** ، مجلة القانون و التنمية ،جامعة طاهر محمد بشار2000، العدد 2،سنة(2023)،ص 72.

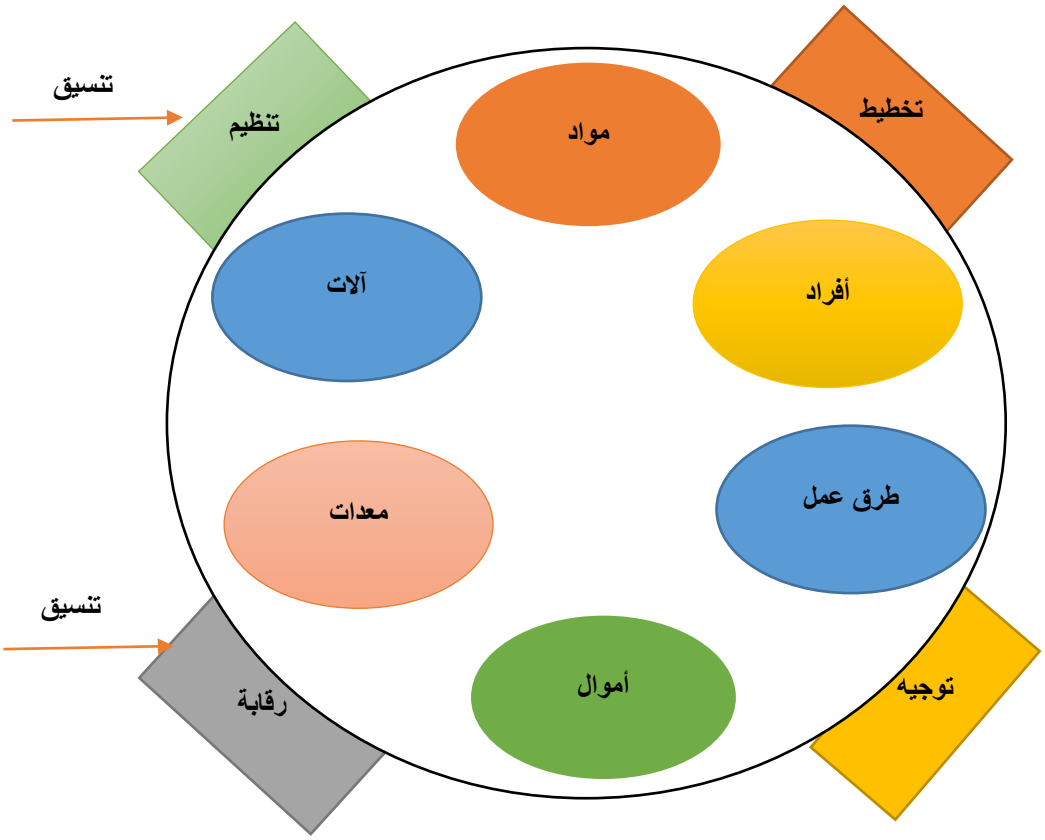

الشكل (3): العلاقة بين التنسيق و بين مراحل إنجازالمشاريع[1].

[1]أحمد عبد الرحمان الشميمري،"**إدارة الأعمال ،أساسياتها و مفاهيمها**"،(أستاذ الإدارة والتسويق، و تطبيقاتها المعاصرة ، جامعة الملك سعود)، ص5.

المطلب الثالث: إنعكاس التنسيق على فعالية التنمية المحلية

إن الغاية والهدف الرئيسي للتنمية هي تحسين أوضاع المواطن في المجتمع المحلي والتي تشمل جميع جوانب الحياة بإستغلال جميع الإمكانيات المتاحة بكل فعالية سواءا بشرية كانت أو تنظيمية من خلال التحديد المسبق للإحتياجات عن طريق التخطيط الذي يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المحلية التي تتحقق بتكامل الجهود وإنسجام الآراء التي تبقى في أمس الحاجة إلى عمليات التنسيق المحتلفة على المستويات لذلك:

_ يعتبر التنسيق عملية مستمرة لتوحيد الجهود والأنشطة الموزعة بين الوحدات والأفراد خاصة على مستوى الجماعات المحلية التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية فهو يزيد الربط بين الموارد والإمكانيات ويحمي من الفشل في غياب التواصل مثلا:تجسيد التنسيق العمودي مع المستويات العليا والتنسيق الأفقي بين الشركاء .

_ فالتنسيق يعد عاملا أساسيا في تعزيز فعالية التنمية المحلية لأنه يوحد بين جهود الشركاء مثل :الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

_ يعمل التنسيق على تلبية حاجات المواطنين بسرعة ويساهم في تقليل الفوارق التنموية [1]من خلال توقع الإحتياجات المستقبلية وتخصيص الموارد بشكل إستباقي.

_ يساهم التنسيق في تفعيل البرامج التنموية ومتابعة سيرها وآدائها ووضعية التصرف في غلافاتها المالية المبرمجة لها .

_ حقق التنسيق نجاحات كثيرة في مجال التنمية من خلال الشراكات المحلية مثل: ولاية تبسة من خلال الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة بإشراك الفاعلين قي التنمية وتحسين التنسيق البلدي .

_يساهم التنسيق في تعبئة القدر الأكبر من الموارد المالية وتوجيهها إلى الأنشطة ذات الأولوية مما يرفع كفاءة إستخدام الموارد يظهرذلك من خلال الصندوق المشترك للجماعات المحلية وإشراك القطاع الخاص.

_يعمل التنسيق على الربط بين الجهود والإمكانيات للتغلب على نقص الموارد وسد فجوات العجز لطرف عن آخر سواءا كانت هذه الموارد مادية أوبشرية حسب مكان الإحتياج.

_ يعمل التنسيق على إستغلال الوسائل والفضاءات الإلكترونية عبر فتح مواقع أنترنيت على مستوى الولايات ووضعها تحت تصرف المواطنين سواءا بإبلاغهم بأخبار الإقليم أو الأعمال التي يتوجب إشراكهم فيها عبر التصويت أو الموافقة من عدمها هذا ما يرفع مستوى الآداء وتوفير معلومات دقيقة تزيد من ثقة الأشخاص وبالتالي تشجيع الإستثمار.

[1] نادية درياس ،**"التنسيق في الإدارة المحلية وأثره على التنمية"**،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة 2021/2020،) ،ص ص 576-577.

_يساهم التنسيق في مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على الإستثمار ومنع الإحتكار من طرف المؤسسات الحكومية يعني إشراك القطاع الخاص في رسم السياسات العامة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية في الحزائر وهذا ما تجسد في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 _2009) وكذلك برنامج توطيد النمو (2010 _2014) وهي برامج هادفة لصيانة البنية التحتية غير مختلف الوحدات المحلية ,إضافة ألى تكوين القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة[1].

_ يعمل التنسيق على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بربط العلاقات لتوحيد الجهود حتى لا تبقى كل جهة تعمل في معزل ولايحدث اختلال في التوازن وتكييف كل الظروف وفقا للمتغيرات المحلية والعالمية مما يزيد من تطور مهام الدولة التنموية.

من خلال ماسبق فإن التنسيق المحكم بين محتلف الفاعلين يعد الأساس في تحقيق التنمية المحلية فهو يؤدي إلى تعبئة الموارد المتاحة وتحسين الظروف وتنفيذ السياسات العامة.

[1]أحمد باي و رؤوف هوشات ، **"المقاربة التشاركية كآداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 10 ،السنة(2017)،ص 277.

خلاصة و إستنتاجات الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التنسيق بين الولاية والبلدية في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال دراسة الأطار القانوني والتشريعي النمظم للعلاقة بينهما ،وكذلك مختلف الآليات المعتمدة لتجسيد التنسيق في الممارسة العملية .وقد تبين أن المشرع الجزائري أرسى جملة من النصوص القانونية التي تحدد إختصاصات كل من البلدية والولاية وتؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق بينهما .

كما أبرز الفصل أن التنسيق بين الولاية والبلدية يتجسد من خلال عدة آليات أهمها :الإحتماعات الدورية واللجان المشتركة وتبادل المعلومات والمتابعة المشتركة للمشاريع التنموية ،إضافة إلى آليات الرقابة والموافقة الإدارية والمالية بما يضمن تحقيق تنمية محلية مستدامة ومن أهم الإستنتاجات التي خلص إلليها الفصل نذكر مايلي:

-يوفر الإطار القانوني الجزائري أسسا تنظيمية تسمح بتجسيد التنسيق بين الجماعات المحلية

-يساعد التنسيق الفعال على ترشيد النفقات العمومية والإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة

-تساعد آليات التنسيق في تحسين تنفيذ البرامج والمشاريع التنوية على المستوى المحلي.

وبعد دراسة واقع التنسيق بين الولاية والبلدية من الناحية النظرية والقانونية ،سنتطرق في الفصل الثالث إلى واقع هذه الآليات ميدانيا على مستوى بلدية برج بوعريريج.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

بعد العرض النظري الذي قمنا به في الفصلين السابقين قصد التعرف على جوانب البحث من خلال عرض أهم المفاهيم التي تطرقنا إليها فيما سبق ،فإننا سنتطرق إلى الجانب الميداني في محاولة لفهم آليات التنسيق بين البلدية والولاية على أرض الواقع، ويمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ماتم طرحه في الفصلين السابقين وبين ماسنقوم به من دراسة ميدانية لمتغيرات البحث وحتى يتسنى لنا تسليط الضوء على ماتم التطرق إليه في الجانب النظري من الادوات والوسائل المستخدمة في دراستنا وطريقة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالدراسة وكذا مناقشة وتحليل أهم النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول:الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلى عرض مختلف الجوانب المنهجية التي إعتمدت عليها الدراسة الميدانية من خلال تحديد مجالات الدراسة وبيان أدوات جمع البانات المستخدمة وكذا تحليل النتائج المتحصل عليها بما يضمن توفير معطيات علمية تساعد على فهم واقع التنسيق بين البلدية والولاية وتقييم دوره في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

*المجال المكاني:

- مدينة برج بوعريريج: تعتبر بلدية برج بوعريريج من أهم بلديات الوطن, حيث تمثل عاصمة للولاية الرابعة والثلاثون المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 ومركزا إداريا لعشر دوائر وأربعة وثلاثون بلدية وتحتل مدينة البرج موقعا جغرافيا هاما على محور الواصل بين مدينتي قسنطينة والجزائر العاصمة, يحدها شمالا ولاية بجاية وجنوبا ولاية سطيف وغربا ولاية البويرة يشقها الطريق رقم (05) وينطلق منها الطريق الوطني رقم (45) الواصل بينها وبين المسيلة ،كما يمر عليها خط السكك الحديدية شرق غرب كل هذه المعطيات أهلها لأن تكون منطقة للمبادلات التجارية الولائية والجهوية والوطنية ومقر للنشاط الاقتصادي والصناعي.
- أما الموقع الطبيعي للبلدية فهي توجد على تلال الهضاب العليا بارتفاع يقدر928 متر على مستوى سطح البحر على دائرة عرض 36° شمالا خط الاستواء وخط طول 4.30° شرق خط غرينتش وتحتل مساحة تقدر بـ 8110 كلم^2 وتقع بوسط المدينة على الطريق الوطني رقم(05) في شارع هواري بومدين.
- يسودها مناخ قاري حار وجاف صيفا تتراوح درجة حرارته بين {30و35} وشتاء بارد قارص بمستوى تساقط معتدل يتراوح بين {400 و 500}ملم سنويا, كما يتميز شتاء المنطقة بتساقط الثلوج والجليد.

بلغ عدد سكان بلدية برج بوعريريج ما يقارب 147131 نسمة سنة 2003 بكثافة سكانية تقدر بـ 1814.19 ساكن/كلم^2 حيث يمثل فيها الذكور ما يقارب 74230،أما عدد الإناث فيمثل 72901 بالنسبة لقطاع الشغل فتبلغ الكتلة العاملة النشيطة بـ53383 منها 589 في القطاع الفلاحي

إذا رجعنا إلى الأصل التاريخي للمدينة نجده متشعب بعض الشيء بحيث أنها تلقت حملات كثيرة منها الأتراك، الاحتلال الفرنسي وبالطبع لكل حملة تأثيرها على تكوين وتشكيل المدينة ، فقد أسس الإخوة عروج هذه المدينة على شكل حصن يشبه الطربوش(الشاشية) الذي كان يضعه على رأسه ، ومن ثم سميت المدينة ببرج العروج أما التسمية الحالية لها أي برج بوعريريج فكانت نسبة إلى الريشة الصغيرة الموضوعة على طربوش العروج ، إلا أن ما يمكن قوله على مدينة البرج أنها مدينة لا تمتاز بطابع تاريخي خاص بها في الميدان المعماري، فماعدا وسط المدينة أو حي السراج اللذان لهما طابع خاص فكل الأحياء الأخرى جديدة التكوين وبالتالي لهما طابع هندسي عصري وتعتبر مركزا تجاريا هاما نظرا لتعدد النشطات بها والجدير بالذكر فان مما

تحتويه هذه المدينة من منشآت أساسية إدارية وتقنية تحتل المكانة الأولى من بين بلديات الولاية فهي البلدية الوحيدة في ولاية برج بوعريريج غير العاجزة في الميزانية[1] .

المطلب الأول :نشأة بلدية برج بوعريريج

في عـام 1868 أنشأ الفرنسـيون محافظة مدينة برج بوعريريج وفي عام 1870أصبحت المدينة مقر بلدية كاملة الصلاحيات وفتح فيها مكتب الحالة المدنية، وبعد الاستقلال تطورت البلدية بثلاث مراحل أي من سنة 1962 إلى يومنا هـذا.

المرحـلة الأولـى:من عام اثنان وستون وتسعمائة وألف 1962 إلى سبـعة وستون وتسعمائة وألف 1967 كان التسيير البلدي خاضع لمنـدوبية خاصـة تسيـر عن طريـق الإرث الاستعماري بمعنى أنه موروث عن نظـام المعمرين.

المرحـلة الثانيـة:من عام سبـعة وستون وتسعمائة وألف 1967 إلى تسعين وتسعمائة وألف 1990 كانت البلدية تسير بموجب مرسوم 67/24 والذي يعتمد على خلق المجالس الشعبية البلدية المنتخبة والخاضعة لنظـام الحزب الواحد حيث كانـت البـلدية بوسائل بشرية ومادية محدودة.

المرحـلة الثالثـة:من عام 1990 إلى 1996 في هذه المرحلة تم تحديد المـجالس وهذا في إطار التعددية الحزبية والذي يختلف أساسا في التسيير,لكن بنفس الإمكانـيات حيث تم في هذه المرحلة خلق التنظيم الجماعي.

- إن مدينة برج بوعريريـج منذ الاستقلال كانت مقـر دائرة تابـعة لولاية سطيـف وبمقتضى القانون رقم 08/48 المؤرخ في 04 أفريل المتعلق بالتنظيم الإقليمـي للوطـن وأنشأت ولاية برج بوعريريج مقرها بمدينة برج بوعريريج الإشراف الإداري بموجـب المرسوم التنفيذي رقم 306/91 المؤرخ بتاريخ 1991/08/24 الذي يحدد قائمة البلديات
- ينشطها رئيس كل دائرة.
- وبالتالي قسمت الولاية إلى 10 دوائـر إدارية و34 بلدية واستقلت مدينـة برج بوعريريج دائرة لوحدها[2].

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج

*الأمانـــــــــــــــة العامـــــــــــــــة:

مصلحة أمانة المجلس والبريد:

مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي يتكفل بـــ:

- تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي
- إعداد محاضر المجلس الشعبي البلدي
- إعداد مداولات المجلس الشعبي البلدي ومتابعة تنفيذها

[1] مصلحة المستخدمين لبلدية برج بوعريريج.
[2] المرجع نفسه.

- التكفل بجميع مداولات وقرارات المجلس

مكتب البريد: يتكفل بـــ:- استقبال البريد وتسجيله وفرزه وتوزيعه على مختلف المصالح

- تسجيل وإرسال البريد للمصالح الخارجيةوتوزيعه على المواطنين

- سجلات البريد والبرقيات.

* مصلحـــــة الأرشيـــــــــــــــف:

- مكتب التوثيق والتنسيق: يتولى مكتب التوثيق والتنسيق مهمة الإعلام والاتصال في مجال التوثيق والأرشيف وذلك بـ:

- الإشراف على جمع وتنظيم مجمل العقود الإدارية الصادرة عن البلدية ، وتبادلها مع الإدارات والمصالح العمومية الأخرى.

- إستلام المصادر الوثائقية والنشرات الرسمية الصادرة عن الإدارات والمصالح العمومية الخارجية.- جمع وتنظيم الصحف والمجلات والمطبوعات الواردة إلى البلدية وإعدادها كمصدر وثائقي تحت تصرف المصالح البلدية.

*مكتب الأرشيـــــــــــف:

يتولى مسؤولية المحافظة على الوثائق البلدية وصيانتها وذلك بـ:

- إنشاء مستودع مركزي للأرشيف.

- استلام الوثائق من مختلف المصالح البلدية و تصنيف الوثائق المودعة.

- نسخ المصادر الوثائقية وتصويرها والقيام بإصلاحها تجليدها.

- إيداع المحفوظات المنصوص عليها قانونا لدى مصلحة أرشيف الولاية.

*مصلحة الإحصاء والإعلام الآلـــي:

- مكتب الإعلام الآلـي يتكفل بـــــ:

- إعـــداد برامج الإعلام الآلي والإشـــــراف عليها وتنفيذها.

- معالجة عمل مختلف المصالح البلدية بواسطة الإعلام الآلي: - إعداد مختلف الأعمال المرتبطة بالإعلام الآلي والإشراف عليها.

-مكتب الإحصـــاء يتكفل بـ:

- جمع كافة المعلومات المتعلقة بمختلف قطاعات النشاط المتواجدة على إقليم البلدية.

- إعداد مختلف الجداول الإحصائية الدورية والعرضية.

- إعداد نشرة سنوية إحصائية عن مختلف النشاطات المتواجدة على إقليم البلدية.

-مصلحة الصفقات وتتولـى:

- إعداد مختلف الصفقات التي تبرمها البلدية ومتابعة تنفيذها.

- مكتب اعداد الصفقات يتكفل بـ:

- تحضير عقود الصفقات (إعداد الإعلانات الخاصة بإبرام الصفقات، المناقصات، الاستشارات الانتقائية).

- برمجة الإجتماعات الخاصة بلجان الصفقات (لجنة فتح الظروف-لجنة تقييم العروض-لجنة الصفقات).

- تقديم الصفقات للتأشير عليها وعرضها للمصادقة ومتابعة تطبيقها.

- إعداد محاضر اجتماعات لجان الصفقات وإرسالها للمصالح المعنية بها وإنجاز التقرير النهائي للمداولة.

- مراقبة الصفقات التي تبرمها المؤسسات التابعة للبلدية وعرضها للمصادقة عليها.

- إعداد صفقات التسوية.

*مكتب المتابعة يتكفل بـالمتابعــة التقنية لما يلي:

- إعداد الكشوف الكمية ومراقبتها.

- إعداد جداول الأشغال و ملاحق الصفقات (غلق الصفقات، الأشغال التكميلية الإضافية).

- إعداد المذكرات التحليلية.

- مراقبة المواد الخاصة بالصفقات.

- تبليغ الصفقات والملاحق بعد المصادقة عليها.

- حفظ الصفقات وملحقاتها بالأرشيف.

*مديرية الإدارة والشؤون المالية:

*مصلحة تسيير الموارد البشرية:

* مكتب موظفي الأسلاك الإدارية والتقنية يتكفل بـ:

- تسيير كافة الحياة المهنية لمستخدمي الأسلاك الإدارية والتقنية المرسمين وإتمام ملفاتهم الإدارية والمحافظة عليها وتنظيمها.

- متابعة الوضعيات الإدارية المختلفة للسلك و تنفيذ نتائج أعمال اللجان المتساوية الأعضاء للسلك وتوجيهات طب العمل.

*فرع الموظفين الإداريين يتكفل بـ:

- متابعة تسيير الحياة المهنية للمستخدمين الإداريين المرسمين وتكوين ملفاتهم والمحافظة عليه.ا

*فرع أعوان التنظيف والتطهيــريتكفل بـــــ:

- متابعة تسيير الحياة المهنية لمستخدمي أعوان التنظيف والتطهير المرسمين والمتعاقدين وتكوين ملفاتهم والمحافظة عليها وتنظيمها.

*فرع العمال المهنيين والسائقين يتكفل بـ:

- متابعة تسيير الحياة المهنية لمستخدمي العمال المهنيين والسائقين المرسمين و تكوين ملفاتهم والمحافظة عليه وتنظيمها.

*مكتب اعداد الاجور والمرتبات يتكفل بـ :

- إعداد الأجور والمرتبات للمستخدمين المرسمين والمتعاقدين وجميع لواحق الإعلام الآلي.

-إعداد مختلف الجداول الإحصائية لمستخدمي الإدارة البلدية .

* مكتب العمال المتعاقدين والمؤقتين يتكفل بـــ:

- تسيير كافة الحياة المهنية للمستخدمين المؤقتين والمتعاقدين.- متابعة الوضعيات الإدارية المختلفة وتنفيذ توجيهات طب العمل.

- تكوين ملفاتهم والمحافظة عليها وتنظيمها.

* فرع الصيانة والحراسة يتكفل بـــ:

- متابعة تسيير الحياة المهنية للحراس وعمال المطاعم والمنظفات والإشراف على الوضعيات الإدارية للحراس والمنظفات .

–متابعة تسيير المدارس الإبتدائية ومرافق البلدية الأخرى.

*مكتب التوظيف والتكوين والتنظيم والتعدا يتكفل ب:

- دراسة واقتراح احتياجات البلدية من اليد العاملة.

- تحضير ومتابعة مسابقات التوظيف والتوظيف المؤقت وبرمجة ومتابعة دورات التكوين والإتقان والامتحانات المهنية.

- إعداد بطاقية المستخدمين والتقاعد. إعداد مختلف الجداول الإحصائية لمجمل المستخدمين.

- متابعة بطاقية وسجلات الإمضاء اليومي لحضور للعمل.

*فرع طب العمل والضمان الإجتماعي يتكفل بـــ:

-متابعة ملف طب العمل الدوري لجميع المستخدمين.

- إعداد ومتابعة ملفات حوادث العمل والأمراض المهنية واقتراح الحلول لها.

- متابعة المنح العائلية ولواحقها مع صندوق الضمان الاجتماعي.

*فرع اللجان المتساوية الأعضاء يتكفل بـــ:

- تحضير ومتابعة إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء البلدية.

- إعداد وتحضير متابعة أعمال اللجان المتساوية الأعضاء

مصلحة المالية والمحاسبة تتكفل ب:

- مكتب إعداد الأجور والمرتبات: يتكفل بـــــــ:

- إعداد الجداول الأصلية والتكميلية المتضمنة الحسابات الخاصة بالأجور والمرتبات السنوية

- إعداد بطاقات الالتزام والتكفل بالجداول الأصلية والتكميلية المتضمنة الحسابات الخاصة بالأجور والمرتبات.

- إعداد الأجور والمرتبات للمستخدمين المرسمين والمتعاقدين وجميع لواحقها عن طريق الإعلام الآلي.

- إعداد أجور الهيئة التنفيذية للبلدية.- إعداد مخلفات أجور المستخدمين.

- إعداد الاقتراحات الخاصة بالتغييرات المحتملة والكتلة الأجرية للمستخدمين.

- إعداد مختلف الجداول الإحصائية لمستخدمي الإدارة البلدية.

* فرع الموظفين المرسمين يتكفل ب:

-التدقيق في بطاقية أجور المستخدمين المرسمين ومتابعتها وتنفيذها-استصدار الوثائق المالية والكشوفات المختلفة لطالبيها.

- فرع المتعاقديـــــــــن:-التدقيق في بطاقية أجور العمال المتعاقدين ومتابعتها وتنفيذهااستصدار الوثائق المالية والكشوفات المختلفة لطالبيها.

مصلحة المالية والمحاسبـــــــة:

*مكتب الميزانية يتكفل بـــ:

- تحضير ميزانية البلدية وحساباتها الإدارية واتخاذ المداولات والقرارات والجداول المرفقة لهذه المستندات والوثائق المرفقة لها.

- إعداد الميزانية وتوابعها وإرسال للإدارات المختلفة.

*مكتب تنفيذ النفقات قسم التسييريتكفل بـ:

- تنفيذ قسم التسيير للميزانية و تسديد الإعتمدات المالية.

- متابعة دفتر النفقات والإيرادات.

- إعداد بطاقية الدائنين.

* مكتب تنفيذ النفقات قسم التجهيزيتكفل بـــ:

- تنفيذ قسم التجهيز للميزانية و تسديد الإعتمادات المالية

- متابعة وتسديد الفواتير ووضعيات الأشغال.

- متابعة الإعتمادات المالية لكل برنامج.

- متابعة سندات القبض و إعداد مختلف الجداول المتعلقة بقسم التجهيز.

- متابعة دفتر التفصيل ومتابعة الوضعية المالية والمادية للمشاريع.

*مديرية التنظيم والشؤون القانونية

* مصلحة التنظيم والمنازعات

*مكتب المنازعات والشؤون القانونية يتكفل بـــ:

- تمثيل البلدية في القضايا المعروضة أمام المحاكم.

- إعداد العرائض ومذكرات الدفع وإبداء الاستشارات القانونية.

- مكتب التنظيم والمنشآت المصنفة ويتكفل بـ:

- تحضير عمل اللجنة البلدية للحج.

- الإشراف على ملفات إنشاء المؤسسات المصنفة.

- إصدار قرارات فتح واستغلال المنشآت المصنفة.

- تمثيل البلدية في اللجان الولائية الخاصة بمعاينة المنشأة.

* مكتب الجمعيـــــــــــات ويتكفل بـــ:

- إستلام ملفات إنشاء وتجديد الجمعيات والتدقيق فيها.

- دراسة القوانين الأساسية للجمعيات.ومنح الإعتماد للجمعيات.

* مصلحة السكـــان:

*مكتب الحالة المدنية:

- إستخراج جميع وثائق الحالة المدنية.

- تسجيل البيانات الهامشية في سجلات الحالة المدنية.

- القيام بإبرام عقود الزواج وتسليم رخص الأفراح.

- إعداد جداول إحصائية متعلقة بتطور حركة المواليد والوفيات.

- الرد على مراسلات القنصليات وصناديق الضمان الإجتماعي والتقاعد بداخل الوطن أو خارجه.

-فرع تسجيل العقود.

- تلقي التصريح بالمواليد من مختلف الهيئات الصحية المعنية وتسجيلها. - تسليم الدفاتر العائلية.

- فرع المقـــابر.

- تلقي التصريح بالوفيات من مختلف الهيئات الصحية المعنية وتسجيلها وتسليم رخص الدفن.

- تنظيم المداومة فيما يخص تسجيل الوفيات خلال أيام العطل.

*فرع الشرطة العامة:

-تسليم شهادات الإقامة، شهادات الإيواء، شهادات عدم العمل.

- التصديق على تصاريح بيع السيارات والدراجات.

- المصادقة على الإمضاءات والصور المطابقة للأصل.

*مكتب الإنتخابات ويتكفل بـ:

-إعداد بطاقات وقوائم الناخبين.

-التحضير المادي والبشري للعمليات الانتخابية.

- إحصاء الشباب المعنيين بالخدمة الوطنية المولودين أو غير المولودين بالبلدية.

* مكتب الفروع الإدارية وله تسعة (09) فروع:

- ويتولى الإشراف العام على الفروع الإدارية الملحقة ومتابعة مدى توفيرها للخدمات الإدارية للمواطنين.فرع 1250 مسكن ،فرع 1008 مسكن ،فرع حي 12 هكتار،فرع حي بئر الصنب فرع 1044 قطعـــة،فرع القرية الجنوبية،فرع 450 مسكن ،فرع حي 17 أكتوبرفرع عوين زريقة -وتتولى هذه الفروع استخـــــــــــراج جميع وثائق الحالة المدنية.

* المصلحة البيومترية :تتولى إستصدار جميع الوثائق البيومترية (جواز السفر البيومتري- بطاقة التعريف الوطنية) بالإضافة إلى البطاقات الرمادية.

*مكتب إعداد جواز السفر البيومتري:

-حجز المواعيد للمواطنين الراغبين في استصدار جواز سفر بيومتري وذلك عن طريق الهـــــاتف أو بالحضور الشخصي.

-إستلام الملفات والتدقيق فيها،

-رقمنة المعطيات.

-أخذ الصور الفوتوغرافية والبصمات الخاصة بالمعنيين.

-إعداد الملفات الالكترونية المحلية و إدراجها في قاعدة المعطيات الوطنية

-تسليم الجوازات.

*مكتب إعداد بطاقة التعريف الوطنية:

-استلام الملفات والتدقيق فيها.

-رقمنة المعطيات عن طريق الإعلام الآلي.

- طباعة بطاقات التعريف الوطنية والتدقيق فيها،

- تسليم البطاقات.

*مكتب إعداد البطاقة الرمادية و يتكـون من فرعيـن:

- فرع البطاقات الرمادية :

-استلام الملفات والتدقيق فيها.

- تسليم وصل الإستلام المحدد الصلاحية.

-رقمنة المعطيات عن طريق الإعلام الألي.

-طباعة البطاقات الرمادية والتدقيق فيها.

- تسليم البطاقات.

- فرع بطاقات المراقبة خارج الولاية (Fiche de contrôle):

-استلام الملفات والتدقيق فيها.

-رقمنة المعطيات عن طريق الإعلام الآلي.

-طباعة بطاقات المراقبة والتدقيق فيها.

- تأكيد المعلومات وإدراجها في قاعدة المعطيات الوطنية .

-تسليم بطاقات المراقبة (Fiche de contrôle)

*مديرية النشاط الاقتصادي والشؤون العقارية

*مصلحة النشاط الاقتصادي

*مكتب تسيير ومتابعة المحلات التجارية يتكفل بـــ:- متابعة المحلات البلدية من خلال

- إعداد عقود الإيجار وتجديدها.

- متابعة كل المنازعات المتعلقة بهذه العقارات.

*مكتب النشاط الاقتصادي ويتكفل بـــ:

- تسيير المصالح الملحقة وذلك بـ :القيام بإجراءات المزايدات العلنية بتأجير الأسواق البلدية وكذا المذبح البلدي ومحطة نقل المسافرين وحضيرة التسلية.

- متابعة تحصيل حقوق التأجير لهذه المرافق البلدية.

- السهر على صيانة هذه المرافق.

- الإشراف على الحجز البلدي.

مصلحة الشؤون العقارية:

- مكتب جرد الأملاك العقارية ويتكفل بـــ :

- متابعة الممتلكات غير المؤجرة كالمدارس، المساجد، قاعة البشير الإبراهيمي والمكتبات

-إعداد دفتر الجرد لكل الأملاك العقارية بما فيها البنايات، المساحات الخضراء،الأسواق وساحات اللعب.

- إعداد ومتابعة عقود الإيجار للسكنات.

- متابعة عملية التنازل عن ممتلكات البلدية.

- إعداد ومتابعة ملحق الأملاك البلدية المنتجة وغير المنتجة.

مكتب متابعة اللوحات الإشهارية والحضائرويتكفل بـ:

- تسيير وتنظيم عملية إيجار اللوحات الإشهارية.

- تسيير ومتابعة الحضائر.

- إحصاء وتحصيل إيرادات اللوحات الإشهارية.

*مديرية الثقافة والشؤون الإجتماعية

- تتولى التنسيق بين المصالح التي تتكون منها، والإشراف عل السير الحسن لمختلف مصالحها.

- متابعة تطبيق قرارات المجلس الشعبي البلدي في الميدان الإجتماعي والصحي.

مصلحة الشؤون الإجتماعية

* مكتب الشؤون الإجتماعية يتكفل بـــ:

- المساعدات الإجتماعية.

- متابعة تنفيذ الشبكة الاجتماعية.

– تسليم بطاقيـــــــة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية.

- تسليم بطاقيـــــــة المعوقين.

- تنظيم الندوات والمعارض المتعلقة بالجانب الإجتماعي.

- إجراء مختلف التحقيقات الاجتماعية.

* مكتب التمهين وتشغيل الشباب ويتكفل بـ:

- تسجيل وتوجيه الشباب الراغبين في التمهين

- المصادقـــــــة علة عقود التمهيـــــــــــــن.

- التنسيق مع الهيئات المعنية بالتمهين لحل المشاكل التي يتعرض لها المتمهنين.

- متابعة عملية التمهين على مستوى البلدية وتقيمها بصفة دورية.

- دراسة طلبات تكوين التعاونيات الحرفية واعتماد قوانينها الأساسية.

- مساعدة الشباب وإدماجهم في الحياة المهنية بالتنسيق مع اللجنة المحلية لإدماج وترقية الشباب.

- تشغيل الشباب في حدود الإمكانيات المتوفرة.

* مصلحة الوقاية والتفتيش والتنظيم الصحي

*مكتب الوقاية والتفتيش:يتكفل بـــــ:

- متابعة الحماية الصحية في الوسط المدرسي.

- السهر على تطهير المياه وبصفة عامة على نظافة المحيط والصحة العمومية.

- اتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية من الأمراض المعدية وذلك بالتنسيق مع المصالح العمومية.

- متابعة عمليات معالجة المياه القذرة ومنع بيع الخضروات المسقية بالمياه الملوثة وإتلافها.

* مكتب التنظيم الصحي يتكفل بـ:

- القيام بتحقيقات الملائمة وعدم الملائمة.

- السهر على تطبيق كافة القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصحة العمومية.

- مراقبة نظافة المحلات التجارية والأغذية المعروضة للبيع ومختلف الأنشطة الحرفية.

- إعداد وتسليم البطاقات الحرفية وبطاقات التعاونيات الحرفية

- استقبال ملفات الحصول على السجلات التجارية لممارسة تجارة متنقلة وغير قارة.

- إعداد التقارير الدورية والإحصائية الخاصة بالحرفين والتعاونيات الحرفية.

- إجراء التحقيقات الميدانية حول السكنات المهددة بالانهيار.

- إجراء المعاينات الميدانية المتعلقة بالمؤسسات المصنفة.

- الإدلاء برأيها حول الرخص المسبقة للممارسة النشاطات التجارية والحرفية.

- المحافظة على نقاوة المحيط العام للبلدية.

- منع الأشخاص والمستثمرات الفلاحية لسقي الأراضي الفلاحية بالمياه الملوثة.- إحصاء الآبار والحنفيات العمومية ومتابعة تطهيرها.

- إجراء الإحصائيات المتعلقة بالأحياء المخصصة للتجديد والأحياء الفوضوية.

- مراقبة الأسواق والمسالخ العمومية وبائعي اللحوم.

* المكتب البلدي لحفظ الصحة : لهذا المكتب مهام خاصة محددة بالمرسوم (87-146)المؤرخ في:1987/06/30) يشرفعليه طبيب يختص بـ:

- المحافظة على الصحة والنقاوة في جميع المؤسسات والأماكن العمومية.

- يقترح ويطبق أي برنامج يخص حماية الجماعات المحلية وترقيتها لاسيما في مجال مكافحة الأمراض المتنقلة ومقاومة ناقلات الأمراض.

- تنظيم عملية محاربة الحيوانات الضالة، والأمر بتنفيذ عمليات التطهير وإبادة الجرذان والحشرات .

*مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية والجمعيات

مكتب الثقافة والرياضة يتكفل بـــ:

- تقديم المساعدات المالية المخصصة لتشجيع التلاميذ.

- متابعة ملفات تسمية المؤسسات التربوية والشوارع وغيرها.

- السهرعلى السير الحسن للمرافق الثقافية التابعة للبلدية كالمكتبات والمسارح والقاعات وصيانتها.

- برمجة النشاطات الثقافية.

- تسييـــر المكتبة البلدية.

- تنظيم التظاهرات الثقافية (ندوات، ملتقيات، معارض...الخ).

- إحياء المناسبات الوطنية.

- إعداد برامج استغلال الملاعب البلدية والمسابح

- السهر على تنظيم المقابلات الرياضية الرسمية لمختلف أنواع الرياضات المبرمجة في الملاعب البلدية وتوفير الأمن أثنـــــــــاءها

- متابعة أشغال إنجاز وترميم وصيانة الملاعب البلدية والمرافق التابعة لها

- اقتراح التدابير المناسبة لتحسين خدمـات المنشآت الرياضية.

مكتب الحركة الجمعوية :يتكفل بـ: - تسجيل ومتابعة نشاط مختلف الجمعيات على مستوى البلدية.

*مديـــــــــــــرية التجهيـــــز

* مصلحة الوسائل العامة

مكتب المخزن الرئيسي يتكفل بـ:

- الاعداد اليومي لبطاقات التخزين (دخول وخروج المخزون).

- جرد المخزون بالإعلام الآلي.

- اعداد سجلات وبطاقات مختلف قطع الغيار.

- اعداد سجلات وبطاقات مختلف المواد الخاصة بالكهرباء والإنارة.

مكتب التموين والجرد: وله فرعان:

- فرع التمويـــــــــــن :

- طلب واستلام البضائع.

- دراسة أثمان البضائع واقتراح شراء أفضلها ثمنا ونوعا.

- إعادة تموين وإنشاء المخزون بمساعدة المصالح البلدية.

- فـــــــــــرع الجـــــــــرد :

- إعداد سجلات جرد العتاد المنقول

- ترقيم العتاد المنقول والإشراف على توزيعه وإعادة توزيعه

- تحضير وإعداد مستندات العتاد المستهلك للبيع بالمزاد

* مصلحة الحضيرة والورشات

*مكتب الورشات وصيانة بنايات البلدية:وله ثمانية (08) ورشات: يشرف رئيس المكتب على تسيير ومتابعة عمل الورشات والتنسيق بينها ومختلف المصالح الإدارية الأخرى.

- ورشة البناء وتتكفل بـــ:

- بناء وتصليح وترميم بنايات البلدية

- تنفيذ تعليمات المصالح التقنية الخاصة بتهديم البنايات الآيلة للسقوط أو المصرح بأنها لا شرعيـة، أو فوضوية وإسترجاع موادها.

- وضع حافات الأرصفة والبلاط وترميمها.

- إنجاز فتحات المشاعب والبالوعات ووضع قنوات صرف المياه.

- ورشة الطلاء وتتكفل بـ:

- إنجاز مختلف أشغال الدهن والزجاج.

- ورشة النجارة وتتكفل بـ:

- تصليح وترميم وصنع كل أنواع النجارة على مستوى بنايات البلدية.

ورشة التلحيم وتتكفل بـــــ:- تصليح وترميم وصنع كل أنواع الحدادة والتلحيم على مستوى بنايات البلدية.

- ورشة الترصيص وتتكفل بـــ:

-تصليح وترميم وصيانة نقاط المياه الصالحة للشرب الخاصة البلدية.

- معالجة وتطهير وتوزيع المياه الصالحة للشرب والإشراف على الخزانات المائية التابعة للبلدية والشبكات التابعة لها .

- معالجة آبار الينابيع الخاصة بالمياه الصالحة للشرب.

- تركيب وصيانة وإصلاح وإنجاز أشغال التدفئة لبنايات البلدية.

ورشة كهرباء العمارات وتتكفل بـ:

- إنجاز وصيانة وإنارة بنايات البلدية.

ورشة الإنارة العمومية وتتكفل بـ:

- مراقبة وصيانة شبكة الإنارة العمومية وملحقاتها.

- إنجاز الشبكات الجديدة الخاصة بالإنارة العمومية.

- تزييـــــن الشوارع والساحات والبنايات العامة بالإنارة للاحتفالات والتظاهرات الرسمية.- وضع وصيانة الإنارة الضوئية في المساحات العمومية.

ورشة صيان الطرق العمومية وتتكفل بـ:

- صيانة تزفيت الطرقات العمومية والساحات العمومية.

*مكتب تسيير حضيرة العتاد المتحرك ويتكفل بـ:

- تسيير العتاد المتنقل .

- برمجة وصيانة وتوزيع مختلف السيارات والآلات والمعدات.
- إعداد ملفات تأمين العتاد البلدي وتجديده.
- المشاركة في تحديد أنواع قطع الغيار المطلوبة للاقتناء.
- تسيير وتوزيع المحروقات.

ورشة الميكانيك العامة وتتكفل بـــ:

- إصلاح السيارات العاطلة.
- تصليح الأعطاب ودهن العتاد المتنقل.
- تصليح كهرباء السيارات.

*المديريـــــــة التقنيـــــة

*مصلحة الدراسة والمتابعة:

- الإشراف على مستخدمي المصلحة والتنسيق بين مختلف المكاتب .
- الإشراف على إعداد المراسلات وحضور الإجتماعات والتنسيق مع أمانة المديرية.

مكتب الري يتكفل بـ:

- متابعة مشاريع قطاع الري.
- إعداد البطاقات التقنية وإعادة دراسة الكشوف الكمية المقدمة من المصالح الخارجية ومقارنتها ميدانيا.
- إجراء معاينة خاصة بالقطاع.
- التنسيق مع مختلف المصالح في القطاع.

مكتب أشغال الطرقات يتكفل بـــ:

- متابعة مشاريع قطاع الطرقات.
- إعداد البطاقات التقنية و إجراء معاينة خاصة بالقطاع.
- التنسيق مع مختلف المصالح في القطاع.

مكتب التهيئة الحضرية يتكفل بـــ:

-متابعة مشاريع التهيئة الحضرية (الحدائق العمومية،الأرصفة، مساحات الخضراء ،التنسيق مع قطاع المساحات الخضراء والإنارة العمومية).

- إعداد البطاقات التقنية الخاصة بقطاع التهيئة الحضرية.
- التنسيق مع فرقة الإنارة العمومية وتسييرها وإفادتها بكل التعليمات والنصائح فيما يخص سير الشبكة.
- التنسيق مع مختلف المصالح في القطاع.

* مكتب متابعة أشغال البناء والترميم يتكفل بـــ:

- متابعة المشاريع خاصة بانجاز التجهيزات.

- متابعة مشاريع خاصة بصيانة وترميم مختلف التجهيزات (البلدية، المؤسسات التعليمية..)

إعداد البطاقات التقنية التابعة للقطاع.

- إجراء المعاينة لطلبات المواطنين ودراستها.

- التنسيق مع رئيس فرق الإستدالة للبلدية في مختلف الأشغال (البناء ،الطلاء ،الكهرباء، التلحيم ، النجارة ، السباكة ....الخ)

- متابعة الدراسات التقنية لإنجاز التجهيزات مع مكاتب الدراسات وهيئة الرقابة الخ...

- التنسيق مع مختلف المصالح في القطاع.

*مصلحة البيئة والشبكات:

- الإشراف على مستخدمي المصلحة والتنسيق بين مختلف المكاتب.

- الإشراف على إعداد المراسلات وحضور الاجتماعات والتنسيق مع المديرية وأمانتها.

مكتب تسيير الشبكات وصيانة الطرقات يتكفل بـ:

- منح الترخيصات وإعداد قرارات خاصة بغلق الطرق وشق الطريق لكل الشبكات الباطنية.

- إنجاز أوامر التسديد والفاتورات.

- متابعة ملفات إبداء الري فيما يخص الشبكات الباطنية.

- الإشراف على تسيير فرقة صيانة الطرقات.

- تسليم رخص البناء خاصة بالشبكات الباطنية، والمحولات الكهربائية.

مكتب النظافة يتكفل بـ:

- جمع القمامة المنزلية ليلا ونقلها إلى التفريغ العمومي.

- نقل النفايات الخاصة بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات التابعة للبلدية.

- تركيب اللافتات الخاصة بالمناسبات والأعياد.

- نقل الفضلات الى التفريغ العمومي.- جمع القمامة بالمناطق الجانبية،القرى والأحياء غير المهيأة (الطرقات).

- مراقبة المقابر وتنظيفها، دفن وإعادة دفن الموتى.

مكتب النقل والمرور يتكفل بـــ:

- متابعة مخطط المرور.

- تسليم رخص المرور.

- مراقبة المرور وضبط الإشار

- متابعة مخطط النقل الحضري ومحطات النقل وصيانتها.

- متابعة وكتابة اللافتات الخاصة بالتظاهرات والأعياد (الدينية، الوطنية) لتزين المدينة وتعليقها.

*مكتب المساحات الخضراء يتكفل بـ:

- صيانة ومتابعة المساحات الخضراء بعد إنجازها أوتسليمها من طرف مديريات أخرى.

- إزالة الأعشاب وتنظيف أماكنها.

- تسيير مشتلة البلدية.

- تسيير فرقة المساحات الخضراء (السقي ، غرس ، تقليم ، نزع ، معالجة ...الخ).

- التنسيق مع مكتب التهيئة الحضرية في إنشاء المساحات الخضراء وإعداد البطاقات التقنية.

- التنسيق مع المصالح المختلفة في القطاع والمساهمة في التزيين والتلصيق في المناسبات والأعياد الوطنية.

- إعداد قرارات تصنيف المساحات الخضراء.

*مديريـــة التهيئـــة والتعميـر

*مصلحة التعميـــــرمكتب البناء يتكفل بـ:

- مراقبة الالتزام باحترام وتطبيق القوانين المتعلقة بالبناء وفقا للرخص المسلمة .

- دراسة وتسليم رخص البناء والتجزئة والهدم ومختلف الترخيصات المتعلقة بالطرق والشبكات.

- إنجاز التحقيقات الخاصة بالبناء والإحصائيات الدورية والعرضية .

- حصر البنايات المهددة بالانهيار وتسليم شهادات البنايات الآلية للسقوط.

- إصدار شهادات المطابقة ورخص الإصلاح والترميم.

*مكتب التنظيم يتكفل بـ:

- مراقبة البناءات الفوضوية.

- البت في النزاعات التي نشأ بين الأفراد والجماعات المتعلقة بالبناء وترتيبها.

- رفع النزاعات التي لم تتم تسويتها إلى مديرية التنظيم والمنازعات.

- إصدار شهادات ثبوت المساكن والمحلات.

*مصلحة التخطيط العمراني: مكتب العمران ويتكفل بـ:

- تسليم رخص التعمير.

- تسليم شهادات انتهاء أشغال التهيئة.

* مكتب التهيئة والتخطيط العمراني ويتكفل بـ:

- إنجاز ومتابعة تطبيق المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير.

- إنجاز ومتابعة تطبيق مخططات شغل الأراضي.

- إختيـــار الأراضي[1].

المبحث الثاني:الدراسة الميدانية

يعد التنسيق بين البلدية والولاية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية،باعتباره وسيلة لضمان التكامل والإنسجام بين مختلف الهيئات المحلية في سبيل تحقيق الأهداف التنموية الأمر الذي يفرض وجود آليات فعالة لتنظيم العلاقات الدارية والمالية والتقنية بين البلدية والولاية.

ويهدف هذا المبحث إلى الوقوف على واقع أليات التنسيق والتعرف على أهمها وكيفية تجسيدها في سبيل تحقيق التنمية المحلية على أرض الواقع.

المطلب الأول:أدوات جمع المعلومات

في هذا المبحث تطرقنا لأدوات جمع البيانات والمعلومات والتي كانت عن طريق المقابلة والتي هي:تقنية مباشرة لمساءلة الأفراد بكيفية منعزلة تسمح بأخذ معلومات كيفية وهي موجهة لهدف محدد وتعتبر أكثر أساليب جمع البيانات إنتاجية وفعالية.

وقد تم إجراء مقابلات مع مختلف المسؤولين والإطارات العاملين على مستوى بلدية وولاية برج بوعريريج :

- رئيس مكتب المتابعة بمصلحة الصفقات العمومية
- السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبدية برج بوعريريج
- السيد الأمين العام لبلدية برج بوعريريج
- رئيس مكتب متابعة الميزانية
- رئيس مكتب متابعة المشاريع بالمديرية التقنية لبلدية برج بوعريريج
- إطارين من مكتب المداولات لبلدية برج بوعريريج
- إطارات وتقنيين على مستوى الأدارة المحلية لولاية برج بوعريريج
- إطار مكلف بمكتب الصفقات العمومية ومتابعةالمشاريع بولاية برج بوعريريج

فالمقابلة تضمنت الأسئلة التالية التي تم تمت الإجابة عليها من طرف المعنيين وهي كالآتي:

السؤال: كيف يتم تحديد معايير الاستفادة من مخصصات صندوق الضمان والتضامن للبلديات التابعة للولاية؟

الجواب: إحتياجات مختلف البلديات:

- نسبة السكان في المنطقة.
- وضعية الإمكانيات الضرورية للمدينة (المؤسسات، المنشآت).

[1] مصلحة المستخدمين لبلدية برج بوعريريج.

السؤال : هل تعتبر إيرادات الصندوق كافية لتغطية العجز الهيكلي في ميزانيات البلديات الفقيرة بالمنطقة؟

الجواب : إيرادات الصندوق لا تغطي حجم النفقات، متطلبات كثيرة وعدد العمليات قليل. لا يتجاوز عدد العمليات 05 عمليات سنوياً.

السؤال: ما هي الحالات التي يتدخل فيها الصندوق لتقديم مخصصات غير مبرمجة مسبقاً؟

الجواب: القوة القاهرة أو الكوارث الطبيعية، الاحتجاجات الشعبية والظروف غير ملائمة (الاحتجاجات).

السؤال: من وجهة نظركم هل الاعتماد المفرط على إعانات الولاية والصندوق يحد من استقلالية القرار التنموي للبلدية؟

الجواب: البلدية لا تعتمد الاعتماد المفرط أو الاعتماد الكلي على إعانات الصندوق في حالة عدم كفاية الإعانة تتصرف البلدية من أموال خزنتها المخصصة لكل نفقة.

السؤال: هل هناك توجيه مفروض من طرف الولاية في نوع معين من المشاريع على حساب مقترحات البلدية؟

الجواب: لا يوجد توجيه مفروض من طرف الولاية بل الوالي يرتب الاحتياجات حسب الأولوية فقط.

السؤال: كيف يساهم الصندوق في تمويل العمليات المرتبطة بالتضامن (قفة رمضان - المدارس الابتدائية والكوارث الطبيعية)؟

الجواب: بصفة سنوية دائمة - هناك سنتين على التوالي تغطية كاملة لقفة رمضان.

- قفة المدارس الابتدائية 21% لسنة 2026.

- 2022 : نسبة 0.96%

- 2023 : نسبة المساهمة 0.98%

- 2024 : نسبة المساهمة 1.78%

- 2025 :نسبة 13%

- 2026: نسبة 21%

السؤال: ما حجم الإعانات الممنوحة لبلدية برج بوعريريج المخصصة للسنوات الأخيرة (2020-2026)؟

الجواب: إحصائيات مقدمة من مصالح البلدية.

السؤال:ماهي الصعوبات التي تواجه البلديات في الحصول على تمويلات إضافية.

الجواب: قلة التمويل و ضعف الجباية المحلية.

السؤال: ما هي المعايير التي تعتمد في اختيار المشاريع المقترحة ضمن مخطط PCD؟

الجواب: يتم إعداد المشاريع من طرف البلدية بعد ما تدرس على مستوى اللجان المختصة بحضور الأطراف المعنية بالمشاريع، وتصنف حسب الأولويات.

السؤال: كيف يتم التنسيق مع المصالح التقنية للولاية للتأكد من مطابقة المشاريع المقترحة؟

الجواب: يكون التنسيق عن طريق فرع الأشغال العمومية - فرع البناء والتعمير، وصاحب المشروع (البلدية)، مخبر متابعة الأشغال وفي بعض الأحيان مكتب الدراسات من خلال دراسة ميدانية ويتم المصادقة على محضر الاستلام المؤقت (حوصلة الأشغال).

السؤال: كيف تتم عملية الرقابة من طرف المصالح الولائية على جودة ووتيرة إنجاز المشاريع الممولة؟

الجواب: تتم متابعة نسبة التقدم عبر تقارير دورية أو جداول إحصائية أو خرجات ميدانية.

السؤال: كيف يتم تقييم الأثر التنموي لهذه المخططات في نهاية كل سنة مالية؟

الجواب: يتم تقييم الأثر التنموي من خلال رضا المجتمع وتحقيق الهدف المنشود.

السؤال: هل يتم إشراك المجتمع المدني في تحديد الحاجيات وترتيب الأولويات؟

الجواب: تتم الاستشارة في بعض المشاريع فقط.

السؤال: كيف تمارس مصالح الولاية الرقابة على مداولات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانية والمشاريع؟

الجواب: تمارس مصالح الولاية الرقابة طبقاً لأحكام المادة 56 و 57 من قانون البلدية القاضية بـ:

- تنص المادة 56 من قانون البلدية 10/11 على أن مداولات المجلس الشعبي البلدي تصبح قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد مرور واحد وعشرون يوماً (21 يوماً) من تاريخ إيداعها بمقر الولاية.

- أما المادة 57 فتستثني بعض القرارات إلا بعد المصادقة الصريحة عليها من طرف الوالي مثل:

الميزانية - الحسابات والوصايا - اتفاقيات التوأمة - التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للبلدية.

السؤال: هل تتجاوز رقابة الوالي حدود مشروعية القرار لتصل إلى رقابة الملائمة بمعنى التدخل في إختيار نوع المشروع؟

الجواب: لا يتدخل الوالي في اختيار نوع المشروع بل يقوم بترتيب الأولويات فدوره رقابي في حدود المشروعية.

السؤال: ما هي الحالات الأكثر شيوعاً التي يتم فيها رفض أو إلغاء مداولات بلدية متعلقة بالتنمية المحلية؟

الجواب: تطبيقاً للمادة 59 التي تنص على أن: تبطل بقوة القانون المداولات المخالفة للقوانين خرقاً للدستور - المساس برموز الدولة وشعاراتها وغير المحررة باللغة العربية أو التي يكون فيها عضو المجلس الشعبي في حالة إلتباس فالرفض يكون مؤقت حتى بعدما ترفع التحفظات.

السؤال: في ظل ممارستكم هل ترون أن الرقابة الوصائية الحالية لرئيس المجلس الشعبي البلدي حماية من الأخطاء القانونية أم أنها قيد يحد من إبداعه التنموي؟

الجواب: تعتبر حماية لرئيس المجلس الشعبي البلدي من الأخطاء القانونية.

السؤال: هل الرقابة القبلية على المجلس الشعبي البلدي تعيق سرعة الإنجاز أم أنها تضمن قانونيتها وسلامتها؟

الجواب: الرقابة القبلية من طرف المراقب المالي تضمن السلامة القانونية.

السؤال: هل ترون أن خدمات الشباك الموحد الموجه للمصالح التقنية فعال ويضمن سرعة تدفق المعلومات بين البلدية ومصالح الولاية؟

الجواب: إلى حد ما يسهل الشباك الموحد مع تخفيف الضغط على المواطن والإجراءات الإدارية، إلا أنه دائماً يبقى يحتاج إلى تحديث مستمر لضمان خدمات فعالة ونتائج أفضل.

السؤال: هل يوجد برأيكم أي مجتمع مدني لديه تسجيل تحفظات حول خدمات الشباك الموحد؟

الجواب: نعم يتم الأخذ بملاحظات وتحفظات المجتمع المدني حول الخدمات الرقمية للشباك الموحد لأن المجتمع المدني مؤهل بنقل انشغالات المواطن والشباك الموحد يعمل على تقديم الخدمات بالدرجة الأولى للمواطن من أجل تسهيل العمليات الإدارية.

السؤال: ما هو واقع الاجتماعات التنسيقية العامة الخاصة بالمحاور التنموية، هل هي دورية ومنظمة أم أنها إنما فرضت الضرورة لذلك؟

الجواب: الإجتماعات التنسيقية الخاصة بالتنمية هي دورية ومنظمة لأن دراسة الاحتياجات النابعة من وسط المجتمع لذلك يجب تسريع عملية تحديد المتطلبات، حيث يجب أن تكون الاجتماعات مدونة لغرض مسايرة الأوضاع في كل فترة زمنية حتى لا تتراكم وتتحول إلى ضغوطات ومشاكل.

السؤال: من خلال خبرتكم كيف ترون مستقبل الاستقلالية التنموية للبلديات؟

الجواب: تبقى البلديات بعيدة عن الاستقلالية التنموية نظراً لقلة التمويل الذاتي ونقص الإعانات وعدم كفايتها لتلبية وسد الحاجيات التنموية.

- الظروف السياسية والأمنية.
- عواقب جائحة كورونا وما خلّفته.
- نقص الاستمرارية في العمل التنموي.

السؤال: هل التعاون بين البلديات يعتبر سياسة ناجعة في ترسيخ التعاون التنموي وإخراج البلديات العاجزة من قوقعة التخلف إلى بنية تنموية ناجعة؟

الجواب: سياسة التعاون ما بين البلديات ليست شاملة لجميع المجالات وهي تشتمل على التعاون في إطار معين بتكاثف الجهود بما يتوفر من إمكانيات لكل بلدية لكنه لا يستوفي الوصول إلى بناء تنموي شامل وناجع لأن معظم البلديات تعاني العجز وتعتمد على إعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

السؤال: ما هي أبرز العقبات الإدارية أو التقنية التي تواجه مسار التنسيق بين البلدية والولاية في الواقع الميداني؟

الجواب: - عامل الوقت عند رقابة الميزانية المالية.

- المصالح التقنية عند مراقبة السير ودراسته.

- عدم سريان الأمور بشكل جيد من خلال عمليات الشباك الموحد.

المطلب الثاني:آليات التنسيق بين البلدية والولاية

تم العرض الميداني لواقع آليات التنسيق بين البلدية والولاية على مستوى بلدية برج بوعريريج

الآليات المالية:

***معايير توزيع المخصصات والأولويات التنموية:**

تخضع عملية الإستفادة من مخصصات الصندوق لمعايير دقيقة تراعي بين البعد الديموغرافي والإجتماعي والتقني.

- النتائج: يتم تحديد معايير الإستفادة بناءً على:

1. إحتياجات مناطق الظل.
2. نسبة السكان في المنطقة (المعيار الديموغرافي).
3. تحديد الإحتياجات الضرورية والمستعجلة خاصة في مجال التهيئة العمرانية والطرقات.

وهذا يعكس هذا التوجه سياسة الدولة في "الإنصاف الإقليمي" والعدالة التوزيعية، حيث يتم توجيه الدعم المالي لسد الفجوات التنموية في المناطق الأكثر حرماناً، مع التركيز على البنية التحتية كقاعدة أساسية للتنمية.

*** كفاية التمويل والعجز الهيكلي:**

كشفت المقابلة عن وجود فجوة بين متطلبات التنمية المحلية وحجم التدخل المالي للصندوق.

- أكد المبحوث أن إيرادات الصندوق لاتغطي حجم النفقات نظرا لكثرة المتطلبات، حيث أن عدد العمليات السنوية محدود جداً (لا يتجاوز 5 عمليات سنوياً).
- لذا تعاني البلديات من "محدودية التدخل المالي"، مما يجعل الصندوق أداة للدعم التكميلي أو الاستعجالي وليس حلا جذريا للعجز الهيكلي الدائم في الميزانية.

*** التدخل في الحالات الاستثنائية (إدارة الأزمات):**

يلعب الصندوق دور "صمام الأمان" المالي في الحالات غير المبرمجة مسبقاً.

- يتدخل الصندوق في حالات القوة القاهرة، الكوارث الطبيعية، والظروف الإجتماعية غير الملائمة (الإحتجاجات والإنتفاضات الشعبية).
- يبرز هنا الدور "الأمني والاجتماعي" للصندوق، حيث يساهم في الحفاظ على الإستقرار من خلال الإستجابة السريعة للأزمات التي تتجاوز القدرات المالية العادية للبلدية.

*** جدلية الاستقلالية المالية والتوجيه الولائي:**

أثيرت تساؤلات حول مدى تأثير هذه الإعانات على استقلالية القرار التنموي للبلدية حيث تبين أنه :

- لا يوجد إعتماد مفرط؛ فالبلدية تلجأ لخزينتها الخاصة عند نقص الإعانات هذا بالنسبة للبلديات الغنية كما لا يوجد توجيه مفروض من الولاية، بل يقوم الوالي بـ ترتيب الأولويات فقط.

وبالتالي تشير النتائج إلى وجود "تنسيق مؤسساتي" وليس تبعية مطلقة، حيث تحتفظ البلدية بهامش من المبادرة المالية رغم خضوع مقترحاتها لترتيب الأولويات على مستوى الولاية لضمان إنسجام السياسات التنموية.

*** التمويل التضامني (قفة رمضان والمدارس):**

قفة رمضان: تغطية كاملة من الصندوق لسنتين متتاليتين[1].

المدارس الإبتدائية: شهدت مساهمة الصندوق قفزة نوعية كما يوضح الجدول التالي و الدائرة النسبية:

الجدول رقم(2): مساهمة الصندوق في العمليات التضامنية و المدارس

السنة	نسبة مساهمة الصندوق في العمليات التضامنية و المدارس	الملاحظات التحليلية
2022	%0.96	مساهمة محدودة جدا
2023	%0.98	إستقرار في نسب التمويل
2024	%1.78	بداية المنحنى التصاعدي
2025	%13	قفزة نوعية كبيرة
2026	%21	توقعات بزيادة الإعتماد على الصندوق

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات السيد رئيس مكتب متابعة الميزانية بلدية برج بوعريريج

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مكتب متابعة الميزانية بلدية برج بوعريريج يوم 12 ماي 2026 على الساعة 11:20 صباحا بمكتبه.

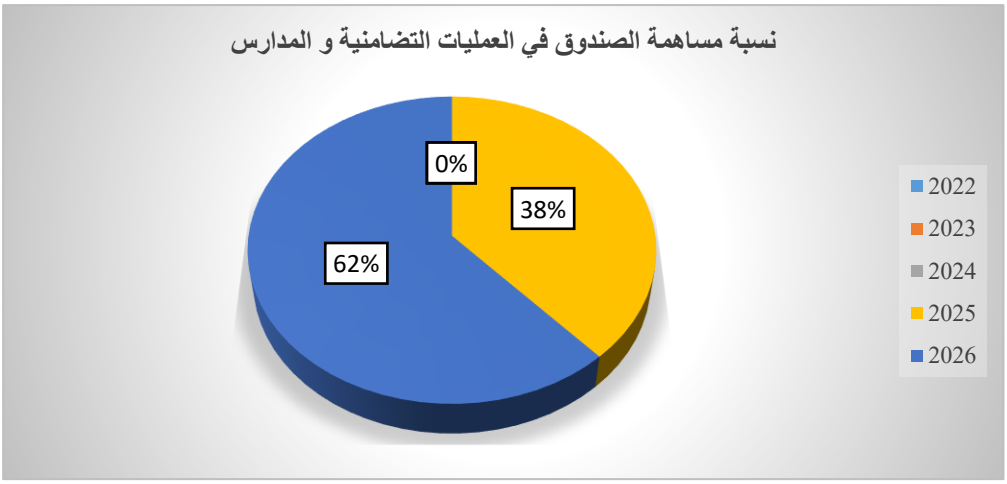

الإستنتاج: هذا التطور الرقمي يعكس تحولاً في أعباء التسيير، حيث أصبحت الدولة عبر الصندوق تتحمل جزءاً متزايداً من نفقات المدارس و العمليات التضامنية لتخفيف العبء المالي عن البلديات.

***الآليات التقنية: هندسة التنسيق التقني والمطابقة القانونية**

هنا تم توضيح حلقة الوصل بين البلدية (كصاحب مشروع) والولاية (كجهة وصية وتقنية).

النتائج الميدانية: التنسيق يتم عبر قنوات تقنية متعددة (أشغال عمومية، تعمير، مخابر) ويتُوجب محضر إستلام مؤقت يثبت المطابقة و هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3): التنسيق العمودي المتعدد

جهة التنسيق	طبيعة التدخل	المخرج القانوني
المصالح التقنية للولاية	الرقابة والمصادقة التقنية	تأكيد المطابقة للمواصفات
مكاتب الدراسات والمخابر	الخبرة الفنية والميدانية	تقارير الخبرة التقنية
البلدية (صاحب المشروع)	المتابعة الإدارية والمالية	محضر الإستلام المؤقت

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات السيد رئيس مكتب متابعة المشاريع لبلدية برج بوعريريج

وهذا ما يعكس مفهوم **"التنسيق العمودي المتعدد"**،فالعلاقة بين البلدية والولاية ليست مجرد علاقة تبعية إدارية، بل هي علاقة **"تكامل تقني"**، تعدد المتدخلين (مخبر، مكتب دراسات، فروع تقنية) يمثل صمام أمان لضمان جودة المنشآت العمومية، مما يقلل من مخاطر هدرالمال العام في مشاريع غير مطابقة للمواصفات[1].

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مكتب متابعة المشاريع لبلدية برج بوعريريج يوم 13 ماي على الساعة 8:30 صباحا بمكتبه.

*** آليات الرقابة على الإنجاز (الجودة والوتيرة):**

البحث في الوسائل التي تعتمدها الولاية للتأكد من سير المشاريع وفق المخططات الزمنية والتقنية.

- **النتائج الميدانية:** تعتمد الرقابة على مزيج من التقارير الدورية الورقية والخرجات الميدانية المباشرة.
- **الجدول رقم(4): آليات الرقابة على الإنجاز**

نوع الرقابة	الأداة المستخدمة ميدانياً	الهدف من الرقابة
رقابة مكتبية	التقارير والجداول الإحصائية	متابعة استهلاك القروض والآجال
رقابة ميدانية	الخرجات والمعاينة العينية	ضمان جودة المواد والأشغال

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات رئيس مكتب متابعة المشاريع لبلدية برج بوعريريج

نستنتج أن الجماعات المحلية تتبنى نظام **"المتابعة الآنية"**، استخدام "الجداول الإحصائية"يسهل عملية المقارنة بين المخطط والمنجز، بينما تمثل "الخرجات الميدانية" أداة ردع تقنية للمقاولات المنجزة، مما يساهم في رفع "وتيرة الإنجاز" وتفادي تراكم المشاريع غير المنتهية[1].

*** التحول الرقمي وعصرنة الإدارة (واقع الشباك الموحد)**

- يمثل "الشباك الموحد" حجرالزاوية في استراتيجية الرقمنة المحلية،حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيف الضغط البيروقراطي عن المواطن وتبسيط المسارات الإدارية المعقدة. ومع ذلك،لايزال "جزئيا"؛إذ يحتاج النظام إلى تحديثات تقنية مستمرة لضمان سلاسة تدفق المعلومات بين البلديات ومصالح الولاية. اللافت هنا هووجود "تخوفات" لدى المجتمع المدني،مما يعكس فجوة في الثقة الرقمية ناتجة عن عدم استقرارالخدمات أوبطء ظهورنتائجها الملموسة على أرض الواقع، وهوما يستدعي استراتيجية تواصلية أقوى لإشراك المواطن في هذا التحول.

***آليات تشاركية: واقع الديمقراطية التشاركية وإشراك المجتمع المدني**

الكشف عن مدى مساهمة المواطن والجمعيات في صنع القرار المحلي.

*** النتائج الميدانية:** إشراك المجتمع المدني لا يزال محدودا وجزئيا، حيث يتم في "بعض المشاريع فقط" كما هو موضح كالآتي:

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مكتب متابعة المشاريع للمصلحة التقنية لبلدية برج بوعريريج يوم 12 ماي 2026 على الساعة 11 صباحا بمكتبه.

الجدول رقم(5): مستويات المشاركة

مستوى المشاركة	الحالة الراهنة	العائق المرصود
الاستشارة	جزئية (بعض المشاريع)	غياب آليات دائمة للمشاركة
تحديد الأولويات	إداري بالدرجة الأولى	ضعف دور الشريك الاجتماعي

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات السيد الأمين العام لبلدية برج بوعريريج

تظهر هذه النتائج أن **"الديمقراطية التشاركية"**في الجماعات المحلية محل الدراسة لاتزال في مراحلها الأولى. الاقتصار على إشراك المجتمع المدني في "بعض المشاريع"يعني أن الإدارة لا تزال تحتفظ بسلطة القرار النهائية، مما يجعل المشاركة "صورية" أو "ظرفية" في كثير من الأحيان، وهو ما يتطلب مؤسسة هذه المشاركة قانونياً وإجرائياً[1].

***آليات قانونية:الإطار القانوني والآليات الإجرائية للرقابة**

تم التركيزعلى القواعد التي تحكم نفاذ مداولات المجلس الشعبي البلدي والمدة القانونية المرتبطة بها وفقاً لقانون البلدية11-10و هو كالتالي:

الجدول رقم(6): الآليات الإجرائية القانونية

المضمون الإجرائي	السند القانوني	الآلية الرقابية
المداولات تصبح نافذة بقوة القانون بعد 21 يوما من إيداعها لدى الولاية	المادة 56	النفاذ التلقائي
مداولات لا تنفذ إلا بقرار كتابي من الوالي(الميزانية، الصفقات ، التنازل العقاري)	المادة 57	المصادقة الصريحة

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات رئيس مكتب المداولات لبلدية برج بوعريريج

- **ملاحظة :** يبدأ حساب الآجال قانونيا من تاريخ "الإيداع الرسمي"،وهوإجراء جوهري لضمان إستقرارالمراكزالقانونية للبلدية.

*** نطاق الرقابة بين المشروعية والملائمة**

معرفة الحدودالفاصلة بين سلطة الوالي في الرقابة وإستقلالية المجلس الشعبي البلدي المنتخب.

- رقابة المشروعية **(Légalité)**: هي الأصل،وتعني تحقق الوالي من مطابقة المداولة للقوانين والأنظمةالمعمول بها.
- رقابة الملائمة**(Opportunité)**:هي الاستثناء،وتتعلق بتقديرجدوى القرارإدارياً،وهي سلطة تقديرية للمجلس المنتخب لايجوزللوالي التدخل فيهاإلابنص قانوني صريح.

[1]أجريت المقابلة مع السيد الأمين العام لبلدية برج بوعريريج يوم 11 ماي 2026 على الساعة 1:30 مساءا بمكتبه.

"الوالي يمارس دورالرقيب لضمان سيادة القانون،وليس دورالمديرالذي يحل محل المنتخبين في اختيارنوع المشاريع التنموية[1].

النظام القانوني للبطلان المطلق للمداولات

هنا تم عرض الحالات الجسيمة التي تجعل المداولة باطلة بطلاناً مطلقاً طبقاً للمادة59من قانون البلدية كالآتي:

الجدول رقم(7): حالات البطلان المطلق

التفسير القانوني	حالات البطلان المطلق
المداولات التي تمس بالدستور،رموز السيادة،أو وحدة الدولة	خرق الثوابت الوطنية
المداولات غير المحررة باللغة العربية باطلة بطلانا مطلقا	اللغة الرسمية
المداولات التي تخدم مصلح شخصية لأعضاء المجلس(الفساد الإداري)	تنازع المصالح

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات رئيس مكتب المداولات لبلدية برج بوعريريج

الأبعاد الوظيفية للرقابة (الحماية والضمان)

يحلل هذاالمحورالغاية من الرقابةالوصائية وأثرهاعلى أداءالمجالس البلدية.

1. الرقابة كحماية قانونية: تعمل الرقابة الوصائية كدرع واقٍ لرئيس المجلس البلدي من الوقوع في أخطاء إجرائية قد تعرضه للمساءلة القضائية.
2. الرقابة كضمانة مالية: الرقابة القبلية من طرف المراقب الميزانياتي تضمن سلامة صرف المال العام وتوافق الميزانية مع الأهداف الوطنية.
3. التوازن التنموي: الرقابة المتوازنة تضمن عدم انحراف الهيئات المحلية عن السياسة العامة للدولة مع الحفاظ على روح المبادرة المحلية.

المطلب الثالث:دورالتنسيق في تنفيذ المشاريع التنموية في الولاية

يلعب التنسيق دورا مهما في سير وتيرة المشاريع التنموية وتحسين الآداء لضمان تحقيق الأهداف و يظهر دور التنسيق في تنفيذ المشاريع التنموية من خلال مايلي:

* برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدية برج بوعريريج (2023-2025)

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل للبيانات المالية والعملياتية المتعلقة ببرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدية برج بوعريريج، وذلك للفترة الممتدة من 2023إلى 2025يستند التحليل

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مكتب المداولات لبلدية برج بوعريريج يوم 13 ماي على الساعة 10:00 صباحا بمكتبه.

إلى الجدول المالي والعملياتي المستخرج من الوثيقة المقدمة، ويهدف إلى تقييم مدى تنفيذ الإعتمادات المالية والتقدم المحرز في العمليات المسجلة[1].

يظهردعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال مجموعة من العمليات والإعتمادات المالية المخصصة لبلدية برج بوعريريج، وذلك للفترة الممتدة من 2023إلى 2025 .

الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(8): العمليات و الإعتمادات المالية المخصصة لبلدية برج بوعريريج(2023-2025)

السنة	نسبة الاستهلاك (%)	المبلغ المستهلك(دج)	المبلغ الملتزم به (دج)	مبلغ الاعتمادات المالية (دج)
2023	99.51%	146,969,939.34	146,969,939.34	147,689,000.00
2024	91.89%	68,542,539.18	71,503,822.51	74,591,000.00
2025	74.46%	133,337,828.44	173,755,895.42	179,061,000.00
المجموع	**86.92%**	**348,850,306.96**	**390,022,932.22**	**401,341,000.00**

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات السيد رئيس مكتب المتابعة لمصلحة الصفقات العمومية لبلدية برج بوعريريج

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج 401,341,000.00دينار جزائري على مدى السنوات الثلاث .كانت سنة 2025هي الأعلى من حيث الاعتمادات المخصصة (179,061,000.00 دج)، تليها 2023، ثم 2024التي شهدت أقل تخصيص (74,591,000.00دج.

المبلغ الملتزم به: بلغ إجمالي المبلغ الملتزم به 390,022,932.22دج، وهو ما يمثل نسبة عالية جداً من الاعتمادات المخصصة، مما يدل على فعالية في عملية الالتزام بالميزانية.

وصل إجمالي المبلغ المستهلك إلى 348,850,306.96دج.

بلغت نسبة الاستهلاك الإجمالية .86.92%كانت سنة 2023هي الأكثر كفاءة بنسبة استهلاك بلغت 99.51%، تلتها 2024بنسبة .91.89%بينما شهدت سنة 2025إنخفاضا ملحوظا في نسبة الإستهلاك لتصل إلى 74.46%، مما قد يشير إلى تحديات في تنفيذ العمليات أو صرف المبالغ الملتزم بها في تلك السنة ،الجدول الآتي يوضح ذلك:

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مكتب المتابعة لمصلحة الصفقات العمومية لبلدية برج بوعريريج يوم 13 ماي على الساعة 1:00 بمكتبه.

الجدول رقم(9): العمليات لبلدية برج بوعريريج (2023-2025)

السنة	عدد العمليات المجموع	عدد العمليات المغلقة	عدد العمليات المستلمة	عدد العمليات المنتهية	عدد العمليات في طور الإنجاز	عدد العمليات المسجلة
2023	06	06	06	06	//	06
2024	06	06	06	06	//	06
2025	12	06	09	09	02	12
المجموع	24	18	21	21	02	24

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على رئيس مكتب المتابعة بمصلحة الصفات العمومية لبلدية برج بوعريريج

بلغ إجمالي العمليات المسجلة 24عملية على مدى السنوات الثلاث .شهدت سنة 2025العدد الأكبر من العمليات المسجلة بـ 12عملية، مقارنة بـ 6عمليات لكل من 2023 و2024 .

العمليات المنتهية والمستلمة والمغلقة: في عامي 2023و 2024: كانت جميع العمليات المسجلة 6 عمليات قد انتهت واستلمت وأغلقت، مما يدل على كفاءة عالية في إنجاز العمليات،في عام 2025: من أصل 12عملية مسجلة، انتهت 9عمليات وإستلمت 9عمليات، بينما أغلقت 6عمليات فقط .هذا يشير إلى وجود 3عمليات منتهية ومستلمة لم يتم إغلاقها بعد في عام 2025.

العمليات في طور الإنجاز: في عام 2025، هناك عمليتان (02)لا تزالان في طور الإنجاز، بينما لم تكن هناك أي عمليات في طور الإنجاز في عامي 2023و 2024.

العمليات المتوقفة وغير المنطلقة: لم تسجل أي عمليات متوقفة أو غير منطلقة خلال الفترة المذكورة، وهو مؤشر إيجابي على استمرارية العمل وعدم وجود عوائق كبيرة.

*خلا ل سنة 2022 كانت العمليات منعدمة تظرا لمخلفات جائحة كورونا.

-كفاءة مالية عالية في سنة 2023 و 2024:أظهرت السنتان الأوليان كفاءة ممتازة في استهلاك الاعتمادات المالية وإنجاز العمليات .حيث بلغت نسب الاستهلاك أكثر من 90%، وتم إغلاق جميع العمليات المسجلة.

-تحديات في 2025: شهدت سنة 2025زيادة في عدد العمليات المسجلة، ولكنها واجهت تحديات في نسبة الاستهلاك التي انخفضت إلى .74.46%كما أن هناك عمليتين في طور الإنجاز و 3عمليات منتهية ومستلمة لم يتم إغلاقها بعد، مما قد يؤثر على الأداء العام للبرنامج في تلك السنة.

- عدم وجود عمليات متوقفة أو غير منطلقة يعكس إدارة جيدة للمشاريع وعدم وجود مشاكل جوهرية تعيق البدء أو الاستمرار في العمليات.

- حوكمة التخطيط المحلي ومعايير انتقاء المشاريع.

وهذا من خلال "المرحلة القبلية"لإعداد المخطط البلدي للتنمية (PCD) وآليات المفاضلة بين المشاريع.

النتائج الميدانية: يتم إعداد المشاريع من طرف البلدية عبر لجان متخصصة، مع إعتماد معيار"الأولوية"كقاعدة أساسية للإختيار و هو كالتالي:

الجدول رقم(10): عمليات التخطيط في بلدية برج بوعريريج

المتغير الرقابي	الآلية المعتمدة	الفاعلون المشاركون
طريقة الإنتقاء	الدراسة التقنية والإجتماعية	اللجان المتخصصة بالبلدية
معيار التفضيل	الترتيب حسب الأولويات	الأطراف المعنية بالمشاريع
الهدف من الإجراء	عقلنة الموارد المالية	المجلس الشعبي البلدي

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات إطارات وموظفي بمديرية الإدارة المحلية لولاية برج بوعريريج

تظهر النتائج أن عملية التخطيط في البلدية محل الدراسة تخضع لـ **"العقلانية الإدارية"**،حيث يتم تمرير المشاريع عبر لجان تقنية لضمان موضوعية الاختيار. إن إشراك "الأطراف المعنية"في هذه المرحلة يشير إلى محاولة لتقليل الصراعات حول توزيع المشاريع، إلا أن مصطلح "الأولوية"يظل بحاجة إلى مؤشرات كمية دقيقة لضمان عدم خضوعه للضغوطات المحلية[1].

* تقييم الأثر التنموي وقياس الأداء السنوي يتعلق بكيفية قياس مدى نجاح المشاريع في تحقيق التنمية الفعلية في نهاية السنة المالية.

النتائج الميدانية: يتم التقييم بناءً على "تحقيق الأهداف" ومدى "رضا المجتمع" عن خدمات المقدمة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): معايير تقييم الأثر التنموي و قياس الأداء السنوي

معيار التقييم	الفترة الزمنية	الغاية من التقييم
رضا المجتمع	نهاية السنة المالية	قياس الأثر الاجتماعي للمشاريع
تحقيق الأهداف	دوري وسنوي	قياس كفاءة التسيير المحلي

الجدول من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج بوعريريج

يشير التوجه نحو "رضا المجتمع"إلى الانتقال من **"إدارة الوسائل"** إلى **"إدارة النتائج"**، هذا التحول يعد مؤشراً إيجابيا على أن البلدية بدأت تدرك أن الهدف من المشروع ليس "الإنفاق" بل"الإشباع التنموي"لحاجات المواطنين، و هو ما يتماشى مع مبادئ الحكومة المحلية الحديثة[1].

وهناك بعض المشاريع التنموية في الولاية :

قطاع التعمير و الهندسة المعمارية و البناء"تهيئة حضرية: إصلاح الطرقات (الجباس)"

قطاع التجهيزات العمومية"تهيئة المصلحة البيومترية حي 1008 مسكن"

إنجاز نقب بغابة بومرقد (الحصة01)

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج بوعريريج يوم 12 ماي 2026 على الساعة 9:00 بمكتبه.

المبحث الثالث:معوقات التنسيق وآفاقه المستقبلية

يعتبر التنسيق عملية إدارية وتنظيمية مهمة لنجاح أي منظمة أو مشروع فهويهدف إلى تحقيق التجانس والتكامل بين الوحدات والأنشطة لتحقيق أهداف مشتركة سواءا داخل المنظمة أوعلى مستوى الجهة المحلية وحتى على المستوى الوطني ومع كل هذا فالتنسيق يواجه جملة من التحديات تنشأ من طبيعة نظام الحكم وغياب الرؤى الموحدة وتركيبة الهياكل التنظيمية والاختصاصات المتقاطعة مما يتطلب تبني استراتيجيات فعالة لضمان تنسيق موحد والتطلع لآفاق جديدة واعدة لتحسين جودة وكفاءة العمل الإداري الجماعي.

المطلب الأول:معوقات التنسيق

يواجه التنسيق مجموعة من المعوقات المختلفة سواءا هيكلية أوبشرية أوتقنية والتي تؤدي إلى تعقيد التنظيم وتحول دون سلاسة تبادل المعلومات وفتور عملية الإتصال بين الوحدات المختلفة من خلال هذا المبحث سنعرض أهم المعوقات التي تواجه التنسيق المحلي.

المعوقات الإدارية:

العقبات الميدانية والبيروقراطية الهيكلية يواجه مسارالتنسيق بين البلدية والولاية جملة من المعوقات التي تعطل تنفيذ المشاريع،وتتصدر"البيروقراطية" و"غياب الرقابة الميدانية" هذه القائمة "فعامل الوقت" يضيع في متاهات الإجراءات الشكلية واعتراضات المصالح التقنية التي تفتقرأحيانا للمرونة والمواكبة. تضاف إلى هذه العقبات الداخلية عوامل خارجية وظرفية، مثل نقص الاستمرارية في العمل التنموي وتأثيرات الأزمات الصحية (جائحة كورونا) والظروف السياسية،مما يخلق حالة من التذبذب في تنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي[1].

*هيمنة ممثلي السلطة المركزية محليا على الهيئات المحلية ويبدو ذلك من خلال استحواذ الأجهزة الإدارية الممثلة للسلطة المركزية في قانون الجماعات المحلية على صلاحيات واسعة مقابل المخولة للهيئات المنتخبة للبلدية ورؤساء هيئاتها التنفيذية فمثلا :إسناد تحضير مشروع الميزانية البلدية إلى الأمين العام للبلدية دون رئيس البلدية ،وكذلك إعطاء الوالي وورئيس الدائرة الأولوية في تحديد أولويات التنمية المحلية على مستوى البلديات .

*قلة الموارد البشرية المؤهلة يعني نقص الكفاءات الفنية بحيث تفتقر الهيئات المحلية إلى مهندسين مؤهلين لإعداد دراسات مشاريع متكاملة تتوافق مع المعايير المتفق عليها مما يؤدي إلى رفض الملفات وتأخر إنجازها وتراجع الإنتاجية ,زيادة العبىء على الموظفين الموجودين مما يؤدي إلى الإرهاق وقلة المردود الوظيفي.

---

[1] من خلال نتائج الدراسة الميدانية و منتدى ستار تايمز في التنمية المحلية، **" الإجتماعات الإدارية أداة فعالة لتنسيق الجهود و تحقيق الأهداف المشتركة"** متاح على الأنترنت، تاريخ الإطلاع:05 جوان 2026.

المعوقات المالية:

معوقات التمويل الإضافي فالصعوبة الرئيسية تكمن في قلةالتمويل و ضعف الجبايةالمحلية فالتحدي الأكبر للبلدية هو "ضعف الموارد الذاتية"، مما يجعلها في حالة إستجداء دائم للإعانات الخارجية، وهو ما يستدعي إصلاحاً لمنظومة الجباية المحلية.

معضلة الاستقلالية المالية والتعاون بين البلديات،حيث أن صعوبة تحقيق "استقلالية تنموية" حقيقية للبلديات في ظل الوضع الراهن تعاني البلديات من عجزهيكلي ناتج عن قلة التمويل الذاتي وضعف الموارد المحلية،مما يجعلها مرتهنة بشكل شبه كلي لإعانات الدولة (صندوق الضمان والتضامن)، أما سياسة "التعاون بين البلديات"فرغم كونها فكرة طموحة لترسيخ التضامن،إلاأنها تظل محدودة الأثروغيرشاملة، كونها تقوم على تجميع "إمكانيات محدودة" أصل ألبلديات تعاني أغلبهامن العجز،مما يجعلهاعاجزة عن إخراج البلديات الضعيفة من قوقعة التخلف التنموي

*الضغوط المفروضة من طرف السكان بسبب عدم تقبل بعض القرارت المتعلقة باستغلال الممتلكات والمرافق العامة .

*غياب قاعدة بيانات شاملة ومحدثة حول جميع الممتلكات المادية والمالية والبشرية للتحكم فيها .

*إختلاف التوجهات السياسية بين المنتخبين المحليين في البلديات والمسؤولين المعينين في الولاية هذا يعرقل التعاون ةالتجانس وتوحيد الرؤى.

*غياب قنوات الإتصال الفعال يعيق تدفق المعلومات الضرورية الذي يؤذي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة وغير ملائمة.

*سيادة الثقافة التنظيمية التي تفتقرإلى الإنفتاح والتعاون يعيق التنسيق المطلوب مما يؤثر على التعاون بين الفرق.

*المقاومة للتغيير داخل المؤسسة بما أن التنسيق يشجع على تبادل المعلومات والخبرات والإستفادة كل طرف من الآخر وهذا مايحدث تحديد في المعلومات وهذه المقاومة تمنع كل جديد وتغيير.

*تعطيل إصلاح المالية المحلية تأخر الإصلاحات الهيكلية المالية المحلية الذي تواجه ضغوطات التسيير.

*تعقد الهياكل التنظيميةالهياكل التنظيمية الحالية قد تكون غير مرنة مما يعيق سرعة وتدفق المعلومات[1].

[1] جرابي يوسف و آخرون ،**"معوقات رئيس المجلس الشعبي البلدي"**، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية ،المجلة 08، العدد 3 السنة (2025)،ص ص607-610.

المطلب الثاني:آفاق التنسيق

تعتمد الإدارة استراتيجيات متنوعة لضمان التنسيق الفعال من أجل تحقيق أهدافها بكل كفاءة وفعالية ويظهر ذلك من تعدد المهام والجهات والأفراد ويتم تبادل المعلومات وتقليل التعارض وبناء قنوات إتصال فعالة ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد طرف ووسائل مختلفة مثل:

-الرقمنة وآليات الإدارة الإلكترونية (التحول الرقمي):هو إستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية في مختلف مجالات الإدارة لتحويل المهام والخدمات إلى رقمية تعتمد على البرامج والتطبيقات بدلا من الطرق التقليدية الورقية فقد زاد استخدام التحول الرقمي أكثر منذ سنة 2020 أكثر نتيجة لما فرضته جائحة كورونا .وهذا كله بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية بتسريع العمليات الإدارية

-تعزيز القدرة التنافسية وتقديم خدمات أكثر تخصص

- إتخاذ القرارات المبنية على البيانات واستخدام التحليلات المتطورة خاصة في تنظيم الميزانيات تحليل التكاليف وتعديل نسب النفقات

- التنسيق عبر القيادات الإدارية:هذا الأسلوب يعتمد على القادة والمديرين كحلقة وصل رئيسية لتوحيد جهود الادارات المختلفة من خلال تفويض السلطة والتوجيه المباشر وتدفق المعلومات لتحقيق الأهداف العامة وذلك ب:توحيد الرؤية اعلام القائد الإداري الاهداف إلى جميع الوحدات الإدارية لضمان عمل الجميع في نفس الإتجاه.

التوجيه المباشر :تدخل القائد الإداري في حل المشكلات حال حدوثها

الإتصال الفعال الذي يسهل التدفق السريع للمعلومات أفقيا بين الإدارات وعموديا بين المستويات التنظيمية

- الإجتماعات الدورية والمراجعة:تعتبرالإجتماعات إحدى الأدوات التنظيمية التي تجمع بين الأفراد وتنسيق جهودهم لتحقيق اهداف مشتركة فهي ليست مجرد جلسات رسمية تعقد في قاعات مغلقة بل هي فضاء للحوار والتفاهم وتبادل الآراء فمن خلالها يتقابل المسؤولين والموظفين لمناقشة المشكلات وإقتراح الحلول إضافة إلى توزيع المهام بما يضمن سير العمل بكل إنسجام.فالاجتماع يعتبر لحظة تواصل مباشر فهو يساهم في تقليل الفجوة بين الرئيس والمرؤوسين كما يعزز روح الإنتماء والشعور بالمسؤولية الجماعية.

فمن خلال الإجتماعات توحد الرؤية ،كما يعتبروسيلة للتخطيط الفعال وتعزيز التواصل المباشر والشفوي وتبادل الأفكار بشكل فوري وأداة لحل المشكلات المختلفة .تنظيم الوقت وزيادة الكفاءة ،كما انها محرك للإبتكارمن خلال تقديم أفكار وتطويرها وتحويلها ألى مشروع عمل.الاحتماعات أداة للتقييم المستمر من خلال مراجعة مراحل الانجاز وتحديد الصعوبات التي تواجههم وبالتالي يمنع تراكم الأخطاء والمحافظة على جودة العمل .

–استخدام المراجع الوطنية:ويقصد بها القوانين واللوائح والسياسات ومختلف الأدلة التنظيمية المعتمدة من طرف الدولة هذه المراجع تستخدم كإطارعمل موحد الذي يضمن انسجام القرارات وتوحيد الإجراءات ومنع التعارض والتداخل بين مختلف الهيئات والغدارات العمومية وتتضمن هذه المرجعيات :النصوص القانونية والتشريعات ويقصد بها القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية التي تحدد صلاحيات ومهام كل نوع من الإدارة.

-الوثائق والأدلة الإجرائية الموحدة والتي بدورها توضح خطوات إنجاز المعاملات بهدف ربح الوقت وتوفير الجهد.

- المخططات والهياكل التنظيمية الرسمية التي تبين السلطة المسؤولة من أجل تدفق المعلومات بسهولة .

السياسات العامة للدولة وأهدافها وهي الرؤى والخطط الإستراتيجية التي توحد جهود المؤسسات ككل لتحقيق التنمية الشاملة.

الآفاق المستقبيلة : بما أن التنسيق هو العنصر الاستراتيجي ضمن سياسات الإدارة العامة والتنمية مستقبلا لضمان صنع قرارت أكثر إستباقية وفعالية من أجل مواجهة التحديات والصعوبات لهذا وجدت عدة آفاق تجعله يحقق التكامل بين القطاعات ووالمؤسسات[1].

- تعزيز التنسيق بين الهياكل المركزية والمحلية:ويقصد بها الإتصال والتكامل الدائم والمستمر بين الإدارة المركزية أو الهيئات العليا والجهات التنفيذية في الولايات والبلديات وذلك بهدف منع الإزدواجية والتضارب .

تمكين الهياكل المحلية من نقل الإحتياجات بسرعة إلى الإدارة المركزية وهذا مايتيح تكييف القرارات مع الوضع الميداني.

-تحديد المسؤوليات والأدوار بوضوح حيث أن الأدارة المركزية تقوم بالتخطيط وتوفيرالميزانيات وتولي الهيئات المحلية عملية التنفيذ.

-ممارسة الرقابة مما يعزز الإستغلال الأمثل للموارد وتوفير الجهد والوقت.

-التنسيق العملياتي المشترك في إدارة الأزمات:أن التعاون المشترك بين القطاعات المختلفة في مجال مواجهة وتسيير الأزمات يحقق ما يحققه التخطيط المسبق لمواجهة هذه الأزمات ،كما أن إستخدام التكنولوجيا والدعم المالي يزيد من التحكم والسيطرة على كل موقف أزموي والتنسيق بين أجهزة الدولة من الأسس الرئيسية لنجاح خطة التصدي للازمات وتوفير المعلومات الصحيحة عن الموقف وضمان عدم التعارض والتداخل والإزدواجية أثناء عملية التنفيذ بما يحقق الهدف من الخطة بأقل الموارد وأفضل أسلوب آداء .

[1] فريدة بوبكري ،**"التنسيق العملياتي المشترك لإدارة الأزمات في الإدارة المحلية الجزائرية"**، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 06، العدد 2،سنة (2024) ،ص 49.

- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل:إن تقسيم المهام يحول إلى حالة من التخصص في وسط الموارد البشرية العاملة داخل المنظمة فمبدأ التخصص يكسب المهارة والتجربة الفائقة بسبب التكرار في الممارسة مما يؤدي إلى تنسيق متكامل دقيق ويضمن ميزة تنافسية .

-يؤدي إلى سهولة آداء الموارد البشرية العاملة داخل المنظمة

- إكساب المهارة الفنية في لافراد المنظمة عن طريق تكرار العمل مما يؤدي إلى الدقة والجودة .

- يؤدي إلى زيادة الإستثمار في جلب المعدات والآليات الحديثة والمتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وهذا ينعكس على الوضع المعنوي للأفراد داخل المنظمة.

- يدي إلى تحقيق التنسيق المطلوب والتناغم والتعاون بين مختلف الوحدات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية بدوره يحقق التكامل بين مكونات وأقسام المنظمة وتحقيق رؤيتها وأهدافها الإستراتيجية.

-يؤدي إلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المنظمة بحيث يتيح لهم التعبير عن كفاءاتهم ومهاراتهم وخبراتهم.

نتائج الدراسة:

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة ،حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع والمتعلقة بكل من مفهوم الجماعات المحلية ومفهوم الاتنسيق الإداري وكذا مفهوم التنمية المحلية ،باعتبارها الركائز النظرية التي تقوم عليها الدراسة .

لتتضح في نهاية الفصل أن فعالية التنمية المحلية ترتبط بدرجة كبيرة بوجود تنسيق محكم ومستمر بين مختلف هيئات الحكم المحلي ،لاسيما الولاية والبلدية.

- ومن أبز الإستنتاجات التي تم التوصل إليها مايلي:

-تشكل الولاية والبلدية ركيزتين أساسيتين في تجسيد السياسة التنموية المحلية

-يعد التنسيق الإداري ضرورة حتمية لضمان تكامل الأدوار والإختصاصات بين مختلف الجماعات المحلية.

-ترتبط التنمية المحلية اتباطا وثيقا بمدى فعالية التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين

-تؤكد المقاربات الحديثة أن التنسيق يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد إبراز الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ،سيتم في الفصل الثني تناول أبرز الآليات التي تحكم عملية التنسيق بين الولاية والبلدية في الواقع العملي.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى واقع التنسيق بين الولاية والبلدية في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال دراسة الأطار القانوني والتشريعي النمظم للعلاقة بينهما ،وكذلك مختلف الآليات المعتمدة لتجسيد التنسيق في الممارسة العملية .وقد تبين أن المشرع الجزائري أرسى جملة من النصوص القانونية التي تحدد إختصاصات كل من البلدية والولاية وتؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق بينهما .

كما أبرز الفصل أن التنسيق بين الولاية والبلدية يتجسد من خلال عدة آليات أهمها :الإجتماعات الدورية واللجان المشتركة وتبادل المعلومات والمتابعة المشتركة للمشاريع التنموية ،إضافة إلى آليات الرقابة والموافقة الإدارية والمالية بما يضمن تحقيق تنمية محلية مستدامة ومن أهم الإستنتاجات التي خلص إليها الفصل نذكر مايلي:

-يوفر الإطار القانوني الجزائري أسسا تنظيمية تسمح بتجسيد التنسيق بين الجماعات المحلية

-يساعد التنسيق الفعال على ترشيد النفقات العمومية والإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة

-تساعد آليات التنسيق في تحسين تنفيذ البرامج والمشاريع التنوية على المستوى المحلي.

وبعد دراسة واقع التنسيق بين الولاية والبلدية من الناحية النظرية والقانونية ،سنتطرق في الفصل الثالث إلى واقع هذه الآليات ميدانيا على مستوى بلدية برج بوعريريج.

توصلت هذه الدراسة في أبعادها الثلاثة(الإدارية ، القانونية و المالية) من خلال تقاطع و تقييم المعطيات الميدانية و النصوص التشريعية،إلى أن منظومة التسيير المحلي للجماعات المحلية (البلديات) محكومة ببنية رقابية و تقنية متينة ودعم مالي تضامني مستمر.إلا أنها تواجه تحديات هيكلية و إجتماعية تحول دون تحقيق إستقلالية تنموية كاملة و مستدامة و يمكن بلورة النتيجة العامة في المحاور الإستراتيجية التالية:

1 – عقلانية التخطيط و التحول نحو "إدارة النتائج"

العدالة التوزيعية و الإنصاف الإقليمي : تخضع عملية إعداد المخططات البلدية للتنمية pcd لمعايير موضوعية و عقلانية إدارية ترتكز على فكرة "الأولويات" و هو ما يتطابق نسقيا مع المعايير المعتمدة من طرف صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية fccl ، و الذي يوجه مخصصات الإستثنائية لإنصاف "مناطق الظل" و المناطق الأكثر حرمانا بناءا على المؤشرات الديموغرافية و الإحتياجات المستعجلة في البنية التحتية.

مؤشرات الأداء التنموي: بدأت الإدارة المحلية تتحول تدريجيا من "إدارة الوسائل و الإنفاق" إلى "إدارة النتائج" من خلال إعتماد "رضا المجتمع" كأداة لقياس كفاءة التسيير السنوي. و يظهر هذا التوجه جليا في تحمل الدولة أعباء متزايدة لتمويل المدارس الإبتدائية عبر الصندوق. و التي سجلت فقرة نوعية تصاعدية من 0.96% عام 2022 لتصل إلى نسبة متوقعة تعادل 21 % في عام 2026، بهدف تخفيف النفقات الإجبارية عن كاهل البلدية و توجيه فوائضها نحو التنمية المحلية.

2- الإدارة المحلية تعيش "فجوة هيكلية"؛ حيث توجد إرادة تنظيمية (عبر الرقمنة والاجتماعات الدورية) ولكنها تصطدم بواقع مالي ضعيف (عجز البلديات) وواقع إداري متصلب (بيروقراطية واعتراضات تقنية). هذا التباين يجعل التنمية المحلية عملية "رد فعل" على الأزمات بدلاً من كونها "فعل استباقي" مخطط له.

3- التوازن الدقيق بين الرقابة الوصائية و الإستقلالية التنموية :

الرقابة كآلية حماية لا كأداة قيد: أثبتت الدراسة أن الرقابة الوصائية الممارسة من طرف الوالي (رقابة المشروعية) أو المراقب الميزانياتي. لا تشكل عائقا بيروقراطيا أمام التنمية، بل تعمل كدرع واقي لحماية المنتخبين المحليين و رؤساء المجالس من الوقوع في أخطاء إجرائية أو مالية قد تعرضهم للمساءلة القضائية.

الهامش التنموي و المبادرة المحلية: تبين ميدانيا عدم وجود ، حماية مطلقة للولاية أو إعتماد مفرط على إعانتها، فالبلدية تلجأ لخزينتها الخاصة عند نقص الدعم ، كما أن دور الوالي يقتصر على "ترتيب الأولويات".

لضمان إنسجام السياسات التنموية دون التدخل في "رقابة الملائمة" التي تظل سلطة تقديرية حصرية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب.

4- التكامل التقني و المالي كصمام أمان للمرفق العام:

جودة المنشآت و حماية المال العام: يمثل التسيق العمودي المتعدد بين البلدية و الولاية (عبر مكاتب الدراسات، المخبر، والمصالح التقنية للولاية) صمام أمان تقني يضمن مطابقة المشاريع للمواصفات المعيارية و الحد من هدر المال العام.

إدراة الأزمات و الإستقرار الإجتماعي: يبرز صندوق الضمان و التضامن fccl ك"صمام أمان مالي"ذا بعد أمني و إجتماعي، من خلال تدخله السريع و الفعال لتغطية العجز المالي الحاد في الحالات الإستثنائية و الظروف الطارئة (كالقوة القاهرة، التدخلات الإجتماعية، و البرامج التضامنية مثل قفة رمضان) التي تتجاوز القدرات المالية العادية للبلدية.

التنسيق المؤسساتي ومنهجية التخطيط التنموي تتميزالعملية التنموية،حسب المقابلة،بوجودهيكل تنظيمي يعتمدعلى "الدورية" في الاجتماعات التنسيقية،وهي نقطة قوةتشيرإلى رغبة في التخطيط المستدام بدلاًمن التدخلات الظرفية. تكمن القيمةالمضافة في هذاالتنسيق في كونه ينطلق من "الاحتياجات القاعدية" للمجتمع. إلاأن العائق الجوهري يظهرفي "بطء تحديد المتطلبات" وصياغتها الإدارية،ممايؤدي إلى ضياع الوقت وتراكم الانشغالات التي تتحول بمرورالزمن إلى ضغوطات إجتماعية ومشاكل ميدانية معقدة، مما يبرزالحاجة إلى نظام رقابة ومواكبة أكثرسرعة وفعالية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد آليات التنسيق بين البلدية والولاية الركيزة الأساسية لضمان نجاح المشاريع التنموية وتحدي الصعوبات الإدارية وتقديم خدمات عمومية فعالة تدفع عملية التنمية المحلية وترتقي لتطلعات المجتمع المحلي ،فتحقيق التنمية المحلية لم يعد مسؤولية أحادية تقع على عاتق البلدية بل أصبح يتطلب بناء شبكة من العلاقات التنسيقية والتشاركية مع مختلف الفاعلين ،فتفعيل هذه الآليات أصبح ضرورة حتمية لتجاوز العقبات الهيكلية والمادية فالتنسيق الفعال يحرر الإدارة المحلية من القيود البيروقراطية ويمنع تضارب المصالح ويحفز مبدأ الشفافية ويوحد الرؤى فآليات التنسيق ليست مجرد إجراءات إدارية شكلية بل هي ثقافة مؤسسية يجب ترسيخها وتطويرها فالإستثمار في هذه الآليات هو بناء إدارة محلية قوية قادرة على تحويل التحديات الإقتصادية والإجتماعية إلى فرص حقيقية للتنمية المحلية الشاملة.

ويمكن إستخلاص أهم نتائج وتوصيات دراستنا في النقاط التالية:

- لتفعيل نموذج الحكومة المحلية و تطوير أداء المرفق العام، توصي هذه الدراسة بضرورة الإنتقال بالبلدية من حالة "الإستجداء المالي و الرقابة الإدارية المغلقة" إلى "نموذج الإستدامة المالية و الشراكة المجتمعية". و يتحقق ذلك عبر محورين :

أولا : إصلاح جذري لمنظومة الجباية المحلية لتعزيز الموارد الذاتية و تحقيق إستقلالية مالية حقيقية للبلدية.

ثانيا: ترسيخ الديمقراطية التشاركية قانونيا و إجرائيا لتحويل التنسيق من إجراء إداري فوقي إلى عملية تشاركية منفتحة يكون فيها المواطن و المجتمع المدني شريكا فاعلا في التخطيط، الرقابة و تقييم الأثر التنموي.

تحويل التحديات إلى فرص نجاح، و يتحقق ذلك عبر مجالات:

*في مجالات لرقمنة وعصرنة الإدارة

التحديث التقني المستمر: الانتقال من مجرد "رقمنة الإجراءات" إلى بناء نظام معلوماتي متكامل يضمن تدفق البيانات لحظيا بين البلدية والولاية دون انقطاع.

تعزيزالثقة الرقمية: تنظيم حملات إعلامية ولقاءات مع المجتمع المدني لشرح فوائد الشباك الموحد وتقليل "التخوفات" من خلال إبراز نتائج ملموسة (تقليص مدة معالجة الملفات).

* في مجال التمويل والاستقلالية

تنويع الموارداالمالية: البحث عن آليات لخلق ثروة محلية (مثل الاستثمار في ممتلكات البلدية أو الشراكات مع القطاع الخاص) لتقليل التبعية المطلقة لإعانات الدولة.

تطويرسياسةالتعاون البيني: تحويل التعاون بين البلديات من مجرد "تشارك في الوسائل" إلى "مشاريع تنموية مشتركة" تخلق قيمة مضافة وتساهم في امتصاص العجز بشكل جماعي.

* في مجال التنسيق والمتابعة الميدانية

- تفعيل الرقابة الميدانية: استبدال الرقابة الإدارية المكتبية بزيارات ميدانية دورية ومواكبة مستمرة للمشاريع لتجاوز اعتراضات المصالح التقنية في حينها.

تسريع صياغة المتطلبات: اعتماد "نماذج قياسية" لتحديد الاحتياجات التنموية لتقليص وقت الدراسة وضمان عدم تراكم الملفات وتحولها إلى ضغوطات اجتماعية.

*في مجال الاستمرارية الإدارية

مؤسسة العمل التنموي: ضمان استمرارية المشاريع والخطط التنموية بغض النظر عن الظروف السياسية أو تغير الأفراد، من خلال وضع "خارطة طريق تنموية" ملزمة تقنيا وإداريا.

والتنسيق الدوري) وبين الواقع المالي والإداري المتصلب. النجاح في المستقبل يعتمد بشكل جذري على فك الارتباط المالي بالمركز،وتفعيل الرقابة الميدانية الحقيقية ، وتحويل "الشباك الموحد" من مجرد إجراء إداري إلى بيئة رقميةمتكاملة تضمن سرعة القراروالنجاعة التنفيذ.

* مراجعة أداء :2025 يوصى بإجراء مراجعة تفصيلية لأسباب انخفاض نسبة الإستهلاك في عام 2025، والتحقق من حالة العمليات التي لم يتم إغلاقها بعد.

تحسين متابعة العمليات: تعزيز آليات متابعة العمليات لضمان إغلاقها في الوقت المناسب بعد الانتهاء والاستلام، خاصة في السنوات التي تشهد زيادة في عدد العمليات.

تحليل العوائق المحتملة: دراسة أي عوائق محتملة قد تكون أثرت على سرعة الإنجاز أو الاستهلاك في عام 2025، لضمان عدم تكرارها في المستقبل.

*خلصت الدراسة الميدانية إلى أن صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية يمثل ركيزة أساسية لتمويل بلدية برج بوعريريج، خاصة في الشق التضامني والطارئ، إلا أن تحقيق استقلالية مالية حقيقية يتطلب تفعيل آليات الجباية المحلية وتوسيع نطاق العمليات التنموية التي يغطيها الصندوق.

و أن برنامج دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية لبلدية برج بوعريريج أداءً جيداً في إدارة الإعتمادات المالية وتنفيذ العمليات خلال الفترة 2025-2023، مع كفاءة ملحوظة في عامي 2023و 2024ومع ذلك، تتطلب سنة 2025إهتماماً خاصاً لمعالجة التحديات المتعلقة بنسبة الاستهلاك وإغلاق العمليات لضمان تحقيق الأهداف الموجوة من البرنامج بشكل كامل،ويبقى عام 2026 بين ضيق التمويل المحلي وبين معيقات العمليات غير المغلقة إلا انه لم يتم بعد تقييم الاثر التنموي السنوي لهذه السنة الذي يكون دائما مع مشارف نهاية السنة الجارية.

ملخص الدراسة باللغة العربية:

ملخص الدراسة باللغة العربية

يعتبر مجال تحسين التنمية المحلية حتمية لتطوير المجتمعات و يتحقق ذلك عن طريق مجموعة من الآليات التنسيقية التي تربط و توحد الجهود بين البلدية و الولاية و مختلف الفاعلين في عملية التنمية، فالتنسيق الفعال له دور كبير في تهيئة مناخ التنمية المحلية.

ففشل التنسيق يؤدي إلى تبعثر و تشتت الجهود و زوال المساعي التي تطمح الأطراف إلى تحقيقها، و عليه تتناول هذه الدراسة بعض آليات التنسيق بين البلدية و الولاية في مجال تحسين التنمية المحلية. كل واحدة حسب دورها و فعاليتها و المعوقات التي تواجه عملية التنسيق، إضافة إلى الآفاق المستقبلية لهذه الآليات.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Abstract

Improving local development is considered an absolute necessity for the advancement of societies.This is achieved through a set of coordination mechanisms that connect and unify efforts between the municipality, the wilaya(province),and various actors involved in the development process.Indeed, effective coordination plays a major role in creating a favorable climate for local development.

Conversely,the failure of coordination leads to the fragmentation and dissipation of efforts, which ultimately undermines the goals that the stakeholders aspire to achieve.Accordingly,this study examines certain coordination mechanisms between the municipality and the wilaya in the field of enchancing local development,analyzing each according to its role and effectiveness.

Furthermore, it addresses the obstacles encountering the coordination process. as as the future prospects for these mechanisms.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	1
أهمية الدراسة	1
اهداف الدراسة	1
أسباب إختيار الموضوع	2
حدود الدراسة(حدود مكانية،حدود زمانية)	3
الدراسات السابقة	5
إشكالية الدراسة	5
الفرضيات	5
الإطار المنهجي للدراسة	6
الإقترابات	8
خطة البحث	9
هيكلة الدراسة	10
الفصل الأول:الإطاري المفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول:مفهوم الجماعات المحلية	11
المطلب الأول:تعريف الجماعات المحلية و خصائصها	11
المطلب الثاني:أهداف الجماعات المحلية	13
المطلب الثالث:هيئات الجماعات المحلية	14
المبحث الثاني: مفهوم التنمية	16
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	16
المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية	19
المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية	20
المطلب الرابع :فواعل التنمية المحلية	21
المبحث الثالث:مفهوم التنسيق الإداري	23
المطلب الأول:تعريف التنسيق الإداري و أهم خصائصه	24
المطلب الثاني:أنواع التنسيق الإداري	24
المطلب الثالث:أهمية التنسيق الإداري	25
المبحث الرابع:العلاقة بين التنسيق الإداري و التنمية المحلية	27
المطلب الأول:النماذج النظرية المفسرة لعلاقة التنسيق بالتنمية	27
المطلب الثاني:دور التنسيق في التنمية المحلية	28
المطلب الثالث:أهداف التنسيق في التنمية المحلية	29
خلاصة الفصل الأول و الإستنتاجات	32
الفصل الثاني:واقع التنسيق و دوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	
المبحث الأول:الإطار القانوني و التشريعي بين البلدية و الولاية في الجزائر	35
المطلب الأول:صلاحيات البلدية	35
المطلب الثاني:صلاحيات الولاية	37
المطلب الثالث:طبيعة العلاقة بين البلدية و الولاية في الجزائر	39

المبحث الثاني:آليات التنسيق بين البلدية و الولاية	40
المطلب الأول:الآليات الإدارية	40
المطلب الثاني:الآليات القانونية	42
المطلب الثالث:الآليات المالية	44
المبحث الثالث:دور النسيق في تحقيق التنمية المحلية	48
المطلب الأول:مظاهر التنسيق القائمة بين البلدية و الولاية	48
المطلب الثاني:أثر التنسيق على المشاريع التنموية	49
المطلب الثالث:إنعكاس التنسيق على فعالية التنمية المحلية	53
خلاصة الفصل الثاني و الإستنتاجات	55
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول:الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	58
المطلب الأول:نشأة بلدية برج بوعريريج	59
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج	59
المبحث الثاني:الدراسة الميدانية	74
المطلب الأول:أدوات تجمع المعلومات	74
المطلب الثاني:آليات التنسيق بين البلدية و الولاية	78
المطلب الثالث:دور التنسيق في تنفيذ المشاريع التنموية في الولاية	83
المبحث الثالث:معوقات التنسيق و آفاقه المستقبلية	88
المطلب الأول:معوقات التنسيق	88
المطلب الثاني:آفاق التنسيق	90
خلاصة الفصل الثالث و الإستنتاجات	93
الخاتمة	97
فهرس المحتويات	100
قائمة المصادر	104

فهرس الجداول

الجدول رقم (01):حوصلة عامة حول وضعية المشاريع التنموية خلال السنوات الثلاث 2022 -2023-2024	51
الجدول رقم(2): مساهة الصندوق في العمليات التضامنية و المدارس	79
الجدول رقم(3): التنسيق العمودي المتعدد	80
الجدول رقم(4): آليات الرقابة على الإنجاز	81
الجدول رقم(5): مستويات المشاركة	82
الجدول رقم(6): الآليات الإجرائية القانونية	82
الجدول رقم(7): حالات البطلان المطلق	83
الجدول رقم(8): العمليات و الإعتمادات المالية المخصصة لبلدية برج بوعريريج(2023-2025)	84
الجدول رقم(9): العمليات لبلدية برج بوعريريج (2023-2025)	85

الجدول رقم(10): عمليات التخطيط في بلدية برج بوعريريج	86
الجدول رقم(11): معايير تقييم الأثر التنموي و قياس الأداء السنوي	86

قائمة المراجع و المصادر

أولا:القوانين و المواد و المراسيم التنفيذية

1.الأمر رقم(24/67) مؤرخ في (7شوال 1386 ه الموافق ل:18يناير) المتضمن (القانون البلدي)،الجريدة الرسمية، العدد06، سنة1967.
2.القانون رقم (12-07)المؤرخ في(21 فيفري 2012)، **(المتعلق بالولاية)**،الجريدة الرسمية ،العدد (12) ،الصادرة في 29 فيفري 2012 .
3.قانون رقم (08/90) المؤرخ في(07أفريل) المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية ،العدد (15)،السنة 1990 .
4.القانون رقم(11-10) المؤرخ في (22ماي 2011) **المتعلق (بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد 37 المؤرخة في 3 جوان .
5.القانون رقم(11-10)المؤرخ في (22 ماي 2011)**المتعلق (بالبلدية)**، الجريدة الرسمية ،العدد (37) مؤرخة في 3 جوان 2011 ، المادة 57.
6.القانون رقم(90-20) المؤرخ في(01 ديسمبر 1990)،**المتعلق (بالهيئة و التعمير)** ،الجريدة الرسمية ،العدد(52)، المادة 01.
7.المادة 02 من القانون رقم(01-20)المؤرخ في (12 ديسمبر 2001)،**المتعلق (بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة)**،الجريدة الرسمية ، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 .
8.المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم (248-227)المؤرخ في(13 جوان 1998)، **المتعلق (بنفقات التجهيز العمومي)**.
9.المرسوم التنفيذي رقم (22-54) المؤرخ في (2022)، **المتضمن (تنظيم البلديات)** ،الجريدة الرسمية،العدد 15، 2022.

ثانيا: الكتب

1. شيخا إبراهيم ، **أصول الإدارة العامة** ،ط1(مصر:أبو العز للطباعة،2001) .
2. مصطفى البحري حسن وآخرون،**الإدارة المحلية**،ط1(لبنان:منشورات الحلبي).
3.د النجار فريد ، التنسيق **الإداري في الحكومات والقطاع الخاص**،ط1(الإسكندرية:منشأة دار المعارف ،عام 2014) .
4.د زيدان جمال ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،ط1(برج الكيفان الجزائر:دارالأمة، 2014).
5.رشاد أحمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية** ،ط1(الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2011).
6. عبد الرزاق صالح وآخرون،**"الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية"**،ط1(الأردن:دارالراية للنشر والتوزيع،2020).
8. محمد أمين كمال ،**الوجيز في الجماعات المحلية والإقليمية** ،ط1 (الدار البيضاء الجزائر:دار الراية للنشر و التوزيع).
9. بعلي محمد الصغير ،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ،ط1(دار العلوم للنشر والتوزيع) .
10. الصيرفي محمد ،**التنسيق الإداري**،ط1(الإسكندرية:دار الوفاء ،عام 2006).
11.مصطفى الجندي ،**الإدارة المحلية وإستراتجيتها** ، ط 1(مصر:دار منشأة المعارف،1987).

ثالثا:المقالات في المجلات العلمية المحكمة

1." **أثر التنسيق بين أصحاب المصلحة على الإلتزام بالجدول الزمني لمشاريع الطرق** "مجلة تكنولوجيا العلوم الإنسانية و الإدارية في مدينة الرياض.
2. باي أحمد و آخرون ، **"المقاربة التشاركية كآداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 10 ،السنة (2017).

3. محمد أحمد ،**"التمكين الإجتماعي و دوره في التنمية"**،مجلة بحوث الخدمة الإجتماعية التنموية،جامعة بني سويف،العدد 9 سبتمبر 2023.
4. عبد الرحمان برزوق ،**"تحديات الجماعات المحلية في تفعيل السياسات التنموية في الجزائر"** ،مجلة الأبحاث القانونية والسياسية،العدد01 ،2021 ،جامعة البليدة.
5.بن صولة صراح و آخرون ،**"إشكالية التعاون ما بين البلديات و دوره في تحقيق التنمية الملية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،المجلد 13، العدد1، السنة 2023.
6.جرابي يوسف و آخرون ،**"معوقات رئيس المجلس الشعبي البلدي"**، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية ،المجلة 08، العدد 3 السنة (2025).
7. شوقي جمال ،**"آليات الرقابة الإدارية على المجلس الشعبي البلدي في التشريع "**، مجلة القانون و المجتمع ،العدد2،سنة 2021.
8.دراجي إبراهيم، **"المحلية الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية "**،مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 10،العدد 2، 2025.
9.ديليس كمال ،**" أهمية المتابعة و التقييم في تحقيق التنمية المحلية"**،مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإستثنائية ،المجلد7، العدد07 ،22 نوفمبر 2022،ص128-129.
10. محمد سلامة محاسيس رجاء ،**"تحليل أهمية تنظيم الاجتماعات في تحقيق أهداف التنمية المحلية في البلديات"**،مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية،العدد83 ،2024 .
11. العشابي زينب وآخرون،**"التنسيق كآلية لتزيل البرامج التنموية"**،مجلة القانون والأعمال الدولية،الأردن:جامعة الأحسن الأول،ماي 2025.
12. النشاشيبي عصمت ،**"التنسيق الإداري مفتاح نجاح فرق العمل "**،(المجلة القانونية والإدارية،العدد:582).
13. بوبكري فريدة ،**"التنسيق العملياتي المشترك لإدارة الأزمات في الإدارة المحلية الجزائرية"**، المجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 06، العدد 2،سنة (2024) .
14. نعيجة فهيم و آخرون،**"النظام الميزانباتي للجماعات المحلية في الجزائر "**،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،العدد 02 .
15.لعويجي عبد الله ،**"دور الشباك الوحيد في تحسين الوسط الحضري"**،مجلة الحقوق و العلوم السياسية،جامعة خنشلة،العدد 10،جوان 2018.
16.مجلة الدراسات القانونية ،مجلة علمية محكمة،المجلد 7،العدد 1، 2021 .
17.مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ،(جامعة زيان عاشور الجلفة ،01 -03-2023).
18. سعيدي ياسين ،**" الديموقراطية من المشاركية السياسية إلى الشراكة التنموية"** ، مجلة القانون و التنمية ، جامعة طاهر محمد بشار2000، العدد 2،سنة(2023).

رابعا:الدراسات

1. صوالحي ليلى ،**"التخطيط الإستراتيجي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية"**(دراسة حالة الجزائر، جامعة باتنة ،2018/2017).

خامسا: المحاضرات و المطبوعات الجامعية

1. الشميمري أحمد عبد الرحمان ،**"إدارة الأعمال ،أساسياتها و مفاهيمها "**،(أستاذ الإدارة والتسويق، و تطبيقاتها المعاصرة ، جامعة الملك سعود).
2.آرثرلويس،**"نظرية التنمية الاقتصادية"**،تقديم ومراجعة سعاد درويش ،(مصر:وكالة الصحافة العربية ،2021).

3.بن ناصر وهيبة ،**"آلية الحقوق و العلوم السياسية "** (محاضرة في كلية الحقوق السياسية،جامعة البليدة).
4.د محبوب فاطمة و آخرون ،**"الرقابة المالية كالية لحوكمة الميزانية العامة للدولة "**،(المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة،2018).
5.الدكتورة بن ناصر وهيبة ،**"التمويل المحلي و دوره في تحقيق التنمية المحلية "**(محاضرات في مقياس آلية الحقوق و العلوم السياسية).
6.سي ناصر إلياس ،**"محاضرات مقياس نظام الإدارة المحلية في الجزائر"** ، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-).
7. عفان يونس ،**" محاضرات مقياس المالية المحلية "**،(جامعة :سطيف ،2023/2022).
8. بريق عمار ، **"العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي في الجزائر"** (باحث في الدكتوراه، جامعة عنابة) .

سادسا:رسائل الدكتورة ومذكرات الماستر

1. بوعامر سعيد ،**"آليات تمويل التنمية المحلية في قانوني البلدية والولاية"** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري،جامعة غرداية ،2023/2022).
2.عبد اللطيف شهرة، (مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017-2018).
3. درياس نادية ،**التنسيق في الإدارة المحلية وأثره على التنمية** ،(رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،2021/2020).

ثامنا: المنتديات

"الإجتماعات الإدارية أداه فعالة لتنسيق الجهود و تحقيق الأهداف المشتركة"،منتديات ستار تايمز في التنمية المحلية.

تاسعا:المصادرالإلكترونية

منصة جزيل ،" **أهمية المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم في تحقيق التنمية المحلية"**،تاريخ الإطلاع:08 ماي 2026، **jazeel.net**.

الملاحق

الأربعاء 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ
الموافق 29 فبراير سنة 2012 م

العدد 12
السنة التاسعة والأربعون

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النسخة الأصلية	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النسخة الأصلية وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتحرير
الأمانة العامة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطبع والاشتراك
المطبعة الرسمية

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محـ
الهاتف 021.54.35.06. إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12.
ح.ج.ب 3200-50 الجزائر
Télex.:.65.180.IMPOF.DZ
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.300.0007.68.KG
حساب العملة الأجنبية للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

- وبمقتضى القانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل،

- وبمقتضى القانون رقم 07-02 المؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير سنة 2007 والمتضمن تأسيس إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري،

- وبمقتضى الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 والمتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف،

- وبمقتضى القانون رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها،

- وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،

- وبمقتضى الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية،

- وبمقتضى القانون رقم 08-07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين،

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبمقتضى القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها،

- وبمقتضى القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها،

- وبمقتضى القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي،

- وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،

- وبمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

- وبمقتضى القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،

- وبمقتضى القانون رقم 11-04 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011 الذي يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية،

- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
تنظيم الولاية
الفصل الأول
أحكام عامة

المادّة الأولى : الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة.

وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

شعارها هو بالشعب وللشعب.

وتحدث بموجب القانون.

المادّة 2 : للولاية هيئتان هما :

- المجلس الشعبي الولائي،
- الوالي.

المادّة 3 : تتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية، على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة بما يأتي :

- التنمية المحلية ومساعدة البلديات،
- تغطية أعباء تسييرها،
- المحافظة على أملاكها وترقيتها.

المادّة 4 : تكلف الولاية بصفتها الدائرة الإدارية، بالأعمال غير المركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية.

المادّة 5 : تخصص الدولة للولاية بصفتها الجماعة الإقليمية، الموارد المخصصة لتغطية الأعباء والصلاحيات المخولة لها بموجب القانون.

وفي إطار القانون :

- يرافق كل مهمة تحول من الدولة إلى الولاية توفير الموارد المالية الضرورية للتكفل بها بصفة دائمة،
- يجب أن يعوض كل تخفيض في الموارد الجبائية للولاية ناجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها بمورد يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

المادّة 6 : تتوفر الولاية على أملاك تتولى صيانتها والحفاظ عليها وتثمينها.

المادّة 7 : يمكن الولاية إنشاء مصالح عمومية للتكفل باحتياجات المواطن وتضمن له الاستمرارية والتساوي في الانتفاع.

المادّة 8 : تستطيع الولاية في حدود صلاحياتها إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية قصد إرساء علاقات تبادل وتعاون طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية.

وتتطلب إقامة هذه العلاقات وجود مصلحة عمومية وطنية ومحلية مؤكدة ويجب ألا تكون بأي حال من الأحوال مصدر إفقار للولاية.

تندرج علاقات تعاون الولاية مع الجماعات الإقليمية الأجنبية ضمن الاحترام الصارم لمصالح الجزائر والتزاماتها الدولية.

ويصادق على الاتفاقيات المتعلقة بذلك بموجب مداولة يوافق عليها الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
الاسم والإقليم والمقر الرئيسي

المادّة 9 : للولاية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

يحدد الاسم والمقر الرئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي.

ويتم كل تعديل لذلك حسب الأشكال نفسها.

يتطابق إقليم الولاية مع أقاليم البلديات التي تتكون منها.

المادّة 10 : يخضع كل تعديل في الحدود الإقليمية للولاية إلى القانون.

المادّة 11 : في حالة تعديل الحدود الإقليمية، فإن حقوق والتزامات الولايات المعنية تعدل تبعا لذلك.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثاني
المجلس الشعبي الولائي
الفصل الأول
سير المجلس الشعبي الولائي
الفرع الأول
أحكام عامة

المادّة 12 : للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي.

وهو هيئة المداولة في الولاية.

المادّة 13 : يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه.

يحدد النظام الداخلي النموذجي للمجلس عن طريق التنظيم.

المادّة 14 : يعقد المجلس الشعبي الولائي، أربع (4) دورات عادية في السنة، مدة كل دورة منها خمسة عشر (15) يوما على الأكثر.

تنعقد هذه الدورات وجوبا خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر ولا يمكن جمعها.

المادّة 15 : يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث (3/1) أعضائه أو بطلب من الوالي.

تختتم الدورة غير العادية باستنفاد جدول أعمالها.

يجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية.

المادّة 16 : ترسل الاستدعاءات إلى دورات المجلس الشعبي الولائي مرفقة بمشروع جدول الأعمال من رئيسه أو ممثله الذي يعين من ضمن نواب الرئيس.

وتدون في سجل مداولات المجلس الشعبي الولائي.

ويحدد جدول أعمال الدورة وتاريخ انعقادها بمشاركة الوالي بعد مشاورة أعضاء المكتب.

المادّة 17 : يرسل الرئيس الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي الولائي إلى أعضاء المجلس الشعبي الولائي كتابيا وعن طريق البريد الإلكتروني وتكون مرفقة بجدول الأعمال وتسلم لهم في مقر سكناهم مقابل وصل استلام قبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من الاجتماع.

ويمكن تقليص هذه الآجال في حالة الاستعجال، على ألا يقل عن يوم واحد كامل.

وفي هذه الحالة، يتخذ رئيس المجلس الشعبي الولائي كل التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات.

المادّة 18 : يلحق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور، ولا سيما الإلكترونية منها، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

المادّة 19 : لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي الولائي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

وإذا لم يجتمع المجلس الشعبي الولائي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، فإن المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل، تكون صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

المادّة 20 : يمكن عضو المجلس الشعبي الولائي الذي حصل له مانع لحضور الجلسة أو الدورة أن يوكل كتابيا أحد الأعضاء من اختياره، ليصوت نيابة عنه.

لا يجوز لنفس العضو أن يكون حاملا لأكثر من وكالة واحدة.

المادّة 21 : يتم إعداد الوكالة بطلب من الموكل أمام أي سلطة مؤهلة لهذا الغرض. وتحدد الوكالة صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت من أجلها هذه الوكالة.

تقدم الوكالة إلى مكتب الدورة. ولا تصح إلا لجلسة أو لدورة واحدة.

المادّة 22 : تجرى مداولات وأشغال المجلس الشعبي الولائي بما فيها مداولات وأشغال اللجان في المقرات المخصصة للمجلس الشعبي الولائي.

المادّة 23 : في حالة القوة القاهرة المؤكدة التي تحول دون الدخول إلى المجلس الشعبي الولائي، يمكن عقد مداولات وأشغال المجلس الشعبي الولائي في مكان آخر من إقليم الولاية بعد التشاور مع الوالي.

المادّة 24 : يحضر الوالي دورات المجلس الشعبي الولائي، وفي حالة حصول مانع ينوب عنه ممثله.

يتدخل الوالي أو ممثله أثناء الأشغال بناء على طلبه أو بطلب من أعضاء المجلس.

المادّة 103 : يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة.

كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.

المادّة 104 : يطلع الوالي رئيس المجلس الشعبي الولائي بانتظام، خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، على مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 105 : يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

و يؤدي باسم الولاية، طبقا لأحكام هذا القانون، كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.

ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.

المادّة 106 : يمثل الوالي الولاية أمام القضاء.

المادّة 107 : يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

وهو الآمر بصرفها.

المادّة 108 : يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 109 : يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة.

يمكن أن تنتج عن ذلك توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية وإلى القطاعات المعنية.

الفصل الثاني

سلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة

المادّة 110 : الوالي ممثل الدولة على مستوى لاية.

وهو مفوض الحكومة.

المادّة 111 : ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط ح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات اط في الولاية، غير أنه يستثنى :

أ) العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي،

ب) وعاء الضرائب وتحصيلها،

ج) الرقابة المالية،

د) إدارة الجمارك،

هـ) مفتشية العمل،

و) مفتشية الوظيفة العمومية،

ز) المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعته أو خصوصيته إقليم الولاية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 112 : يسهر الوالي أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.

المادّة 113 : يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية.

المادّة 114 : الوالي مسؤول على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.

المادّة 115 : يتولى الوالي لتطبيق القرارات المتخذة في إطار المهام المبينة في المواد 112 و113 و114 أعلاه، تنسيق نشاطات مصالح الأمن المتواجدة على إقليم الولاية.

وبهذه الصفة يلزم رؤساء مصالح الأمن بإعلامه في المقام الأول بكل القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العمومي على مستوى الولاية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 116 : يمكن الوالي، عندما تقتضي الظروف الاستثنائية ذلك، أن يطلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني المتواجدة على إقليم الولاية، عن طريق التسخير.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 117 : الوالي مسؤول حسب الشروط التي تحددها القوانين والتنظيمات على وضع تدابير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا وتنفيذها.

المادّة 8 : تضع البلدية معالم حدود إقليمها باتخاذ كافة الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 9 : يتم ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى أو أكثر من نفس الولاية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجالس الشعبية البلدية المعنية.

المادّة 10 : عندما تضم بلدية أو أكثر أو جزء من بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى، تحول جميع حقوقها والتزاماتها إلى البلدية التي ضمت إليها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث

مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية

المادّة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادّة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة

يصدر القانون الآتي نصه :

القسم الأول
أحكام تمهيدية
الباب الأول
المبادئ الأساسية

المادّة الأولى : البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.

وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

وتحدث بموجب القانون.

المادّة 2 : البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادّة 3 : تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

المادّة 4 : يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.

يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة، التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة.

المادّة 5 : يجب أن يعوض كل تخفيض في الايرادات الجبائية البلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

الباب الثاني
الاسم والإقليم والمقر الرئيسي للبلدية

المادّة 6 : للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

المادّة 7 : يتم تغيير اسم بلدية و/أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني.

ويخطر المجلس الشعبي الولائي بذلك.

استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادّة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثاني
صلاحيات البلدية

الباب الأول
هيئات البلدية وهياكلها

المادّة 15 : تتوفر البلدية على :

– هيئة مداولة : المجلس الشعبي البلدي،

– هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي،

– إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الأول
المجلس الشعبي البلدي

الفرع الأول
سير المجلس الشعبي البلدي

المادّة 16 : يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام.

يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة.

يحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم.

المادّة 17 : يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة برج بوعريريـــج
دائـرة برج بوعريريـــج
مكتب الوصايـــــة
الرقـم: /2025/

برج بوعريريج في.....
رئيـــس الدائـــــرة
إلى الســـيد
رئيس المجلس الشعبي البلـ
لبلدية برج بوعريريج

الموضـــوع: ح/ المداولة رقم 2025/223

المرجـــع: إرسالكم رقم 3948 المؤرخ في 2025/07/03

تبعـــا لإرسالكم المشار إليه اعلاه،المتعلق بمداولة المجلس الشعبي البلدي لجلسـ 22 جوان 2025،المتضمنة إبرام ملحق ضبط الكميات النهائية يخص إنجاز مركب التنس برج بوعريريج مع مؤسسة مدور بوعلام .

و من خلال تفحصي لملحق ضبط الكميات النهائية لمشروع إنجاز مركب ببلدية برج بوعريريج لوحظ مايلي :

01-أن مبلغ الملحـــق للمشروع أعلاه و المقـــدر بـ:**18.833.167.59دج** تجاوز **20%** المنصوص عليها في المـــادة **136** من **المرسوم الرئاسي 247/15** المـــؤ **16 سبتمبر 2015**،**المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.**

02-عدم تأشيـــــر الملحق من طرف مكتب الدراسات.

و عليه و مما سبق ذكره ،**يشرفني** ان أطلب منكم تأشير الملحق من مكتب الدرسات،و موافاة مصالحي بتقرير تبريري من قبل مكتب الدراسات المكلف بالم ممثل المصلحة المتعاقدة يضمن عدم المساس بالشروط الأصلية للمنافسة و كذا توازن الصفة

نسخة للإعلام إلى السيد/

***والي الولاية–مديرية التقنيين و الشؤون العامة–**

رئيـــس الدائـــرة

فالمقابلة تضمنت الأسئلة التالية التي تم تمت الإجابة عليها من طرف المعنيين وهي كالآتي:

السؤال: كيف يتم تحديد معايير الاستفادة من مخصصات صندوق الضمان والتضامن للبلديات التابعة للولاية؟

الجواب: إحتياجات مختلف البلديات:

- نسبة السكان في المنطقة.

- وضعية الإمكانيات الضرورية للمدينة (المؤسسات، المنشآت).

السؤال : هل تعتبر إيرادات الصندوق كافية لتغطية العجز الهيكلي في ميزانيات البلديات الفقيرة بالمنطقة؟

الجواب : إيرادات الصندوق لا تغطي حجم النفقات، متطلبات كثيرة وعدد العمليات قليل. لا يتجاوز عدد العمليات 05 عمليات سنوياً.

السؤال: ما هي الحالات التي يتدخل فيها الصندوق لتقديم مخصصات غير مبرمجة مسبقاً؟

الجواب: القوة القاهرة أو الكوارث الطبيعية، الاحتجاجات الشعبية والظروف غير ملائمة (الاحتجاجات).

السؤال: من وجهة نظركم هل الاعتماد المفرط على إعانات الولاية والصندوق يحد من استقلالية القرار التنموي للبلدية؟

الجواب: البلدية لا تعتمد الاعتماد المفرط أو الاعتماد الكلي على إعانات الصندوق في حالة عدم كفاية الإعانة تتصرف البلدية من أموال خزنتها المخصصة لكل نفقة.

السؤال: هل هناك توجيه مفروض من طرف الولاية في نوع معين من المشاريع على حساب مقترحات البلدية؟

الجواب: لا يوجد توجيه مفروض من طرف الولاية بل الوالي يرتب الاحتياجات حسب الأولوية فقط.

السؤال: كيف يساهم الصندوق في تمويل العمليات المرتبطة بالتضامن (قفة رمضان - المدارس الابتدائية والكوارث الطبيعية)؟

الجواب: بصفة سنوية دائمة - هناك سنتين على التوالي تغطية كاملة لقفة رمضان.

- قفة المدارس الابتدائية 21% لسنة 2026.

- 2022 : نسبة 0.96%

- 2023 : نسبة المساهمة 0.98%

- 2024 : نسبة المساهمة 1.78%

- 2025 :نسبة 13%

- 2026: نسبة 21%

السؤال: ما حجم الإعانات الممنوحة لبلدية برج بوعريريج المخصصة للسنوات الأخيرة (2020-2026)؟

الجواب: إحصائيات مقدمة من مصالح البلدية.

السؤال:ماهي الصعوبات التي تواجه البلديات في الحصول على تمويلات إضافية.

الجواب: قلة التمويل و ضعف الجباية المحلية.

السؤال: ما هي المعايير التي تعتمد في اختيار المشاريع المقترحة ضمن مخطط PCD؟

الجواب: يتم إعداد المشاريع من طرف البلدية بعد ما تدرس على مستوى اللجان المختصة بحضور الأطراف المعنية بالمشاريع، وتصنف حسب الأولويات.

السؤال: كيف يتم التنسيق مع المصالح التقنية للولاية للتأكد من مطابقة المشاريع المقترحة؟

الجواب: يكون التنسيق عن طريق فرع الأشغال العمومية - فرع البناء والتعمير، وصاحب المشروع (البلدية)، مخبر متابعة الأشغال وفي بعض الأحيان مكتب الدراسات من خلال دراسة ميدانية ويتم المصادقة على محضر الاستلام المؤقت (حوصلة الأشغال).

السؤال: كيف تتم عملية الرقابة من طرف المصالح الولائية على جودة ووتيرة إنجاز المشاريع الممولة؟

الجواب: تتم متابعة نسبة التقدم عبر تقارير دورية أو جداول إحصائية أو خرجات ميدانية.

السؤال: كيف يتم تقييم الأثر التنموي لهذه المخططات في نهاية كل سنة مالية؟

الجواب: يتم تقييم الأثر التنموي من خلال رضا المجتمع وتحقيق الهدف المنشود.

السؤال: هل يتم إشراك المجتمع المدني في تحديد الحاجيات وترتيب الأولويات؟

الجواب: تتم الاستشارة في بعض المشاريع فقط.

السؤال: كيف تمارس مصالح الولاية الرقابة على مداولات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانية والمشاريع؟

الجواب: تمارس مصالح الولاية الرقابة طبقاً لأحكام المادة 56 و 57 من قانون البلدية القاضية بـ:

- تنص المادة 56 من قانون البلدية 10/11 على أن مداولات المجلس الشعبي البلدي تصبح قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد مرور واحد وعشرون يوماً (21 يوماً) من تاريخ إيداعها بمقر الولاية.

- أما المادة 57 فتستثني بعض القرارات إلا بعد المصادقة الصريحة عليها من طرف الوالي مثل: الميزانية - الحسابات والوصايا - اتفاقيات التوأمة - التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للبلدية.

السؤال: هل تتجاوز رقابة الوالي حدود مشروعية القرار لتصل إلى رقابة الملائمة بمعنى التدخل في إختيار نوع المشروع؟

الجواب: لا يتدخل الوالي في اختيار نوع المشروع بل يقوم بترتيب الأولويات فدوره رقابي في حدود المشروعية.

السؤال: ما هي الحالات الأكثر شيوعاً التي يتم فيها رفض أو إلغاء مداولات بلدية متعلقة بالتنمية المحلية؟

الجواب: تطبيقاً للمادة 59 التي تنص على أن: تبطل بقوة القانون المداولات المخالفة للقوانين خرقاً للدستور - المساس برموز الدولة وشعاراتها وغير المحررة باللغة العربية أو التي يكون فيها عضو المجلس الشعبي في حالة إلتباس فالرفض يكون مؤقت حتى بعدما ترفع التحفظات.

السؤال: في ظل ممارستكم هل ترون أن الرقابة الوصائية الحالية لرئيس المجلس الشعبي البلدي حماية من الأخطاء القانونية أم أنها قيد يحد من إبداعه التنموي؟

الجواب: تعتبر حماية لرئيس المجلس الشعبي البلدي من الأخطاء القانونية.

السؤال: هل الرقابة القبلية على المجلس الشعبي البلدي تعيق سرعة الإنجاز أم أنها تضمن قانونيتها وسلامتها؟

الجواب: الرقابة القبلية من طرف المراقب المالي تضمن السلامة القانونية.

السؤال: هل ترون أن خدمات الشباك الموحد الموجه للمصالح التقنية فعال ويضمن سرعة تدفق المعلومات بين البلدية ومصالح الولاية؟

الجواب: إلى حد ما يسهل الشباك الموحد مع تخفيف الضغط على المواطن والإجراءات الإدارية، إلا أنه دائماً يبقى يحتاج إلى تحديث مستمر لضمان خدمات فعالة ونتائج أفضل.

السؤال: هل يوجد برأيكم أي مجتمع مدني لديه تسجيل تحفظات حول خدمات الشباك الموحد؟

الجواب: نعم يتم الأخذ بملاحظات وتحفظات المجتمع المدني حول الخدمات الرقمية للشباك الموحد لأن المجتمع المدني مؤهل بنقل انشغالات المواطن والشباك الموحد يعمل على تقديم الخدمات بالدرجة الأولى للمواطن من أجل تسهيل العمليات الإدارية.

السؤال: ما هو واقع الاجتماعات التنسيقية العامة الخاصة بالمحاور التنموية، هل هي دورية ومنظمة أم أنها إنما فرضت الضرورة لذلك؟

الجواب: الإجتماعات التنسيقية الخاصة بالتنمية هي دورية ومنظمة لأن دراسة الاحتياجات النابعة من وسط المجتمع لذلك يجب تسريع عملية تحديد المتطلبات، حيث يجب أن تكون الاجتماعات مدونة لغرض مسايرة الأوضاع في كل فترة زمنية حتى لا تتراكم وتتحول إلى ضغوطات ومشاكل.

السؤال: من خلال خبرتكم كيف ترون مستقبل الاستقلالية التنموية للبلديات؟

الجواب: تبقى البلديات بعيدة عن الاستقلالية التنموية نظراً لقلة التمويل الذاتي ونقص الإعانات وعدم كفايتها لتلبية وسد الحاجيات التنموية.

- الظروف السياسية والأمنية.
- عواقب جائحة كورونا وما خلّفته.
- نقص الاستمرارية في العمل التنموي.

السؤال: هل التعاون بين البلديات يعتبر سياسة ناجعة في ترسيخ التعاون التنموي وإخراج البلديات العاجزة من قوقعة التخلف إلى بنية تنموية ناجعة؟

الجواب: سياسة التعاون ما بين البلديات ليست شاملة لجميع المجالات وهي تشتمل على التعاون في إطار معين بتكاثف الجهود بما يتوفر من إمكانيات لكل بلدية لكنه لا يستوفي الوصول إلى بناء تنموي شامل وناجع لأن معظم البلديات تعاني العجز وتعتمد على إعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

السؤال: ما هي أبرز العقبات الإدارية أو التقنية التي تواجه مسار التنسيق بين البلدية والولاية في الواقع الميداني؟

الجواب: - عامل الوقت عند رقابة الميزانية المالية.

- المصالح التقنية عند مراقبة السير ودراسته.

- عدم سريان الأمور بشكل جيد من خلال عمليات الشباك الموحد.